المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية

قسم علم الاجتماع السياسي والعلاقات الدولية

تخصص الفضاء الإقليمي والسياسات الدولية للجزائر

الأزمة الليبية وتداعياتها على الوضع الأمني الإقليمي في الساحل الإفريقي

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية

إعداد الطالب

بلقاسم بلعشي

إشراف

أ.د. آمحند برقوق

السنة الجامعية: 2015/2014 الموافِق لـ: 1935-1936 هـ

شكـــــــر

إلـــى:

الأستاذ المشرف الدكتور " أحمد برقوق " ، الذي وافق على تحمل مسؤولية الإشراف على هذا البحث وعلى تقبله للأخطاء بصدر رحب.

الى الأستاذ غريب حكيم الذي ساعدني ايضا بنصائحه و توجيهاته

طوال فترة العمل

إلى كل أساتذة العلوم السياسية في قسم العلوم السياسية بجامعة الجزائر

إلى كل من ساعد في إنجاز هذا البحث من قريب أو من بعيد

** بلعشي بلقاسم**

إهداء

إلى كل عاشق للكلمة ، وكل محب للحقيقة ، ويراها ملموسة كما يرى الشمس في وضح النهار

إلى نور قلبي وشفيعي محمد " **صلي الله عليه وسلم**" .

إلى والدي العزيزين لم يوجد ولن مثلهما اللذين بدونهما سأعاني سراب الصحاري و أقاسي خراب الديار ، إلى رمز العطاء كطيف مضيء في ليلة صحو هادئة

" **أمي** ، و" **أبي**

حفظهما الله.

إلى كل طلبة و أساتذة إلى كل من يحملهم قلبي ولم تحملهم صفحتي هذه أهدي عملي هذا

***** بلعشي بلقاسم*****

ملخص الدراسة:

تعالج هذه الدراسة مسألة الانعكاسات المنجرة عن الأزمة الليبية على الساحل الإفريقي وبالخصوص على دولة مالي، من خلال التطرف إلى أبرز الفواعل في الأزمة الليبية وانتقالها من الاحتجاجات السلمية إلى الحرب المسلحة وفشل كل المساعي السلمية لحلّها وصولا إلى تدخل الناتو لحسم هذه الأزمة.

فخلال مجريات الأزمة الليبية تم استخدام حق التدخل "الناتو" من أجل دحر قوات النظام الليبي ويتمثل ذلك في القرار ألأممي 1973 القاضي بحماية المدنيين والذي تم تبنيه لأول مرة خلال أعمال المؤتمر العالمي الأوّل للأمم المتحدة لسنة 2005.

وعلى هذا الأساس عكفت الدراسة على تحليل انعكاس الأزمة الليبية على الوضع الأمني الإقليمي في الساحل الإفريقي.

كما توصلت الدراسة إلى أن الوضع الليبي الراهن والمنجرة عن ثورة فبراير هو حصيلة التلاقي نظام غيب تمام سلطة المؤسسات محتكرا كل السلطات في يد القذاقي وعائلته علاوة عل الطبيعة القبلية التي تمتاز بها ليبيا عن بقية الدول الأخرى ما سرع في حدوث انفلات أمني خطير في ليبيا وفي المنطقة ككل وبالخصوص الساحل الإفريقي الذي يعاني من الهشاشة وضعف الدولة على كل المستويات.

Résumé:

Cette étude s'adresse aux conséquences de la crise libyenne sur le Sahel et précisément sut Mali on prenant ces principales acteurs et sa transition des protestation populaire a une guerre civil et l'échec de tout les moyen pacifique pour régler ce problème on arrivant a l'intervention du (NATO) pour finir définitivement ce conflit.

Dans ce conflit libyen on remarque l'utilisation le droit de l'intervention pour éliminer les force du régime on utilisant la résolution de l'ONU numéro 1973 qui exige la protection des civiles.

A ce propre notre étude a été conservé par l'analyse de réflexions de la crise libyenne sur la situation sécuritaire régional au Sahel.

Notre étude a conclu que la situation libyenne est résultat d'un régime qui a regroupé tous les autorité dans une personne de plus la nature tribal de la société libyenne ce qui a accéléré l'anarchie dans ce pays et dans toute la région et surtout le Sahel qui souffre de la fragilité.

Abstract:

This study will address the consequence of the Libyan crisis on the Sahel and precisely on the Mali taking these main actors and the transition of popular protest to much civil and the foul lure of AII peopleful means to resolve this issu we go to the intervention of note permamantly and this problem.

In the Libyan conflict we see the use of the right to intervention to eliminate the regime in using the strengis of UM resolution number 1973 which require the protection of civilians.

In this regard our study was concerned with the reflection analysis of the Libyan crisis on the regional security situation in the Sahel.

Our study concluded that the Libyan situation is a result of a died that includes AII authority in a person.

Over the tribal nature of Libyan society speeded anarchy in this country and throughout the region and especially the Sahel who suffer from fragility.

خطــة الدراســة

مقدمـــة

<u>الفصل الأول: الأزمة الليبية دراسة في الأبعاد والخلفيات</u>

المبحث الأول: الحراك الليبي والتدخل الأممي

المطلب الأول: جذور الأزمة الليبية وأسبابها

المطلب الثاني: أطراف الأزمة الليبية(الداخلية و الخارجية)

المطلب الثالث: تطورات الحراك الليبي إلى ما قبل التدخل ألأممي

المبحث الثاني: المبررات القانونية للتدخل الأممي، القراران الأمميان (1973،1970)

المطلب الأول: مفهوم التدخل ألأممي وأسبابه

المطلب الثاني: القرار ألأممي رقم (1970)

المطلب الثالث: القرار ألأممي رقم (1973) من مسؤولية الحماية إلى تغيير النظام

<u>الفصل الثاني: تداعيات الأزمة الليبية بين الانهيار الداخلي والعداوة الإقليمية</u>

المبحث الأول: تداعيات الأزمة الليبية على الوضع الداخلي

المطلب الأول: التداعيات السياسية والعسكرية

المطلب الثاني: التداعيات المادية والاقتصادية

المطلب الثالث: التداعيات الاجتماعية والإنسانية

المطلب الرابع: التداعيات الأمنية

المبحث الثاني: التداعيات الإقليمية للأزمة الليبية

المطلب الأول: مالي الدولة الفاشلة و الحلقة الأضعف

المطلب الثاني: انتشار فوضى السلاح والجريمة المنظمة

المطلب الثالث: تنامي ظاهرة الإرهاب والجريمة المنظمة في الساحل الإفريقي

المطلب الرابع: : تنامي ظاهرة الهجرة الغير الشرعية في الساحل الإفريقي

الفصل الثالث ; اليات التعامل مع الأزمة الليبية و الحلول المقترحة

المبحث الأول ; الآليات الدبلوماسية و اليساسية

المطلب الأول ; البوادر الأولي للحل السلمي (مؤتمر حركة عدم الانحياز)

المطلب الثاني ; آلية دول الجوار بتونس

المطلب الثالث: موقف الأطراف الإقليمية و الدولية من الحل السلمي

المبحث الثاني: الآليات الأمنية و العسكرية

المطلب الأول: التدخل العسكري المصري الإماراتي و مبرراته

المطلب الثاني ; موانع التدخل العسكري في الشأن الليبي

المطلب الثالث: مخاطر التدخل العسكري في ليبيا.

المبحث الثالث : مستـــــــــقبل الأزمة الليبية

المطلب الأول : الحرب الأهلية في ليبيا

المطلب الثاني : تدويل الأزمة الداخلية الليبية

المطلب الثالث : إخضاع ليبيا إلى مقتضيات الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة

المطلب الرابع : إخضاع ليبيا إلى مقتضيات الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة

الخاتمة.

المقدمـــــــــــة

مقدمة

شهد العالم بأسره ولاسيما العالم العربي العديد من التحولات بداية من العقد الثامن للقرن الواحد والعشرين وذلك بداية بالحراكات .التي شملت العديد من البلدان العربية والتي كانت لها مطالب متقاربة نسبيا تمثلت في مطالب تغيير الأنظمة السياسية الحاكمة التي تميزت بالتسلط والطغيان وتبديد المال العام ...

وعلى صعيد آخر فإن حكام هذه الدول تميزوا بالتواطؤ ومساعدة الحكومات الغربية للوصل إلى مصالحها على حساب مصالح شعوبها، فكانت البداية بثورة الياسمين في تونس في جانفي 2011م ، ثم انتقلت العدوى إلى مصر وليبيا... حيث يلاحظ ذلك التقارب في مطالب شعوب هذه الأخيرة، كما يلاحظ أيضا التقارب في نهاية كل من الثورة في تونس ومصر على عكس الثورة في ليبيا أين تم قتل آلاف المدنيين من قبل قوات النظام من جهة وقذائف الناتو من جهة أخرى.

هذا ما أدّى بالمجتمع الدولي إلى توجيه إنذارات ومطالب بالتنحي عن السلطة مرارا وتكرارا للعقيد معمر القذافي الذي ضرب بهذه الأخيرة عرض الحائط متمسكا بالسلطة واصفا ذلك الحراك الشعبي بالمؤامرة المديرة ضد بلاده من أجل مصالح اقتصادية غربية.

وأمام تلك الانتهاكات في حق الشعب الليبي الأعزل تحرك المجتمع الدولي في إطار المقاربة الأمنية الجماعية التي تقضي بحماية المدنيين في حالة تعرض حقوقهم للانتهاكات من طرف سلطاتهم المحلية فكان القرار رقم 1973م، الصادر في مارس 2011م أين أتاح التدخل الدولي بليبيا من أجل حماية المدنيين وحفاظا على السلم والأمن الدوليين من أجل المحافظة على أرواح المدنيين العزل.

هذا القرار الذي أتاح التدخل العسكري في ليبيا بفرض الحظر الجوي أثار الكثير من الجدل في الأوساط الدولية بين شرعيته من جهة ومخالفته للأعراف الدولية من جهة أخرى.

ولقد تجسدت المخاوف الإقليمية بخصوص الشأن الليبي في الانفلات الأمني الذي قد يحصل جرّاء غياب مؤسسات الدولة، ضف إلى ذلك الانتشار الرهيب للأسلحة في الساحل الإفريقي ما يفتح المجال واسعا أمام الجماعات الإرهابية المتطرفة من أجل استغلال الوضع المتردي لخدمة المصالح الخاصة وذلك بضرب وزعزعة استقرار الدول والحكومات، هذا فضلا عن احتواء الجيش الليبي على عناصر من مالي تم دمجها في الجيش الليبي، وهذه الأخيرة قد تستفيد من انفلات الوضع الأمني بتهريب الأسلحة إلى البلدان التي تعاني من مشاكل أمنية واقتصادية وهشاشات مما يقود المنطقة إلى دوامة من العنف واللا استقرار.

وكمثال على هذه البلدان دولة مالي والتي استفادت بشكل كبير من الوضع الأمني الليبي وذلك بتهريب شحنات كبيرة من الأسلحة استغلت من قبل المجموعات المسلحة في عدة عمليات لاسيما الانقلاب سنة2012م ضد الحكومة المالية.

❖ أهميـة الموضـوع:

تكمن أهمية الموضوع كون التدخل في ليبيا لم يجر وفق ما كان تخطط له إذ أن بعد التدخل الأجنبي في ليبيا وإبعاد حكم القذافي بعد سنة ونصف من المعارك الطاحنة وبذلك تكون الأزمة الليبية قد انعكست بالسلب على الدول القابعة جنوبا "دول الساحل" فالبقاء على نظام معمر القذافي الذي حكم طويلا في ليبيا وانتشار السلاح في ليبيا تم تهريب هذا الأخير ليصبح بؤرة مغذية للجماعات الإرهابية المسلحة و عصابات الجريمة المنظمة.

ض ف إلى ذلك ما أنجز عن الأزمة الليبية من مخلفات من الجانب السياسي والتي تكمن في الصراع على السلطة بين الوطنيين و الإسلاميين والذي يحتل كل منها جزءا كبيرا من المساحة الإجمالية.

ضف إلى ذلك الميليشيات في الجنوب وكل هذا لعب دور حجز الزاوية في إعاقة مسار تسوية الأزمة الليبية إلى يومنا هذا.

هذا كله إضافة إلى تنامي المدى الإرهابي في المنطقة بوكوحرام في نيجيريا أيضا أنصار الشريعة تنظيم ما يسمي داعش، القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي

❖ أسباب اختيار الموضوع:

يعتبر موضوع انعكاسات الأزمة الليبية على دول الساحل مهما بدرجة كبيرة بالنسبة للباحثين العاملين في الإطار الإقليمي لدول الساحل ضف إلى ذلك أنه مجال بحثي واسع تتعد فيه الإشكالات وتتنوع وتتعقد من فترة زمنية إلى فترة زمنية أخرى بحيث يركز الباحثون في هذا الإطار على أسباب عديدة منها ما كانت ذاتية ومنها ما كانت موضوعية وعلى ضوء هذا فإنني سأذكر الأسباب الذاتية ثم الموضوعية.

- **الأسبـاب الذاتيـة:**

أولا نحن طلبة قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية فرع الفضاء الإقليمي والسياسات الدولية للجزائر هذا ما يعني ضرورة دراسة الأزمة ال ليبية والتطرق إلى أهم محدداتها و أهم انعكاساتها على المنطقة عامة وعلى الجزائر خاصة.

ثانيا انتماؤنا إلى المنطقة المغاربية جغرافيا واقتصاديا واجتماعيا وثقافيا واعتبار الجزائر جزءا مهما لا يتجزأ ولذا وجب علينا البحث والتعمق فيها.

- **الأسباب الموضوعيـة:**

وتكمن أساسا في دراسة حقيقة والتهديدات الأمنية الجديدة الت ي تواجهها الجزائر من الجهة الحدودية الشرقية (الحدود الليبية) والذي قد يكون من أولويات الأجندة الأمنية الجديدة للجزائر على غرار مشكل الحدود الجزائرية المغربية ومشكل الحدود مع دول الساحل.

ضف إلى ذلك ما لاحظ من ارتباط وثيق للأزمة في مالي و الساحل بالأزمة الليبية وخصوصا بعد فتح مخازن السلاح إذ عملت هذه الأخيرة على تغذية بؤر التوتر في الساحل الإفريقي إلى جانب الوضع الأمني المتردد والهشاشات المختلفة التي تعاني منها أغلب دول الساحل الإفريقي.

ضف إلى ذلك عمليات خطف الرهائن وصولا إلى تهديد الأمن الحيوي للجزائر تفجيرات تيقنتورين والذي يعتبر عصب الحياة بالنسبة للجزائر ولقمة عيشه.

كذلك فأمن ليبيا من امن الجزائر و استقرار هده الأخيرة من استقرارنا بحكم الحدود المشتركة بين البلدين كذلك الانتماء الحضاري و الثقافي

❖ الإشكالية:

شهدت البلاد العربية منذ مطلع العام 2014 موجة من الحراكات في بلدان عربية مشكلة ما يعرف بموجة "**الربيع العربي**" والتي انطلقت من تونس ثم انتقلت إلى ليبيا مرورا بمصر لتنتهي في سوريا.

كما أن من مخلفات هذه الثورات عزل أنظمة عن الحكم بعد عقود طويلة من السيطرة والاستبداد وكمثال حي على ذلك ما حدث في ليبيا، فبعد أكثر من عام ونصف من المعارك الطاحنة بين ميليشيات الناتو والجيش النظامي في ليبيا سقط نظام "**معمر ألقذافي**" تاركا وراءه خزانات من الأسلحة والذخيرة والتي كانت معدة للحرب.

وعلى صعيد آخر ونظرا لحالة اللاإستقرار السياسي التي تعاني منه منطقة الساحل الإفريقي وصولا إلى درجة تسمية هذا الأخير بـ "**قوس الأزمات**" وهذا انطلاقا من الأزمات الليبية المستعصية بالمنطقة كالسودان "الجنوب" ودارفور وصولا إلى الانقسامات الداخلية والتهديدات من جماعات إرهابية كالنيجر ومالي وموريتانيا والتي تتوسع وتتزايد من فترة زمنية إلى أخرى نظرا لتوفر عوامل عديدة ومختلفة تعمل على بلورة هذه الأخيرة كالطبيعة الاجتماعية المفككة، انتشار آليات الدولة الفاشلة، غياب العدالة في توزيع الثروة، هشاشة المناطق الحدودية، هذا كله إضافة إلى الاستقطاب الكبير للساحل من طرف القوى الكبرى (الولايات المتحدة ، فرنسا، الصين) وهذا نظرا لغنى المنطقة بالنفط، الغاز الطبيعي، الذهب، ضف إلى ذلك الطاقات البديلة وفي مقدمتها الطاقة الشمسية.

ومن هنا ونظرا لارتباط منطقة الساحل الإفريقي بليبيا جغرافيا، فإننا نتساءل عن تأثيرات الأزمة الليبية على الوضع الإقليمي في الساحل الإفريقي أو بمعنى آخر فيما تكمن التداعيات الأمنية للأزمة الليبية على الوضع الأمني في الساحل الإفريقي؟

❖ التســاؤل الرئيســي:

ما هي التداعيات الأمنية للأزمة الليبية على الوضع الأمني في الساحل الإفريقي؟

- **التساؤلات الفرعية:**

1. ما هي طبيعة الأزمة الليبية، فواعلها، أبعادها ؟
2. كيف يساهم السلاح الليبي في تغذية بؤر الإرهاب في منطقة الساحل الإفريقي؟

3. ما هي طرق التعامل الدولية مع مع مركب الأزمة ليبيا والساحل و ماهي المقاربة الدولية لايجاد الحل .

❖ **الفرضيـة الرئيسية :**

كلما زادت حدة التأزم الأمني في ليبيا كلما تفاقمت حدة الوضع الأمني الإقليمي في الساحل الإفريقي.

- **الفرضيات الفرعية:**

01 /كلما تعقدت الأوضاع الأمنية في ليبيا اتسعت لتشمل فواعل و إبعاد جديدة

02/ كلما زادت حدة الوضع ا لليبي تأزما كلما ساهم ذلك في زيادة نشاط الجماعات الإرهابية في الساحل الإفريقي.

03 / تتجه الأزمة الليبية نحو نحو تبني المقاربة السلمية لحلحلتها

❖ **المنهـج المستخـدم:**

نظرا لتعدد وتشابك الظواهر الأمنية في الساحل من الإرهاب وجريمة منظمته فإن الدراسة ستتطلب منهجا تحليليا متكاملا يجمع بين منهج تتبع العمليات الأمنية والانعكاسات على الدول والأقاليم المجاورة لها كما يقوم بتتبع الأحداث والتطورات التكنولوجية المنتجة لمجموعة من الأزمات الداخلية والدولية وعلى ضوء هذا فإن المنهج المنتج هو:

- **المنهج التاريخي:**
  - هو"عبارة عن إعادة للماضي بواسطة جمع الأدلة وتقويمها، ومن ثم تمحيصها وأخيراً تأليفها؛ ليتم عرض الحقائق أولاً عرضاً صحيحاً في مدلولاتها وفي تأليفها، وحتى يتم التوصل حينئذٍإلى استنتاج مجموعة من النتائج ذات البراهين العلمية الواضح
  - وهو أيضاً "ذلك البحث الذي يصف ويسجل ما مضى من وقائع وأحداث الماضي ويدرسها ويفسرها ويحللها على أسس علمية منهجية ودقيقة؛ بقصد التوصل إلى حقائق وتعميمات تساعدنا في فهم الحاضر على ضوء الماضي والتنبؤ بالمستقبل[1]

[1].فخر الدين خليفة : مناهج البحث في التربية وعلم النفس 1985 م. مكتبة الانجلو المصرية . القاهرة ص14

ساعدنا على تتبع وبوضوح مسارات وجذور ظاهرة العنف والتطرف منذ نشوءها ثم تتبع أبرز التطورات فيها بدءا بتكوين الخلايا الأولى للإرهاب والجماعات الانفصالية بالمنطقة وصولا إلى تشكيل ما يسمى بالقاعدة في بلاد المغرب الإسلامي بزعامة "**أبو مصعب عبد الودود**" الملقب "**بعبد المالك دروكدال**"

لنختم سلسلة الأحداث بتدهور الوضع الأمني في ليبيا وما رافقه من انهيار للدولة وتفكك الجيش وانتشار السلاح ما أدى إلى تغذية بؤر التوتر في المنطقة

منهج دراسة حالة:

يقوم منهج دراسة الحالة على أساس اختيار وحدة إدارية واجتماعية واحدة سواء كانت مدرسه أو مكتبه أو فرد أو جماعة وجمع المعلومات التفصيلة عن كل جوانب أنشطتها وصفاتها فقد تدرس حالة شخص واحد مدمن على المخدرات لغرض معرفة كل تفاصيل حياته وتاريخه

وعلى أساس ما تقدم فانه يمكن أن تستخدم دراسة الحالة كوسيلة لجمع البيانات والمعلومات في دراسة وصفية وكذلك يمكن تعميم نتائجها على الحالات الأخرى المشابهة لها شرط أن تكون الحالة ممثلة للمجتمع الذي يراد تعميم الحكم علية وبحيث تستخدم أدوات قياس موضوعية.[1]

و قد ساعدنا غلي الإنفراد بحالة واحدة و التركيز عليها دون التطرق إلي بقية الحالات في الدول العربية الأخرى وهي حالة ليبيا.

المنهج الوصفي

إن الوصف بمعناه الشامل كما بين النهاري والسر يحي هو " الحصول على معلومات تتعلق بالحالة الراهنة للظاهرة موضوع الدراسة لتحديد طبيعة تلك الظاهرة والتعرف على العلاقات المتداخلة في حدوث تلك الظاهرة ووصفها وتصويرها وتحليل المتغيرات المؤثرة في نشوئها ونموها".

ولذلك المنهج الوصفي مهم في الدراسات الإنسانية والاجتماعية ...[2]

2 عليان, ربحي مصطفى. غنيم,عثمان محمد, -أساليب البحث العلمي الأسس النظرية والتطبيقية العملي, الطبعة الثانية, دار صفاء للنشر والتوزيع. ص .52-59

[2]. السريحي, حسن عواد . حافظ, عبد الرشيد عبد العزيز, التفكير والبحث العلمي, مركز النشر العلمي جامعة الملك عبد العزيز) صفحة 206 _215

❖ **الدراسات السابقة:**

إن جل الدراسات التي تناولت الوضع الأمني في منطقة شمال إفريقيا ككل أخذت على عاتقها الاتجاه نحو حل المشكل الأمني في الساحل .

هذا الموضوع إرتبط ارتباطا وثيقا بمواضيع أخرى ضف إلى ذلك أن المؤشرات الخارجية على الوضع الأمني الإقليمي في الساحل برزت لي الوجود حديثا كمشكل انتشار السلاح الليبي والجريمة المنظمة وتجارة المخدرات ...

أما فيما يتعلق بالدراسات التي تناولت القضية الأمنية في الساحل الإفريقي فإننا نأخذ دراسة الباحث مهديا تاج بعنوان"**الأمة والاستقرار في منطقة الساحل الإفريقي**" أين خلص الباحث في الدراسة إلى أن مكونات البشرية تلعب دورا في العملية الأمنية داخل المنطقة "**منطقة الساحل**" فالصراع العرقي من هذا المشكل مازال قائما كما أبرز ثلاث عناصر تحكم الوضع العام للمنطقة وحددها في ***العنصر الأول*** الانهيار الدولي وعسكري المنطقة والضعف الاقتصادي والفشل العام للتنمية ثم خلص في النهاية إلى ضرورة تقديم ميكانيزمات شاملة الأمن المنطقة حيث يقول ب أن الساحل لن تكون أفغانستان.

الدراسة الثانية: "الباحثة عماريا حورية " التدخل الغربي في ليبيا وأثره على الأمن القومي الجزائري:

حيث تعالج الباحثة مسألة التخل الدولي في ليبيا لسنة 2011 وأثره على الأمن الوطني الجزائري من خلال التركيز على معطيات الأزمة وتحولها إلى الحرب الأهلية العاصفة وذلك عندما فشلت كل الجهود لإعادة بعث الاستقرار في المنطقة "الجهود الداخلية" جاء التدخل الدولي لحسبها.

كما توصلت الدراسة أيضا إلى مميزات نظام الحكم ال ليبي " الجماهيري" غيبت فيه كامل المعايير الدولية للحكم المعمول به١، والطابع القبلي الذي تتميز به أدت إلى تحول الأحداث إلى حرب أهلية

كما خلصت في الأخير إلى أن التدخل الدولي في ليبيا قاد إلى تأزم الوضع الأمني أكثر فأكثر على الحدود الشرقية للجزائر الأمر الذي دفع بالسلطات المحلية إلى اتخاذ تدابير أمنية مكثفة بهدف الحفاظ على أمنها واستقرارها في ظل التغيرات الإقليمية المتسارعة التي مست جوارها.

❖ الإطار النظري:

إن موضوع انعكاس الأزمة الليبية على الوضع الإقليمي في الساحل الإفريقي يعكس هاجس التهديدات الأمنية المتداخلة والمتعددة إن هذه الدراسة تكتسي الطابع الأمني وهذا في حد ذاته إشكالية أو تحديا من حيث النظريات التي كتبت في الموضوع الأمني لذلك فأهمية الموضوع تستدعي إطار لإدراك حقيقة المشكلة الأمنية في ليبيا والساحل الإفريقي.

- **مقاربة المعضلة الأمنية و النزاعات:**

ظهر مصطلح المعضلة الأمنية في الخمسينات على يد البريطاني "**هيربرت بيرفيلد**" والأمريكي "**جون هيرز**" وتم ربطه بوحدوية الفاعل على مستوى شبكة العلاقات الدولية وكذا الذي يقف وراء الحروب و الذي يخوضها أيضا[1].

إن انهيار الدولة أو عجزها أدى بالجماعات إلى الاعتماد على وسائلها الخاصة للمحافظة على بقاءها هذا من جهة ومن جهة ثانية عدم ثقة تلك الجماعات في الجماعات الأخرى التي تقاسمها نفس الحدود الجغرافية وهو ما يوجد تلك الجماعات في مراجعة بعضها البعض و ذلك لتحقيق أمنها

- **مقاربة الأمن الإقليمي:**

المقصود به كل ماله تأثير على مجريات الأمور في الدولة إيجابا أو سلبا جرّاء ما يحدث في إقليم الدولة الذي يحيط بها، إن أي دولة حتى وإن كانت قادرة على حماية أمنها الداخلي فإنها لا تستطيع تحقيق ذلك في المجالين الإقليمي والعالمي دون التعاون مع دول الجوار الجغرافي، أو الاستعانة بقوة أخرى لدعمها في ذلك المجال. ومن الطبيعي أن تتأثر الدولة بما يحدث في نطاقها الجغرافي من توترات واضطرابات، وقد تتطور الأمور إلى إحداث زعزعة في أمنها نتيجة لما تفرزه تطورات الأحداث الإقليمية، ولنا أن نتصور حالة الاستنفار التي تقوم بها دولة من الدول تحسبا لما يمكن أن تسفر عنه نتائج انقلاب عسكري أو صراع تكون جارة من جاراتها طرفا فيه[2].

---

[1]- Paul Roe, ethnic Violence and the Societal security Dulenna (London and N.York: Rotledge Taylov and francis group.1edm, 2005), p1.

[2]– محمد عزيز شكري، الأخلاق والتكتلات في السياسة العالمية، الكويت، سلسلة عالم المعرفة، العدد السابع، 1978، ص 11-13.

- **مقاربة الأمن الإنساني:**

يركز مفهوم الأمن الإنساني على الفرد وليس الدولة كوحدة تحليل أساسية، فأي سياسة يجب أن يكون الهدف الأساسي منا هو تحقيق أمن الفرد بجانب أمن الدولة التي قد تكون مصادر تهديد أمن مواطنيها ومن ثم يجب عدم الفصل بينهما، ولقد جاء هذا التحول في مفهوم الأمن بفعل التحول في طبيعة مصادر تهديد الدولة إذا لم يصبح التهديد العسكري الذي جاء هو المصدر الوحيد، وإنما أصبحت الآن تواجه أنماط عدة من مصادر التهديد.

❖ تقسيم الدراسة:

تم تقسيم الدراسة إلى ثلاث فصول:

- **الفصل الأول: <u>الأزمة الليبية دراسة في الأبعاد والخلفيات</u>**
- تناول الأزمة الليبية دراسة في الخلفيات والأبعاد، الفواعل وطلك بتسليط الضوء على الحراك الليبي المفاجئ على الساحة الدولية وكذا التدخل الأممي في الشأن الليبي تحت عدة مبررات من أبرزها حقوق الإنسان ونشر الديمقراطية بقيادة فرنسا وإيطاليا وصولا إلى تغيير النظام الحاكم في ليبيا وذلك عن طريق الإطاحة بنظام "**معمر القذافي**".
- أما بالحديث عن **الفصل الثاني** فقد ضم انعكاسات الأزمة الليبية بين الانهيار الداخلي والعدوى الإقليمية حيث تضمن هذا الفصل إلقاء الضوء على الانعكاسات الداخلية للحراك الليبي والتدخل الأممي بالإضافة إلى التداعيات الإقليمية والتي كان أبرزها على مالي (انهيار الدولة + هشاشة + دولة فاشلة)، ثم في الأخير يتم التعريج على انتشار التهديدات الجديدة في المنطقة والتي عرفت تطورا كبيرا جراء الأزمة الليبية كالإرهاب (داعش ، انصار الشريعة، القاعدة في بلاد المغرب العربي،...) وكذلك الجريمة المنظمة والتقاطع الموجود بينهما.
- **الفصل الثالث** قد تناول الفصل الأخير من الدراسة آليات التعامل الإقليمية والدولية مع الأزمة الليبية وكذا الحلول المقترحة لحل هادا النزاع بدءا بالحل السلمي و تسوية النزاع بالطرق الدبلوماسية وصولا الي الحل العسكري و التدخل الخارجي في الشأن الليبي

مرورا بالحلول المتعلقة بمجلس الأمن كإخضاع ليبيا إلى مقتضيات الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة .

❖ صعوبات الدراسة:

كأي بحث من البحوث العلمية قد صادفتنا صعوبات أعاقت وحالت دون إكمالها على أكمل وجه أبرزها:

أ –خلو شبه تام للمكتبات الجزائرية من مصادر البحث إذ ورغم وجود وتوفر مكاتب الجامعات والمراكز الجامعية على أحدث الكتب فإن المواضيع الأمنية الراهنة لاسيما الإقليمية منها كالساحل الإفريقي وليبيا لازالت قليلة التواجد هذا فيما يتعلق بالمصادر والمرجع العلمية.

ب تعقد وتداخل وتشعب الظاهرة المدروسة فعلى الرغم من الجهود المبذولة لحل الأزمة الليبية والأزمات في الساحل إلا أن هناك عدة عوامل داخلية وخارجية تجعل من إيجاد حلول للوضع في الساحل أمرا شبه مستحيل، ضف إلى ذلك تعقد الأوضاع الخارجية في ليبيا نظرا لما تزخر به هذه الأخيرة من ثروات على غرار البترول والغاز الطبيعي ، ممّا أدى إلى تزايد تعقد الظاهرة في ليبيا وخصوصا الإطاحة بنظام معمر القذافي.

ج –عامل الوقت الذي يعتبر من أبرز الأسباب التي أعاقت الطالب لاسيما في هذا الطور ، إذ ترد أغلب النقائص على مستوى المذكرة إلى ضيق الوقت الممنوح من أجل إكمال مذكرة التخرج، فعلى الرغم من اتساع هذا الأخير إذ ما لاحظناه المدة الممنوحة على الورق ، إلا أن الواقع يثبت عكس ذلك فالامتحانات + العطل بأنواعها + التربص كلها عوامل تؤدي إلى تقليص الوقت الممنوح لإنجاز المذكرة.

❖ المجال الزماني والمكاني:

- **المجال المكاني:**

- إن طبيعة العمل والدراسة يفرضان علينا التقيد بالنطاق الجغرافي المتمثل في ليبيا والساحل الإفريقي، ضف إلى ذلك منطقة المغرب العربي الساحل الإفريقي مؤخرا أصبح يشكل تهديدا على مختلف البلدان المحيطة به ، ضف إلى ذلك أنه كون المنطقة المذكورة بعصابات الجريمة المنظمة والتي تتنقل بكل حرية في جميع أرجاءها.

- **المجال الزماني:**

- إن التحول الذي شهدته منطقة الساحل الإفريقي وخصوصا بعد تنامي المدّ الإسلامي في المنطقة ، بالإضافة إلى تشكيل ما يسمى بالقاعدة في بلاد المغرب الإسلامي والعلاقة المشبوهة بينهما ، ضف إلى ذلك ارتباط هذه الجماعات بالمخدرات والجريمة المنظمة وصولا إلى تهديد المصالح الحيوية للجزائر بمحاولة ضرب القاعدة الحيوية "تيقنتورين" في مطلع جانفي 2013م.

وعلى ضوء هذا فإن الدراسة تقتضي أن يكون المجال الزماني لها في الفترة الممتدة ما بين (2011م – 2015م).

❖ شرح المصطلحات " تحديد المفاهيـــم":

- "**الساحل الإفريقي**" كلمة عربية الأصل في معناها الجيوبوليت يكي[1]، ويشكل الساحل الإفريقي المنطقة الفاصلة بين شمال إفريقيا وجنوبها ، فهو يمتد من أق صرى الساحل الشرقي للقارة الإفريقية المطل على البحر الأحمر إلى أقصى الساحل الغربي المطل على المحيط الأطلسي ، وهو شريط طويل يظم بداخله عدة دول منها : السودان، تشاد، جنوب ليبيا، أقصى جنوب الجزائر، النيجر، مالي، موريتانيا، السنغال، وكثيرا ما يتم لحسابات جيو اقتصادية توسعها لتشمل بوركينافاسو ونيجير وحتى حرز الرأس الأخضر وإثيوبيا وإريتريا + خريطة توضيحية[2].

- **كما يعني أيضا:** ذلك القوس الذي بدايته من المحيط الأطلسي في الغرب إلى البحر الأحمر في الشرق لتعطي مساحة 3053200 كيلو متر مربع أو الحزام الذي يربط أو يجمع من السودان حتى موريتانيا وبذلك فهو يظم كلا من التشاد وموريتانيا، النيجر، الجزائر ودون أن ننسى ليبيا[3].

---

[1]– أبصير أحمد طالب، المشكلة الأمنية في منطقة الساحل،رسالة ماجيستار، سنة 2009م2010م، ج ج، كلية ع س.ص16

[2]– بشكيط، خالد ، دور المقاربة الأمنية الإنسانية في تحقيق الأمن في الساحل الإفريقي رسالة ماجيستار ، سنة 2010م2011م.ص12

[3] – Définition of Soliel, www.The Free dictionnary.com/Soliel. In 15/02/2015 at 19.00

شكل (1) خريطة تبين دول منطقة الساحل

الجزيرة للدراسات - تقارير - الجزائر والهواجس الأمنية الجديدة

studies.aljazeera.net

- **الأمـن**
- : لغويا يعني طمأنية النفوس وزوال الخوف.
- **الأمن الإنساني:** التحرر من التهديد والوقاية من الحاجة وال ذي يحتوي على مجموعة من الأبعاد مثل: الاقتصادي والبيئي، الصحي...والسياسي...والغذائي والجماعي[21].
- **الأزمة:** شدة وضيق، مشكلة مالية، سياسية، دولية[3].
- **أما رايوبورت:** فيعرفها على أنها موقف أو مشكل يتطلب رد فعل من الكائن الحي لاستعادة مكانته الثابتة وبالتالي تتم استعادة التوازن.
- **أمالكامنج:** فيعرفها تأثير موقف أو حدت يتحدى قو ة الفرد ويضطرهإلى تغيير وجهة نظره وإعادة التكييف مع نفسه أو مع العالم الخارجي.

مفهوم الأزمــة:

الأزمة من الناحية السياسية هي حالة أو مشكلة تأخذ بأبعاد النظام السياسي وتستدعي اتخاذ قرار لمواجهة التحدي الذي تمثله سواء كان إداريا أو سياسيا أو نظاميا أو اجتماعيا أو اقتصاديا أو ثقافيا[4]

[1]– نشأت العلالي، الأمن الجماعي، مجلة مفاهيم الأسس العلمية للمعرفة، السنة الأولى، سبتمبر2005، ص15.

[3]– أزمة مالي مأخوذ من www.ALMAANY.COM تاريخ وساعة الزيارة 2015/02/11 .22.00

[44]– عماري حورية، التدخل الغربي في ليبيا، مذكرة لنيل شهادة الماستير في العلوم السياسية، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، سنة 2013، ص15.

الفصل الأول

الفصل الأول: الأزمة الليبية دراسة في الأبعاد والخلفيات

المبحث الأول: الحراك الليبي والتدخل ألأممي

المطلب الأول: جذور الأزمة الليبية وأسبابها

أولا: جذور الأزمة الليبية.

قد تختلف الحالة الليبية عن نظيراتها التونسية والمصرية، في تيار التغيير الذي شهدته المنطقة العربية في نهاية 2010م وبداية 2011م، نظرا للنظام السياسي والقيادة السياسية في ليبيا، حيث جعل القذافي القرار السياسي، متمحورا في شخصه المتميز بالمزاجية وتغيير التحالفات بتغير مصالحه الشخصية التي لا تنبني على رؤية إيديولوجية واضحة المعالم، ولكن تحدد عبر عقليته الفاقدة للأهلية والمنطق السياسي. بالإضافة إلى وجود خصوصية ليبية أخرى، تتمثل في ضعف التيار المعارض داخليا وخارجيا. بالمقارنة مع جارتيها الشرقية (مصر) والغربية (تونس) [1]، نظرا للنظام المغلق الذي أسسه العقيد بعد ثورة الفاتح من سبتمبر 1969م، حيث حكم البلاد لأكثر من أربعين سنة، تمكن فيها من تحويل ليبيا من أفقر الدول إلى أغناها في العالم، مع توزيع غير عادل للثروة مع ذلك حقق اقتصاد وصناعة مزدهرة، نظام صحي وتعليمي مجاني، مستوى عال من المعيشة بني تحتية عصرية... بمعنى استطاع إيصال ليبيا إلى مصاف الدول ذات الرفاهية. لكن في مقابل ذلك تميز حكمه بالاستبداد، تعصب كبير للمعارضة والنقد، إبعاد السكان عن الحياة السياسية، نقص شديد في آليات التعبير عن سخط واستياء الشعب من الأوضاع (حرية التعبير مقيدة) هذا على المستوى الداخلي[2].

أما على المستوى الخارجي، كان ينظر للعقيد القذافي على أنه زعيم كاريزمي un leader charismatique وأيضا أعتبر الديكتاتور البغيض un odieux dictateur.

لكن حسب المواقف التي يتخذها اتجاه القضايا الدولية، ومدى تناغم مواقفه مع مصالح ذات العلاقة، بمعنى المصلحة هي المحدد الأساسي في مواقف الدول اتجاهه.

1- زياد عقل، الأزمة الليبية من الإحتجاج السلمي إلى التدخل الدولي، القاهرة، ملف الأهرام الاستراتيجي، عدد 196، أفريل 2011، ص45.

2 - sishuwa Sishiwa, Libye: comment définir un dictateur? Le magazin de l'Afrique, n°24, janvier-février 2012, p22.

وضحت الأحداث الأخيرة في إطار ما يسمى (الربيع العربي) انه من الصعب على الإساءة للشعوب طويلا، لان الشعوب مهما كان مستواه المعيشي فهي تواقة للحرية والعدالة الاجتماعية ومطالبة بحقوقها السياسية، وعلى الأفارقة أخذ العبرة من مقتل القذافي، نظرا أن الشعب الليبي كغيره من شعوب العالم الثالث، لم يقبل الاستبداد، بالرغم من القبضة الحديدية للقذافي أفشلت العديد من المحاولات لإسقاط نظامه[1].

انطلاقا من هذه المعطيات، فإن ما حدث في ليبيا يوم: 17 فبراير 2011م، لم يكن الوحيد هو التأثر بالمحيط الإقليمي للدولة، من خلال انتفاضتي تونس ومصر [2] وهنا يرى الأستاذ في العلوم السياسية في مركز الشعب للدراسات الإستراتيجية الدكتور احمد عظيمي فيما يخص مصطلحي الثورة والانتفاضة، حيث يفضل استعمال مصطلح الانتفاضة، في الأحداث التي جرت في هاتين الدولتين بدل الثورة التي توحي أنها ضمن مخطط وتوجها استراتيجيا، في حين اعتبر ما يحدث في ليبيا هو انتقال من انتفاضة شعبية سلمية إلى تمرد بعد تسليح المنتفضين ضد النظام القائم[3].

إذن لم تكن الانتفاضتين في تونس ومصر السبب الرئيسي لما حدث في ليبيا، كانت هناك احتجاجات في السابق، تحديدا في بنغازي حيث تصاعدت أكثر في السنوات الأربع السابقة، نتيجة مذبحة في سجن أبو سليم في 1996م، وحادثة القنصلية الايطالية في 2010م، وذلك بتنظيم من نقابة المحامين لبنغازي، وتأخير تسليم الوحدات السكنية في درنة ببنغازي وبني وليد في أواخر يناير 2011م[4].

يعتبر "فتحي تربل" هو من أشعل فتيل انتفاضة 17 فبراير في البلاد – كما كان بالنسبة لبوعزيزي الطالب الجامعي الذي أحرق نفسه بفعل سوء الأوضاع الاجتماعية في تونس وسياسة التهميش التي مارسها نظام بن علي – بعد أن تم اعتقاله –، وهو المحامي الذي سلمت له عائلات المعتقلين في سجن أبو سليم (متواجد في شرق ليبيا: بنغازي) الدفاع عناه، بعد الاضطرابات التي حدثت فيه في 1996م، والتي قتل فيها 1200 معتقل حسب منظمات حقوق الإنسان، وكان من بينهم أفراد من عائلته بعد مطالبتهم بحق الزيارة، وشروط اعتقال أفضل والخضوع للمحاكمة العادلة، ونظرا

1- Sishuma¸ Libye: comment définir un dictateur ¸ p23.

2- زياد عقل، المرجع السابق، ص45.

3- سعاد بوعبوش، ويكيليكس مهد الأرضية لإعادة تشكيل الخارطة السياسية العربية، السيطرة على ليبيا لتأمين مصادر الطاقة،جريدة الشعب الجزائرية ، عدد 15473، ، ص4.

4- زياد عقل، المرجع السابق، ص45.

لنشاطه هذا تعرض للاعتقال سبع مرات منذ أن كان طالبا جامعيا، حيث يقول أنه في 15 فبراير 2011م جاء عشرون (20) من قوات الأمن مسلحين لمنزله لإيقافه، وبعد ذلك تظاهرت عائلات ضحيا القمع والاعتقال في بنغازي من اجل المطالبة بإطلاق سراحه حيث قيد إلى "عبد الله السنوسي" مسؤول الأمن الشخصي للقذافي [1]، الذي سأله حول أهداف التظاهر فأجاب هي مظاهرات من أجل إحقاق العدالة وإظهار الحقيقة في احدث السجن، وردّ السنوسي أنه سيتم إيقافها ومنعها. ليتم إطلاق سراح "فتحي تربل" في فجر يوم: 16 فبراير 2011م، رغم ذلك إلا أن التمرد الذي حدث في بنغازي انتشر بسرعة.

أما فيما يخص حادثة القنصلية الايطالية في بنغازي يوم: 17 فبراير 2006م، حيث شهدت المنطقة احتجاجات، بعد إقدام وزير الإصلاحات الدستورية الإيطالي السابق "روبرتو ليديولي" على نشر صور مسيئة للرسول عليه الصلاة والسلام، حيث قتل 14 شابا أثر على الاصطدام بين المتظاهرين والشرطة الليبية التي منعتهم من اقتحام مبنى القنصلية.

حمل سيف الإسلام القذافي عن مؤسسة القذافي العالمية للجمعيات الخيرية في التنمية هذا الوزير مسؤولية الأحداث في بنغازي وطالب من الحكومة الايطالية القيام بالإجراءات اللازمة، ضد هذا الوزير والاعتذار من المسلمين، وهدد بقطع العلاقات في حال رفض معاقبة هذا الوزير، حيث مارس سيف الإسلام ضغوطات على رئيس الوزراء الايطالي الأسبق "سيلفيو بريسكوني" الذي طلب الوزير بتقديم استقالته ومن جهة أخرى تأسفت المؤسسة لقتل المتظاهرين، وطالبت بالتحقيق لتحديد المسؤولين عن استخدام القوة ضدهم، وليس فض الاشتباكات بطرق سلمية.

وبالفعل نجح سيف الإسلام في مسعاه المتمثل في استقالة الوزير ، وقم إمضاء حكومة "برلسكوني" بتحميله مسؤولية مقتل 14 متظاهرا، أمام القنصلية الإيطالية في بنغازي، وتم إيقاف أمين اللجنة الشعبية العامة للأمن "نصر مبروك" عن العمل في حالته للتحقيق في هذه الأحداث وكل المسؤولين عن ذلك[2].

1- العربية، فتحي تربل، محام شاب أطلق فتيل شرارة الانتفاضة في ليبيا. www.alarabya.net.تاريخ وساعة الزيارة 2015/01/11 على الساعة 14.00

2- شهداء 17 فبراير، تفاصيل واقعة أحداث القنصلية الايطالية ببنغازي في: 17 فبراير 2006م.مأخوذ من www.chouhada .com تاريخ و ساعة الزيارة 2015/01/11.على الساعة14.00

بالإضافة إلى هذا الحراك، كان هناك نداء عبر الشبكة العنكبوتية، تكالب يوم 17 فبراير 2011م، يوم للتظاهر ضد نظام القذافي على مدونة المعارض الكاتب الليبي "جمال الحاجي" والمعتقل في طرابلس، في الفاتح من شهر فبراير من نفس السنة، وأيضا كانت هناك صحيفة خاصة في موقع التواصل الاجتماعي "الفايبسوك" تحمل عبارة **انتفاضة 17 فيفري 2011م**، مطالبين أصحابه بجعل هذا اليوم يوما للغضب في ليبيا والتي كانت تحمل أربع طلبات أساسية:

1. إسقاط النظام القائم برمته.
2. الحرية والكرامة.
3. إنشاء دولة الدستور والقانون.
4. محاسبة المجرمين الذين سفكوا دماء الشعب[1].

يعتبر الدكتور "مصطفى صايج" في إطار ندوة الشعب حول "الأزمة الليبية: سيناريوهات وتداعيات"، أن وسائل الاتصال الحديثة والشبكات الاجتماعية، استغلت غربيا التوجيه رأي الشعوب العربية، نحو الانتفاضة لتحقيق أهدافها، المتمثلة في السيطرة على المنطقة وثرواتها وحماية إسرائيل، وذلك في ظل غياب وعي عربي بخطورة الأحداث والمشاريع المخطط لها، فرغم قيام القذافي بقطع وسائل الاتصال، إي أن هناك وسائل إعلامية عربية وغربية عوضت ذلك الدور، الذي يهدف إلى زعزعة الاستقرار وخلق حالة من الفوضى في الشرق الأوسط، لهدف واضح المعالم يتمثل في إعادة الخارطة الجيوسياسية للمنطقة في إطار ما عرف بـ(الشرق الأوسط الجديد) [2]، الذي يهدف إلى تفسير العالم الإسلامي والعربي إلى دويلات على أساس عقائدي أو اثني، ليسهل التحكم فيها، وهذا ما حدث في السودان بتقسيمه إلى جنوب مسيحي وشمال مسلم، مشروع تقسيم العراق بين سنة وشيعة... وهناك من يعتبر أن ليبيا عي البوابة الغربية لإعادة تشكيل الخارطة الجيوسياسية للمنطقة، في إطار هذا المشروع الذي طرحته الولايات المتحدة في 13 فيفري 2004م[3]، حيث يقول "برنارد لويس" الأمريكي الجنسية والبريطاني الأصل والصهيوني الانتماء، في مقابلة أجراها مع وكالة الإعلام الأمريكية في: 20 ماي 2005م: «**إن العرب والمسلمين قوم فاسدون مفسدون فوضويون، لا يمكن تحضرهم، وإذا**

1- زياد عقل، الرجع السابق، ص45.

2- محمد مغلاوين شبكات التواصل الاجتماعي في خدمة القوى الغربية،جريدة الشعب، عدد 15522، 19 جوان 2011م، ص4.

3- فنديس بن بلة، ليبيا البوابة الغربية لخارطة الشرق الأوسط الكبير،جريدة الشعب، عدد 15522، 19 جوان 2011م، ص4.

تركوا لأنفسهم يفاجئون العالم المتحضر بموجات بشرية غرهتبية تدمر الحضارات، وتقوض المجتمعات، ولذلك فإن الحلّ السليم للتعامل معهم هو إعادة احتلالهم،... إنه من الضروري إعادة تقسيم الأقطار العربية والإسلامية إلى وحدات عشائرية وطائفية، ولا داعي لمراعاة أواسرهم أو التأثر بانفعالاتهم وردود الأفعال عندهما،... ولا مانع عند إعادة احتلالهم أن تكون مهمتنا المعلنة هي تدريب شعوب المنطقة على الحياة الديمقراطية، وخلال هذا الاستعمار الجديد لا مانع أن تقدم أمريكا بالضغط على قيادتهم الإسلامية – دون مجاملة ولا لين ولا هوادة – ليلخصوا شعوبهم من المعتقدات الإسلامية الفاسدة، ولذلك يجب تضييق الخناق على هذه الشعوب ومحاصرتها، واستثمار التناقضات العرقية، والعصبيات القبلية والطائفية فيها، قبل أن تغزو أمريكا وأوروبا لتدمر الحضارة فيها ».

وهذا ما يعني تقسيم العالم الإسلامي والعربي الممتد من باكستان إلى المغرب، غلى فسيفساء تضم 88 دولة وهذا لإضعاف هذه المنطقة أكثر مما تعانيه من مهن واضطرابات، وفي هذا الصيد يقول: "إن هذا التفتيت للعالم الإسلامي هو الضمان الحقيقي لأمن إسرائيل التي ستكون الأقوى وسط هذه الفسيفساء"[1].

بالإضافة إلى صفحة 17 فيفري 2011م على الفايسبوك، هناك بيان صادر عن القوى السياسية ليبية متعددة في المهجر، تطالب فيه بتنحي القذافي عن الحكم، وتؤكد على حق الشعب في التعبير والتظاهر. وهنا لعب الفضاء الافتراضي في ليبيا، دورا لا يقل عن أهمية عن من قام في الجارتين الشرقية (مصر) والغربية (تونس)، لكن ما يميزها أن أغلب الداعين للتظاهر عبر شبكة التواصل الاجتماعي، هم معارضة متواجدة بالخارج وغياب السند الداخلي، سيجعل من الأمر صعب. ولكن تواجدت التنظيمات النقابية التي ساهمت في إشعال فتيل الانتفاضة، في الوقت المحدد له نظرا لنشاطاتهم الاحتجاجية السلمية التي بدأت منذ سنوات، ودعواتهم المتكررة لصياغة دستور جديد، وأعلاه سيادة القانون[2].

1- علي بشار بكر أغوان، برنارد لويس ومشروع تقسيم الشرق الأوسط بين الماضي والحاضر (العراق أنموذجا)، الحوار المتمدن، عدد 3343. www.ahewar.org/debat ص3.

2- زياد عقل، عسكرة الانتفاضة بين الفشل الداخلي والتدخل الخارجي في الجماهيرية الليبية، السياسة الدولية، المجلد 46ن العدد 184، افريل 2011م، ص72.

في نفس السياق، يمكن اعتبار أن ماسمي بالثورات العربية كشفت عن تحول في مسلمة معروفة عند الواقعيين في العلاقات الدولية، والمتمثلة في أن "الدولة هي الفاعل الأساسي الوحيد المؤثر في علاقات الدول". فقد أثار حلف الناتو في أحد إصداراته Nato Review تساؤلا حول ما إذا كانت الثورات العربية هي ثورة الفايسبوك رقم 1 أو لا؟ وهنا نشير إلى رأي "جولي حريق" الذي اعتبر أن دور هؤلاء الفاعلين الجدد (الفاعل من غير الدولة هي منظمة أو جماعة تمتلك من الاستقلالية والحرية التي يمكنها من تحقيق أهدافها) أصبح على قدر أهمية دور الدول. فمثلا الشركة البريطانية للبترول "**بي بي**" نظرا للأحداث التي تتسم بها البيئة الليبية، خاصة بعد تحولها إلى حرب مسلحة قررت تعليق نشاطاتها إلى حين استتباب الأمن، لأنها تبحث عن الاستقرار ودعم النخبة الحاكمة في حال ما إذا كانت تخدم مصالحها بمعنى الإبقاء على الوضع القائم أو العمل على الإطاحة بالنظام بطريقة أو بأخرى دائما خدمة لمصالحها، أي المطالبة للتغيير وديمقراطية النظام، حيث تشير بعض التقارير أن شركات النفط البريطانية والأمريكية كان بها دور في حرب العراق 2003م[1].

يلاحظ أيضا أن الفاعلين من غير الدول الافتراضيين مثل تويتر والفايسبوك لعبت دورا مهما في الثورات العربية، من خلال تعبئة الجماهير وتوجيه رأي الشعوب، وحملها على الانتفاض والمطالبة بالتغيير وإسقاط النظام، أو من خلال نشر أخبار ومستجدات الأوضاع الميدانية في ليبيا[2].

إذن، مما سبق يمكن لقول أن ما حدث في ليبيا يوم 17 فيفري 2011م والتي أدت إلى الانتقال من تظاهرات سليمة إلى صدام مسلح بين المعارضة ومؤيدي النظام، بوادره كانت من قبل من خلال مجموعة من الاحتجاجات والنداءات لخروج الشعب في اليوم الموعود للتعبير عن سخطهم من الأوضاع، بالإضافة إلى وجود عامل تأثير الانتفاضات المجاورة للإقليم الليبي، والتطور التكنولوجي الذي ساهم في الانتقال السريع للمعلومة، وكشف الانتهاكات التي جرت في الميدان عبر وسائل الإعلام والاتصال الحديثة (تويتر، فايسبوك، القنوات الإخبارية،...)، وهي عوامل يمكن اعتبر أنها المساهم المحفز لوصول الأوضاع في ليبيا إلى ما وصلت إليه، من مواجهات عسكرية انتفاضات ميدانية.

1- إيمان أحمد رجب، التداخل: أنماط وأدوار الفاعلين من غير الدول في المنطقة العربية، السياسة الدولية، المجلد 47، عدد 185، يوليو 2011م، ص ص 88-90.

2- إيمان أحمد رجب، المرجع السابق، ص91.

ثانيا: أسباب الأزمة الليبية:

1. الأسباب الداخلية للأزمة الليبية.

أولا : الأسباب الاقتصادية والاجتماعية:

تكشف مؤشرات تقارير التنمية البشرية للأمم المتحدة أنّ ليبيا تعتبر من الدول العربية التي أحرزت تقدما في دليل التنمية البشرية، وهو عكس ما يرى البعض، فبعد أن كانت تحتّل المرتبة (64) على المستوى العالمي في التنمية البشرية سنة 2000م، تقدّمت إلى المركز (61) عام 2001م، ثم المركز(55) في تقري 2009م، فالمركز (52) عام 2010م، مع احتفاظها في السنوات الثلاث الأخيرة بالمركز الأوّل على المستوى الإفريقي في التنمية البشرية.

فمن جهة ارتفع العمر المتوقّع عند الميلاد للذّكور من 46 سنة عام 1970م إلى 77 سنة بحلول 2001م، وارتفع عدد الإناث من 48 سنة إلى 80 سنة في نفس الفترة. وبلغ معدّل الفرد من الدخل القومي عام 2007م نحو 7290 دولار أمريكي.

وعلى الصعيد التعليمي، بلغت البالغين (15 سنة ما أكثر) الذين يعرفون القراءة والكتابة نحو 88,31%، وزيادة الجامعات التي تبلغ 15 جامعة (مع مراعاة أن الخدمات التعليمية المقدمة بتلك الجامعات أقل بكثير من البنية التحتية المتوفرة بها)[1].

وفي تقرير نشر في عام 2007م، أشاد صندوق النقد الدولي بالسلطات الليبية لإنجازاتها في مجال التنويع الاقتصادي، مشيرا إلى النمو السريع في النشاط غير النفطي (7,5%) والنمو القوي في إنتاج النفط (4,7%) في عام 2006. وفي المقابل ارتفعت معدلات التضخم السنوي إلى حد كبير من مستويات متدنية في النصف الأول من عام 2007 إلى حوالي 11% في الربع الثالث من هذا العام بسبب الزيادة في الأجور العامة وكنتاج لزيادة أسعار الواردات لا سيما الأغذية[2].

وعلى الرغم من تلك المؤشرات، فإن الحكم الشخصي الذي اعتمد على عائلة القذافي ودائرة ضيقة من المقربين والأتباع، أدّى إلى حرمان الجماهير العريضة من عوائد الثروة في بلادهم. بل واستخدام تلك الثروة في شراء الأنصار، وترويض المعارضة أو قمعها. فرغم الثّراء النسبي للشعب الليبي مقارنة بشعوب عربية أخرى، (تقدر أرصدة النظام الليبي بما يزيد عن 200 مليار دولار من

1- فتحي محمد أميمة، التنمية البشرية: المفاهيم ومؤشرات القياس، دراسة حالة ليبيا (الجزائر: رسالة دكتوراه في العلوم السياسية بجامعة الجزائر، 2008م)، ص40- 46.

2- المرجع نفسه، ص67.

الفوائض المالية النفطية، علاوة على خمسين مليار دولار تدخل الخزينة الليبية سنويا)[1]، فإنه توجد حالات تفاوت كبير في توزيع الثروة، فبدلا من التوزيع العادل لمليارات الدولارات من العوائد النفطية على الشعب الليبي، استأثرت بها دائرة ضيقة تلتف حول القذافي وعائلته. علاوة على ما بدده "القذافي وأولاده" من ثروة المجتمع الليبي على شراء الأسلحة، وتكديس ثرواتهم المالية في الغرب مستفدين في ذلك من الحصار الذي فرض على ليبيا لعقود طويلة استطاع النظام خلالها تبرير إخفاقاته بذلك الحصار، وقد شهدت الفترة ذاتها تنامي شبكات التهريب وغسيل الأموال التي تورط فيها بعض كبار موظفي الدولة.

ثانيا : الأسباب التاريخية والسياسية:

علاوة على الأسباب الاقتصادية والاجتماعية فإن الثورة القائمة في ليبيا تعود اعتبارات وعامل تاريخية وسياسية أيضا.

فتاريخيا كان هناك تنافس ضمني بين ولايات شرق ليبيا وغربها على المكانة والسيادة، واقتصارا على حقبة حكم العقيد القذافي، يمكن القول أنه وإن كانت الولايات الشرقية بخاصة بنغازي أكثر المدن الليبية التي ساندت حركة الانقلاب التي قادها "القذافي" عام 1969 في سنواتها الأولى ضد النظام الملكي، فإن تحول تلك المدن إلى معقل للمعارضة الإسلامية وغير الإسلامية، ومصدرا للاضطرابات والمحاولات الانقلابية ضد النظام "القذافي" منذ السبعينيات من القرن العشرين وما بعدها[2]، وهو ما رسخ حالة القطيعة بين نظام القذافي وتلك المدن، في ظل فجوة عدم الثقة بين الطرفين.

وعلى الصعيد السياسي، يمكن القول أنه عبر عقود حكم القذافي تآكلت أسس شرعية النظام الليبي، والتي تمثلت في أربع ركائز أساسية هي: الثورية القومية، المساواة والعدالة الاجتماعية، شرعية الكرامة والهوية الوطنية، وأخيرا القيمة الرمزية للقذافي كمناضل ضد "الإمبريالية الدولية".

فمن المعلوم أن أحد الركائز الأساسية للنظام الليبي والتي أكد عليها مرارا العقيد القذافي، هي أنه أمين الوحدة العربية بعد رحيل الرئيس جمال عبد الناصر. وهو أمر كانت له انعكاساته على

1- عبد المجيد بيوك، "حول إرهاصات التغيير والإصلاح السياسي في ليبيا. (عمّان: الهاشمية للنشر والتوزيع، 2010م)، ص09.

2- عوض يوسف الحداد، البعد السياسي للفساد القبلي، مجلة جيوسياسية إفريقية، ع 67 (مارس 2008م)، ص15-21.

التوجهات الداخلية والخارجية للسياسة الليبية، أدت بدورها إلى سلسلة من المغامرات على الساحتين الإقليمية العربية والأفريقية وعلى الساحة الدولية [1]. قبل عودة النظام لمحاولة التكيف مع متغيرات ما بعد الحرب الباردة، وما بعد أحداث 11 سبتمبر 2001م والتي قادت من بين ما قادت إلى تخلي ليبيا عما لديها من أسلحة أو مشروعات أسلحة دمار شامل وقبولها دفع تعويضات باهظة لضحايا حادثتي "لوكيربي"، والطائرة الفرنسية[2].

كل هذه الأسباب دفعت بالليبيين إلى الخروج في عمليات احتجاجية متفاوتة وصولا إلى صدام مفتوح مع النظام وأنصاره في منتصف فبراير من العام 2011م.

المطلب الثاني: أطراف الأزمة الليبية.

أولا : الأطراف الداخلية

أولا : المعارضة:

تضم مجموعة من الأطراف، والقوى التي ستلعب دور في بناء مستقبل ليبيا، رغم أن البيئة الليبية في عهد النظام السابق تميزت بغياب معارضة فاعلة، من خلال حل التنظيمات وقمعها، أو نفي أعضائها للخارج، ولكن مع التيار الإصلاحي الذي تبناه سيف الإسلام، ظهرت من جديد المعارضة غير أنها اتسمت بالانشقاقات وغياب التنظيم ويمكن تحديد قوى المعارضة فيما يلي:

- **الجماعات الرئيسية للمعارضة:**

01 **القوى الإسلامية:** ويضم عدة أطياف التي ظهرت قوتهم بعد بداية الانتفاضة، مستندين إلى حالة العداء الموجودة بينهم وبين النظام، ولقد ساهمت في المعارك خاصة في الشرق ضد كتائب القذافي [3]، وهي تضم: **المؤتمر الوطني للمعارضة الليبية** بزعامة إبراهيم صهد، والمتواجد في لندن، **والجبهة الوطنية لإنقاذ ليبيا** التي تأسست في 1981م برئاسة **محمد**

1- Patrick Haimzadeh, Au cœur de la Libye de Kadhafi (Paris: JC Lattès, 1ére edn, 2001).P21

2- هاني سليمان وآخرون، التوجه الجديد لليبيا (دبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ط1، 2009م)، ص23-25.

3- خالد حنفي علي،مرجع سابق. ص141.

المقريف وضمت أعضاء من الإخوان المسلمين ودعمت أمريكا في هجومها على قاعدة باب العزيزية في 1984م، ويقودها حاليا إبراهيم صهد الضابط والدبلوماسي السابق[1].

تعتبر **حركة الإخوان المسلمين** ذات التسمية **الجماعة الإسلامية الليبية** حاليا امتداد لحركة الإسلامية المصرية بزعامة حسن البنا، وقد أعطاهم الملك السنوسي حقوقهم التي صادرها القذافي بعد توليه الحكم باعتقال عدد من أعضائها لتعمل في الخارج تحت رئاسة مرشدها الجديد سليمان عبد القادر لتنشأ في بداية التسعينات وبنهاية الثمانينات من القرن **20م، الجماعة الإسلامية الليبية** المقاتلة حيث دعت إلى حمل السلاح ضد النظام ومقاتلوها شاركوا في الحرب ضد السوفييت في أفغانستان ليقرر القذافي منعهم من النشاط داخل ليبيا، بإدخالهم السجون. ليبادر سيف الإسلام الحوار مع قياديها [2] في السجون في 2007م، لكن بقي موقفهم العدائي ضد النظام الذي منعهم من تشكيل دولة إسلامية في ليبيا. ولعل أكثر الشخصيات ذات السلطة في الجماعة الإسلامية المقاتلة هو عبد الحكيم بلحاج، قائد المجلس العسكري للثوار مع الإشارة أنه تم تسليمه للنظام الليبي بعد اعتقاله من المخابرات الأمريكية على خلفية تورطه مع تنظيم القاعدة ليفر مع بداية الانتفاضة ويلتحق بالثوار.

تم حل هذه الجماعة على حد قول بلحاج، باعتبار أن أعضائها انضموا تحت لواء الحركة الإسلامية للتغيير التي ظهرت في 2011م، وكان لها دور مهم وفعال في الانتفاضة عبر مقاتليها مع إبدائها الرغبة في المشاركة في العملية السياسية في ليبيا ما بعد القذافي، وانطلاقا من تجذرها في المجتمع الليبي، تبدو أنها القوة الأكثر تنظيما في مجتمع يرى الإسلام بنظرة معتدلة غير متشددة[3].

02 المجلس الوطني الانتقالي:

يعتبر المجلس الوطني الانتقالي الممثل الشرعي والوحيد للشعب الليبي عمل على تأطير المتمردين بشكل سريع بعد انطلاق المظاهرات الليبية وأعلن عن تمثيله بصفة رسمية للشعب الليبي بداية مارس كان أول اجتماع له في مارس سنة 2011ن شكل خلاله اللجنة التنفيذية التي تمثل حكومة الدولة ومجلس عسكريا انيطت به مهمة تسيير النشاطات العسكرية.

تمركز بدايته ببنغازي وانتقل إلى العاصمة إثر سقوط طرابلس كان يهدف إلى تمثيل الشعب الليبي بصفة رسمية وشرعية والعمل على قيام نظام ديمقراطي حرر وتنسيق جهود المجالس المحلية

1- الاحتجاجات الشعبية في شمال إفريقيا والشرق الأوسط (7)، فهم الصراع في ليبيا ، ص17.

2- خالد حنفي علي، المرجع السابق ; ص142.

3- الاحتجاجات الشعبية في شمال إفريقيا والشرق الأوسط ، المرجع السابق، ص ص18-19.

للعمل على عودة الحياة المدنية بالإضافة إلى الإشراف على جمعية تأسيسية لوضع دستور جديد للبلاد بطرح الاستفتاء الشعبي وتشكيل حكومة انتقالية تمهد لإجراء انتخابات حرة.

وكذلك تسيير وتوجيه السياسة الخارجية وتنظيم العلاقات مع الدول الأخرى والمنظمات الدولية والإقليمية وتمثيل الشعب الليبي أمامها، وقد تكون المجلس الانتقالي من زعماء سابقين في نظام القذافي تخلو عنه من أجل الالتحاق بالمعارضة لا يقل عددهم عن 30 عضوا يمثلون كافة مناطق ليبيا ويختار المجلس ما بين أعضائه رئيسا وناطقا رسميا ومنسقين لمختلف المهام الداخلية والخارجية وتم اختيار مصطفى عبد الجليل وزير العدل السابق وعبد الحفيظ عبد القادر غوقة نائبا[1].

03 كتائب القذافي (الكتائب القومية)

هي ثوان موالية للزعيم الليبي معمر القذافي أسندت لها مهمة الدفاع عن نظامه [2]، ولم يكن لهذه الكتائب قيادة موحدة بل كان يطلق عليها تسميات مرتبطة غالبا بأسماء أبناء معمر القذافي كخميس والمعتصم ويعتقد أن هذه القوات كانت وراء عدد كبير من المقابر الجماعية والإعدامات ما بين 17 فيفري إلى غاية إعلان وفاته[3].

بلغ عدد قوات الكتائب 47 ألف جندي نظامي وأهمها كان في العاصمة وبالتحديد باب العزيزية مقر إقامة القذافي الذي كان محصنا تحصينا عاليا وكانت موزعة من طرابلس إلى باقي المدن الليبية. وكانت مزودة بأحدث العتاد الروسي الصيني من نوع T72 قبل وإبان الحرب الأهلية الليبية وكانت الكتائب من أهم التشكيلات العسكرية في الجيش الليبي.

وقد تم تسليمها وتزويدها بأحدث المعدات كالصواريخ المضادة للدروع وسيارات "لاند كروزر" مدرعة تم تطويرها لمهمات الاقتحام.

يتم إعداد أفراد هذه القوات بدنيا وجسمانيا عن طريق تدريبات خاصة خلافا لباقي فروع الجيش وكان يشترط في الملتحق لياقة بدنية وجسمانية عالية، كما انه يخضع لاختبار طبي مدة التدريب كاملة.

1- عماري حورية، التدخل الغربي في ليبيا وأثره على الأمن القومي الجزائري 2011، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، سنة 2013.ص44

2- كتائب الامن واللجان الثورية بليبيا، الجزيرة نت، ، www.aljazeera.net .تاريخ و ساعة الزيارة2015/01/12 على الساعة00.00

3- جريدة الشرق الأوسط، خميس القذافيد حديدية لنظام تهاوس، الثلاثاء18 اكتوبر 2011، العدد 12012.ص3

- **الكتائب:** كانت مسلحة بأسلحة ثقيلة وخفيفة أهمها:
  - ✓ المدرعات ورحمات الصواريخ من نوع صاروخ غراد وأنواع أخرى من الصواريخ.
  - ✓ نظام دفاع جوي من نوع SENZEH للقيادة والسيطرة.
  - ✓ صواريخ ارض جو من نوع AT-2SWATTER.
  - ✓ صواريخ مضادة للدبابات.
  - ✓ قذائف الهاون من عيار الأمم و 120 مم[1].
- **المرتزقة:** أما الطرف الأخير في القوات الأمنية للنظام الليبي فهو المرتزقة على شكل ميليشيات غير معلنة تضم في صفوفها أفارقة وعناصر ما يعرف باللجان الثورية العالمية ويقول "نترون" أن قوات المرتزقة جرى استخدامها فيقمع المظاهرات الأخيرة وارتكاب أعمال اغتصاب وبث الرعب في نفوس المحتجين[2].

04 القوى القبلية والأقليات:

باعتبار القبائل العصب الحيوي للمجتمع الليبي، فقد مارست دور المتضامن الصامت مع الانتفاضة من خلال مساندتها للثوار خاصة القبائل المتحالفة مع القذافي الذي أعطاها امتيازات كثيرة، حيث كان لقبائل الغرب خاصة المقارحة، دور فعال في الإطاحة بطرابلس [3] بالإضافة إلى قبيلة العبيدات التي مارست الضغط على أبنائها للانسحاب من القوات الموالية للقذافي لينتج عن ذلك انشقاق كل من اللواء عبد الفتاح يونس العبيدي وزير الأمن العام في النظام واللواء سليمان محمود العبيدي[4].

طالبت عائلات قبيلتي بني وليد ومصراتة، جنود القذافي المنتمين إليها بعدم التعرض للمتظاهرين. وكانت قبيلة الزلتان من أولى القبائل التي التحقت بالثوار، وانشق العديد من أبنائها عن الكتائب الأمنية. بالإضافة إلى قبائل الطوارق التي هاجمت مقرات القذافي مع تأييدها لمطالب الثوار في إسقاط نظامه. في حين هددت قبيلة زاوية القذافي بوقف تدفق النفط في حال استمرار القمع ووجهت إنذارا

1- ويكيبيديا الموسوعة الحرة، كتائب القذافي، arwikipedia.org/wiki_. تاريخ و ساعة الزيارة2015/01/12 على الساعة22.00

2- كتائب الأمن واللجان الثورية، المرجع سابق الذكر. تاريخ و ساعة الزيارة2015/01/12 على الساعة00.00

3- خالد حنفي علي، المرجع السابق، ص142.

4- عصام بدران، القبائل الليبية عامل الحسم في إسقاط القذافي، . www.onislam.net/arabic/newsreports تاريخ و ساعة الزيارة2015/01/12 على الساعة17.55

للنظام، وأمهلته 24 ساعة للاستجابة قبل تنفيذ تهديدها لتنضم قبيلة ترهوتة مع ورفلة للانتفاضة من خلال المشاركة في المظاهرات المنددة بالقذافي ونظامه، حيث تعتبر أكبر القبائل من حيث التعداد السكاني في ليبيا، حيث يصل عدد سكانهما المليونين تقريبا. أما قبيلة القذاذفة معقل رأس القذافي فهي تحتوي على ميليشيات والكتائب الأمنية القامعة للانتفاضة مع وجود مظاهرات في سبها بمسقط رأس القذافي[1].

أما الأقليات، فهي متواجدة بقلة في البلاد، وهي غير معترف بها من القذافي مخيفة المطالبة بحقوقها وتمثيلها في السلطة. وهي الأمازيغ الذين منعوا من أبسط حقوقهم كالاحتفال برأس السنة الأمازيغية، وتسمية أبنائهم بتسميات بربرية، ونظرا لشد الخناق عليهم داخليا، أسسوا في المهجر المحرك الليبي للأمازيغية في 2002م بلندن، لحماية هويتهم في ظل الوجود الوطني الليبي، بالإضافة إلى الطوارق المتواجدين في منطقة الساحل والصحراء الجنوبية، المنتشرين على عدة دول هي: الجزائر، مالي، نيجر، بوركينافاسو. حيث عزز القذافي علاقاته مع طوارق دول الجوار وأدخلهم إلى قواته المسلحة دون أن ننسى **أقلية تبو** المتواجدة على الحدود التشادية (جنوب ليبيا وشمال تشاد) ونظرا لسياسة الإقصاء المنتهجة نمن قبل النظام اتجاههم أصيبوا بالإحباط، حيث شكلوا في أوسلو جبهة التبو لإنقاذ ليبيا للدفاع عن حقوقهم ويقودها عيسى عبد المجيد منصور[2].

ثانيا : الأطراف الخارجية:

تميزت الانتفاضة في ليبيا، بتدخل أطراف خارجية في الأزمة، إذ فتح القرار 1973، الصادر عن مجلس الأمن في 17 مارس 2011م، المجال للخلف الأطلسي لشن حملة جوية ضد النظام الليبي والذي ساهم بدور كبير في مساعدة المعارضة على الإطاحة بالقذافي في 20 أكتوبر 2011م.

01 : حلف الأطلسي وتدخله في الأزمة عبر دول التحالف:

تمكنت دول التحالف الذي شكلته فرنسا من الدخول إلى ليبيا- والذي يضم بلجيكا، كندا، الدانمارك، فرنسا، ايطاليا، قطر الممثل الوحيد للعرب المشارك في عملية الأوديسا، بالإضافة إلى النرويج، اسبانيا، المملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية- بحجة المبرر الإنساني، وذلك بعد

1- عصام بدران، المرجع السابق.ص88

2- الاحتجاجات الشعبية في شمال إفريقيا والشرق الأوسط ; المرجع السابق، ص ص19-21.

طلب الجامعة العربية من مجلس الأمن اتخاذ إجراءات ضد نظام القذافي، مع مشاركة دول عربية في الحظر كمرجعية إقليمية ودولية لشرعنة التدخل، كما سبق ذكره.

هذا ما سمح للأطلسي بتحقيق نجاح في إستراتيجية التدخل في المناطق المهددة للاستقرار التي تبناه بعد نهاية الحرب الباردة. رغم الانتقادات الروسية الصينية وبعض دول العالم 3، حيث اعتبرت تدخله تجاوزا للتفويض الممنوح له أمميا. فبالرغم من إسقاط النظام في طرابلس مدد الحلف تواجده في البلاد ثلاثة أشهر إضافية، مبررا ذلك استمرار خطر القذافي وقواته، على لسان أمينها العام "أندريس فوغ راسموسن"، ويعود سبب التمديد رغبة الحلف في التواجد على السواحل الليبية كمقدمة تعزيز تواجدها العسكري في الشرق الأوسط للدفاع عن مصالحه الأمنية (أمن إسرائيل) والنفطية. وهذا ما يجعل المنطقة المتوسطية منطقة اضطراب، دائم، بفعل وجود تنظيمات (جهادية) ترفض الوجود العسكري للغرب[1].

الملاحظ أن لأعضاء التحالف أهداف من التدخل، وهي تعبر عن مصالحها في المنطقة عامة وفي ليبيا خاصة، حيث تمحورت مصلحة أمريكا في الرغبة في التواجد للمراقبة أو على الأقل وضع قمر صناعي للمراقبة، بالنظر إلى أنه بلد نفطي، حيث يمثل نسبة 2% من الإنتاج العالمي، مع وجود احتياطات كبيرة وذات جودة عالية في القارة السمراء. بالإضافة إلى كبح جماح التقدم والتغلغل الصيني في القارة، التي تستغل المصادر الطاقوية الإفريقية لتطوير اقتصادها، حيث تشير تقارير الصندوق النقد الدولي FMI أن مكانة الولايات المتحدة الأمريكية ستمس في السنوات الخمس المقللة ويتم تجاوز اقتصادها من قبل الصين، لذا تدخلت عسكريا في المنطقة لإبطاء التطور الاقتصادي الصيني بعد الصفقات الممنوحة لها من قبل النظام، ورفض القذافي في تصريح له الحركة الإمبريالية التي تسعى لشراء القارة. من هنا نلاحظ امتناع الصين عن التصويت على القرار 1973 نظرا لأن الأزمة ستكبدها خسارة مئات الملايين من الدولارات التي استثمروها في البلاد، لهذا اعتبرت التدخل ضد مصالحها. أيضا من بين أهدافها، هو تأمين مصالحها الأمنية والنفطية بأقل التكاليف، خاصة بعد الخسائر التي تكبدها في تدخلها في أفغانستان 2001م والعراق 2003م، وتعرض الإدارة الأمريكية لانتقادات من قبل الشعب الأمريكي، لذا يسعى أوباما من خلال التدخل إنجاح المرحلة الانتقالية في ليبيا كنموذج ناجح لإستراتيجية التدخل، وتحسين صورة أمريكا دوليا بعد الأخطاء الكثيرة في عهد بوش الابن.

1- خالد حنفي علي، المرجع السابق، ص142.

من جهتها إيطاليا نظرا لتاريخها الاستعماري في ليبيا، فإن لها مصالح اقتصادية حيوية منذ القدم وهي مع ألمانيا تعتبران المستفدين الرئيسيين للنفط الليبي، مع أهمية استثماراتها في ليبيا وهي سوق لمنتوجاتها. حيث صرح وزير خارجيتها، أن شركة "إيني" الايطالية ستلعب دور كبير في مستقبل ليبيا وأنه بالفعل ستوجه فنييها لليبيا، لإعادة البدء في إنتاج النفط[1].

فالخريطة أدناه، توضح الإمكانيات النفطية للدولة الليبية إنتاجا وأماكن تواجد الثروة النفطية المرتكزة بكميات أكبر في الشرق الليبي، وتوضح الحصة التي يمثلها الاتحاد الأوروبي من معدل تصدير النفط الليبي[2].

02: التدخل الفرنسي البريطاني في ليبيا

أما فيما يخص مصالح فرنسا والمملكة المتحدة، نظرا لفشلهما في عقد اتفاقيات تجارية مع النظام الليبي، وقفوا مع الثوار ضده. لذلك كانت فرنسا أول المعترفين بالمجلس الانتقالي وأكبر الرابحين في إسقاط النظام، رغم نفي ساركوزي أن سبب التدخل كان بهدف تقاسم الثروة النفطية، والمساهمة في إعمار ليبيا بقيمة قدرت بمائة مليار دولار خلال 5 سنوات. وهذا ما يضمن عمل الشركات الفرنسية في ظل الأوضاع الاقتصادية المتدنية في القارة العجوز، إلا أن وزير خارجيته "آلان جوبيه" وعلى أنه من المنطقي، أن تحظى الدول المدعمة للثوار بأكبر الفرص للاستثمار واستغلال القوة. وفي نفس السياق ذكرت الصحيفة الفرنسية ليبراسيون، أن هناك وعد من الثوار الليبيين خلال لقاء لندن بإعطاء فرنسا 35% من النفط الخام مقابل الدعم العسكري منها. بالإضافة إلى أن شعبية ساركوزي انخفضت، لهذا تم إحالة انتباه الشعب الفرنسي إلى مسالة خارجية، بعد رفضه لليبرالية وعودة فرنسا إلى الحلف الأطلسي، فالحرب على الديكتاتورية سيعزز مكانة الرئيس الفرنسي في الحملة الانتخابية مع منافسه "فرانسوا هولاند"، فالقرار الفرنسي بالتدخل كان بتاثير كل من أمير قطر والفيلسوف الفرنسي "برنار هنري ليفي". في حين تريد بريطانيا، استعادة نفوذها في ليبيا السنوسي (في عهد الملكية)، ومع إطاحة القذافي بالملك السنوسي، رهنت المصالح النفطية للمملكة المتحدة، لذا شاركت في التدخل، لاستغلال الطاقة النفطية والطاقة المائية من خلال النهر الصناعي العظيم[3].

1- *خالد حنفي علي ، المرجع السابق، ص143.*

2- الجزية نت، بدء الصراع على النفط الليبي. www.libya-alyoum.com . تاريخ و ساعة الزيارة2015/01/12 على الساعة17.55

3- ما مصلحة فرنسا وبريطانيا في ليبيا، www.aljazeera.net/news. تاريخ و ساعة الزيارة 2015/01/12 على الساعة17.55

المطلب الثالث : تطورات الحراك الليبي إلى ما قبل التدخل الأممي:

اندلعت الثورة قبل اليوم المحدد 17 فبراير، إذ خرجت مظاهرة في مدينة بنغازي يوم 15 فبراير وأغلبية المتظاهرين كانوا من أهالي شهداء بو سليم الذين كانوا على موعد كل يوم سبت لوقفة احتجاجية والمطالبة بمكان الجثث ومحاكمة المسئول عن القضية وفي يوم 15 فبراير أعتقل محامي هذه العائلات فتحرك الشباب للخروج في مظاهرة مبكرة قبل اليوم المتفق عليه في شبكة الإنترنت وكان المحامي فتحي تربل هو الفتيل الذي بدأت به شرارة الثورة. وبعدَ اعتقال الناشطين فتحي تربل وفرج الشراني[1]، خرجَ الآلاف للتظاهر في مساء يوم الثلاثاء 15فبراير أمام مديرية الأمن بمدينة بنغازي .وسُرعان ما جاءَت مجموعة من البلطجية الذين كانوا يَهتفون تأييداً للعقيد معمر القذافي وهاجمت المُحتجين، فتطوَّرت المُظاهرة إلى اشتباك عنيف استَخدم المُتظاهرون خلاله الحجارة والزجاجات الحارقة لإبعاد المُهاجمين. وقد انتهت الوقفة الاحتجاجية عندما وصلت مجموعات من الشرطة النظامية واستخدمت الهراوات وخراطيم المياه لتفريق المُتظاهرين،وكانت حصيلة الاشتباكات في آخر الأمر سقوط 38 جريحا [2]، وبالتزامن معَ هذه المُظاهرة، خرجت في المقابل مسيرات مؤيدة للعقيد القذافي في مدن أخرى بأنحاء ليبيا منها بنغازي نفسها وسرت وسبها والعاصمة طرابلس .وبعدَ انطلاق هذا الحراك الشعبي المفاجئ لم يَمضي وقت طويل حتى أُعلنَ الإفراج عن فتحي تربل في وقت متأخر من مساء الثلاثاء، كما وعدت السلطات الليبية بالإفراج يومَ الأربعاء عن 110 سجناء آخرين من معتقلي سجن أبو سليم[3].

وخرجت في يوم الخميس17 فبراير مسيرة بمدينة بنغازي لتشييع قتلى اليومين السابقين، فأطلقت مجموعات من المغاوير النار على المُحتجين بكثافة وقصفتهم بالأسلحة الثقيلة ومضادات

1- ليبيا تطلق معتقلين ومواجهات بنغازي، الجزيرة نتن تاريخ النشر، 2011/2/16ن الزيارة2015/01/12 على الساعة17.55

2- ليبيا جرحى في مظاهرات بنغازي والإعلان عن إفراج معتقلين البي بي سي العربية، تاريخ النشر: 2011/02/16، تاريخ و ساعة الزيارة2015/01/12 على الساعة17.55

3- الشرطة تفرق اعتصامات ضد النظام قناة فرانس 24، تاريخ النشر: 2011/02/16ن تاريخ و ساعة الزيارة2015/01/12 على الساعة17.55

الطائرات، مما أدى إلى سُقوط 15 قتيلاً على الأقل حسبَ منظمات حقوق الإنسان الدولية [1]، لكن مع ذلك فقد قال الناشط فتحي تربل أن العدد قد يَصل إلى 200 قتيل في بنغازي وحدها منذ بداية الاحتجاجات، في حين أفادت مصادر طبيَّة يوم الأحد التالي أنه يُوجد في "مستشفى الجلاء" بالمدينة حوالي 300 جثة لقتلى من الاحتجاجات فضلاً عن وُجود قرابة 1,000 جريح فيه، مما يُمكن أن يَعني أن عدد ضحايا المجزرة أضخم بكثير. كما سقط في مدينة البيضاء وحدها ما يقارب 150 قتيل، وسقط قتيل آخر في مصراتة خلال تفريق مُظاهرة .وفي يوم الأحد 20 فبراير استمرَّت الاضطرابات في بنغازي، وخرجَ عشرات آلاف المُتظاهرين إلى الشوارع فهاجمهم مُسلحون وتسبَّبوا بسُقوط 50 قتيلاً. وبعدَ هذه الاشتباكات أعلنت قوَّات من الأمن والجيش انضمامها إلى المحتجين، وسلمتهم مبنى مديرية الأمن بالمدينة فنهبوه وأحرقوه .وبعدَ انضمام الأمن والجيش هذا اضطرَّ أنصار القذافي والموالون له إلى الانسحاب من المدينة، فأصبحت تحتَ سيطرة المحتجين بالكامل هيَ الأخرى مثل البيضاء والزنتان فيما أطلقوا عليه"تحرير المدينة ، وإلى جانب هذه المدن الثلاث، أفادَ ناشطون أيضاً بسيطرة المُحتجين على مدينة رابعة يومَ الأحد هيَ الزاوية بعدَ خروج مُظاهرات حاشدة فيها ، وفي العاصمة طرابلس خرجت مُظاهرات بالآلاف في منطقتي سوق الجمعة والدهان شرقي المدينة، وانشقت قوَّات الأمن والشرطة مُلتحقة بالمُتظاهرين فانسحبَ أنصار القذافي، وأعلنت قوَّات الجيش في قاعدة معيتيقة الجوية المُجاورة انشقاقها أيضاً، فوقعَت المنطقة بأكملها بذلك في قبضة المُحتجين، الذين حاصروا مقرَّ الإذاعة وقرُّوا التوجه نحوَ الساحة الخضراء وسطَ العاصمة حيثُ بدؤوا اعتصاماً مفتوحاً. لكن سُرعان ما جاءَ مرتزقة أجانب ليبدؤوا بإطلاق النار على المُعتصمين، ثمَّ انطلقت مُظاهرة مناصرة للقذافي في الساحة واصطدمت معَ المناهضين له . كما قطعت خدمات الإنترنت بالكامل عن ليبيا في مساء الأحد[2].

تصاعدت حدة العنف داخل ليبيا وزادت الاشتباكات بين قوات النظام والمعارضة، فتحركت دول الجوار في إطار الإتحاد الإفريقي والجامعة العربية بمطالبة القذافي لوقف أعمال العنف لتكون نقطة التحول الأولى في القضية الليبية هي إحالة الجامعة العربية الملف الليبي إلى مجلس الأمن بطلب فرض الحظر على القضاء الليبي.

1- ليبيا، مصادر طبية تفيد بمقتل 15 شخصا في بنغازي، البي بي سي العربية، ، تاريخ و ساعة الزيارة2015/01/13 على الساعة17.55

2- تصاعد الاحتجاجات ومجازر بنغتزين الجزية نت،. تاريخ و ساعة الزيارة2015/01/13 على الساعة17.55

ثم نزع العضوية من ليبيا بالجامعة العربية، ثم اجتماع هذه الأخيرة للنظر في الملف الليبي يوم 22 فيفري ليليها إصدار مجلس الأمن اللائحة رقم 1970 في 26 فيفري 2011، تقضي بفرض منطقة حضرجوت ومنع القذافي و 6 آخرين من السفر إلى جانب إحالة القضية إلى محكمة الجنايات الدولية[1].

المبحث الثاني: المبررات القانونية للتدخل ألأممي، القراران الأمميان (1970،1973)

المطلب الأول: مفهوم التدخل ألأممي وأسبابه

أولا: مفهوم التدخل الأجنبي.

يعتبر التدخل الأجنبي من بين المفاهيم في العلاقات الدولية التي تتميز بعدم الاتفاق وذلك لوجود العديد من الاختلافات في استعماله وهذا ما يجعل من الصعب وضع تعريف محدد لمفهوم التدخل ورغم قدم هذا المفهوم السياسية، إلا أنه لا يوجد اتفاق بين الباحثين والدارسين في العلاقات الدولية حول تحديد المقصود منه.

إذ يرى البعض أن كل سلوك صادر عن الوحدة السياسية يستهدف التأثير في البيئة الدولية يعتبر تدخلا في حين يشترط البعض عنصر لإكراه ليوصف بكونه تدخلا.

- **التعريف اللغوي:** من الكلمة اللاتينية Intervenir والتي تعني حسب eppstein المتموضع بين شيئين interposition ويستعمل بمعنيين، معنى سلبي interference ليشير إلى الاعتداء والتعرض أو الاغتصاب والمعنى الايجابي كالتوسط في الخصومات[2].

كما يعرف التدخل على أنه إقدام دولة على مساعدة دولة من أحد الفريقين المتصارعين في حرب أهلية دون اعتبار عملها دخولا في حالة حرب[3].

- **كما يعرف قانونا على أنه:** الفعل الذي تقوم به دولة بالتدخل في الشؤون الداخلية لدولة أخرى من خلال انتهاك سيادتها[1].

1- عمار حورية، التدخل العربي في ليبيا وأره على الأمن القومي الجزائري، المرجع السابق، ص36.

2- عز الدين حمايدي، دور التدخل الخارجي في النزاعات العرقية، مذكرة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة منتوري قسنطينة، 2005، ص10.

3- عبد الوهاب الكيالي، موسوعة السياسة، ج1، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ص705.

- **التعريف السياسي للتدخل:** يمكن التمييز بين العديد من الاتجاهات في التدخل وذلك باختلاف نظرة كل مفكر لهذه العملية ومن يمكن رصد العديد من التعاريف للتدخل ومنها.
- **تعريف "برنارد كوشنر"** بقوله أن التدخل لا يمكن أن يقوم باسم دولة ولكن يجب أن يكون جماعيا دون اللجوء إلى استخدام القوة إلاّ عن الضرورة أن العمليات القاسمة بصفة منفردة ودون رضا مجلس الأمن هي عمليات غير مشروعة[2].

وهناك من يقول أن التدخل هو صفة لممارسة سلطة عامة من طرف دولة على أراضي دولة أهرى من دون موافقة هذه الأخيرة، وهكذا يصبح التدخل اكر من مجرد التدخل في الأمور الداخلية وبهدف التدخل إلى إعادة إرشاد الحكم المؤسساتي وعادة ما يتضمن هذا العمل القوة العسكرية وباختصار تقوم الدولة أو مجموعة من الدول بالتدخل لمصلحة المواطنين في دولة أخرى و هو نقيض السيادة[3].

- **ويعرفه الغنيمي** على أنه تعرض دولة الشؤون دولة أخرى بطريقة استدراكية وذلك بقصد الإبقاء على الأمور الراهنة أو تغييرها ولكن في كافة الحالات يمس الاستقلال الخارجي أو السيادة الإقليمية للدولة المعنية[4]

ثانيا: أسباب التدخل في ليبيا.

يعرف التدخل الأجنبي في ليبيا العديد من الأسباب والدوافع التي كانت بمثابة الدوافع والمحرك الرئيسي للتدخل الدولي ومن أبرزها التاريخية والسياسية والاقتصادية.

- **الأسباب التاريخية والسياسية:** عرفت ليبيا العديد من الأحداث السياسية التي أثارت الجدل في الأوساط الدولية والتي خلقت لها الكثير من العداءات نتيجة لتعاطيها الخاطئ مع هذه الأحداث بمنطقة الدولة القوية ويمكن حصر هذه الأسباب فيما يلي:

1- عبد الوهاب عمروش، التدخل الإنساني ومصير الدولة الوطنية في إفريقيا، رسالة ماجستير، كلية الإعلام والعلوم السياسية، جامعة الجزائر، 2006-2007، ص87.

2- Bernard Kauchener, le mallan des autres, paris, edition ordile jocoli, 1991, p219.

3- مارتن غريفيتش، اوكالاهان، المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية، مركز الخليج للأبحاث، الإمارات العربية المتحدة، 2008، ص132.

4- مفيد محمد شهاب، القانون الدولي العام، دار النهضة العربية، ط2، ص279.

1. **قضية لوكربي:** بدأت في 1988/12/11 عندما كانت طائرة البوينغ 747 الأمريكية، تقوم بالرحلة رقم (103) بين مطار هيثرو في لندن ومطار كيندي في الولايات المتحدة الأمريكية وقد بلغ هدد ركاب هذه الرحلة 243.

انفجرت الطائرة فوق قرية لوكربي الأسكتلندية وقتل في هذا الانفجار جميع ركاب الطائرة [1].

وجرت التحقيقات وأعلنت كل من وكالة الاستخبارات الأمريكية وكذا القضاء الأسكتلندي أن المتهمين الأساسيين لأجهزة الاستخبارات الليبية (عبد الباسط المقرحي وأمين خليفة).

وبعد رفض الزعيم الليبي تسليم كل من الرعيتين إلى المحاكمة ثم إصدار حزمة من العقوبات [2] تمثلت قرار مجلس الأمن رقم 731 الصادر في 1992/02/21 والذي أدان فيه التفجيرات وأعرب عن استيائه الشديد لعد استجابة الحكومة الليبية لمطالب الأمم المتحدة.

- ✓ ***قرار مجلس الأمن رقم 748 الصادر في 1992/03/31*** تمثل في حظر تزويد ليبيا بالأسلحة والمعدات العسكرية إضافة إلى تخفيض عدد ومستوى الموظفين في البعثات الديبلوماسية[3].
- ✓ ***قرار مجلس الأمن رقم 883 الصادر في 1993/11/11*** الذي يقضي بتصعيد العقوبات وتجميد أرصدة الحكومة الليبية وحضر استيراد بعض المعدات وحضر التعاملات التجارية ... لكن ليبيا لم تستجب وصرحت أنها لن تقبل القرارات إلى أن يتم محاكمة المتهمين في القضية في بلد ثلث.
- ✓ ***البرنامج النووي الليبي*** والذي يمتد لتطوير قدراتها النووية في فترة السبعينيات إلى أواخر 2003 وعلى الرغم من عدم انتظام مسيرة هذا البرنامج من حيث الدعم السياسي والتقني إلا أن نظام القذافي قد تمكن من استيراد عدد كبير من العناصر الأساسية لتخصيب اليورانيوم[4].

دفع الهجوم الأمريكي الذي استهدف طرابلس سنة 1986 نظام القذافي إلى إخفاء إجراء حيوية من برنامجه النووي الأمر الذي ساهم في تقويض فرص هذا البرنامج في تحقيق أي اختراق.

1- أحمد السيد النجار، قضية لوكربي ومستقبل النظام الدولي، مركز الدراسات العالم الإسلامي، بيروت، 1992، ص79.

2 - Rechard A.Marquise Intelligence and the letherbie investigation, USA: Algoror publuling 2006, p17.

3- خليل عبد السيد، جماهيرية الدم والنار، القاهرة، دار الكتاب العربية، 2012ن ص202.

4- المرجع نفسه.ص213

وباختصار فإنه يمكننا القول أن الفترة الممتدة ما بين 1981 إلى منتصف التسعينيات تميزت بانتهاك ليبيا المنهجي لنص ضمانات معاهدة منع انتشار أسلحة الدمار الشامل[1].

- **الأسباب الاقتصادية :** تعد المصالح الاقتصادية المحرك الأساسي لكثير من العمليات الدولية والتدخل الدولي في ليبيا مرتبط إلى حد بعيد بهذه المصالح، إذ أن النفط الليبي تمثل أبرز الحاجات والأسباب لتدخل بعض الدول المشاركة في عملية الخطر الجوي وتنفيذ قرار مجلس الأمن 1993، وقد كانت ليبيا قبل هذه الأحداث تنتج ما يقارب 1.6 مليون برميل يوميا على أن تزيد إنتاجها إلى 3 ملايين في السنوات المقبلة. إضافة غلى كون النفط من أهم الأسباب الاقتصادية للتدخل الدولي في ليبيا توجد أسباب أخرى منها[2]:

ـ المحافظة على المكتسبات الاقتصادية في ليبيا إذ أن الكثير من هذه الدول تملك استثمارات وعقارات في ليبيا ولها شركات ضخمة تعمل في مجال النفط[3].

ـ تخفيض الأزمة المالية وإيجاد أسواق جديدة إذ أن الأزمة المالية من بين أهم الأسباب التي دفعت الدول الغربية إلى التدخل في ليبيا وهذا لإيجاد أسواق جديدة لهذه الدول، والتدخل في ليبيا يعتبر فرصة لتحقيق بعض الأعباء على حكومات الدول التي تعاني أزمة مالية حادة[4].

ـ سياسة القذافي الاقتصادية تعتبر الكثير من المحللين أن هذا هو السبب الأساسي للتدخل العسكري في ليبيا، إذ أن سياسات القذافي الاقتصادية في السنوات الأخيرة عرفت نوعا من التهميش للشركات الصناعية الغربية ذلك مقابل الشركات الصينية، وقد رفضت الولايات المتحدة الفكرة وكذا الإتحاد الأوروبي[5].

. خليل عبد السيد.مرجع سابق. ص215

2- شادي عمر الشربيني، حقيقة ما جرى في ليبيا مأخوذ من، www.docsata.com. تاريخ و ساعة الزيارة2015/01/14 على الساعة17.55

3- عدي ستات، الاقتصاد في ليبيا مأخوذ من، www.docsata.com. تاريخ و ساعة الزيارة 2015/01/14 على الساعة17.55

4- أحمد إبراهيم خضرن ليبيا صراع على النفط أم السيطرة المصرفية مأخوذ منن www.alukah.net. تاريخ و ساعة الزيارة2015/01/14 على الساعة17.55

5- خضر شنكالي، ليبيا والسوق الأوروبية الجديدة مأخوذ من www.doxata.net. تاريخ و ساعة الزيارة2015/01/14 على الساعة18.00

- **الأسباب الأمنية (المشهد الداخلي وبداية الانتفاضة):**

انطلقت المظاهرات في ليبيا بمدينة بنغازي يوم 15 فيفري بشكل سلمي نادي فيه المتظاهرون بالإفراج عن المحامي "فتحي تربل" إلا أنها قد قوبلت بالقمع من طرف قوى النظام وسرعان ما تحولت إلى اشتباكات مسلحة.

أمام مطالب المعارضة المتمثلة في رحيل القذافي نهائيا من الحكم في ليبيا وتعنت القذافي استعصى الأمر لإيجاد أرضية توافق بين طرفي النزاع ما جعل كل محاولات الوساطة لإيجاد حل سلمي للأزمة ورجح الكفة إلى الحل الدولي.

ولقد رفضت المعارضة في إطار المجلس الليبي الانتقالي ورقة الطريق التي قدمها الإتحاد الإفريقي رغم موافقة القذافي المبدئية على ما جاء فيها وطلب أعضاء المجلس الانتقالي المساعدة الدولية وحسم الوضع في ليبيا بعامل القوة العسكرية لإزالة القذافي نهائيا من الحكم[1].

ـ **الإنشاقاقات في صفوف النظام:** عرفت هذه المرحلة العديد من الانشقاقات والاستقالات الفردية والجماعية في صفوف الجيش وشملت حق وزراء ومسئولين كبار. إضافة إلى الاستقالات في السلك الدبلوماسي ومن بين أهمها: الانشاقاقات إعلان مدير جهاز المراسم العامة في ليبيا "توريا مسعود المسمار" الذي ظل لصيق القذافي 40 عام انشقاقه ووزير الداخلية عبد الفتاح يونس لعبيدي. إضافة إلى كتائب الجيش الليبي في العديد من المناطق كمنطقة الجبل الأخضر التي انضم أفرادها إلى المعارضين[2].

ـ **الاحتجاجات خارج ليبيا:** شهدت عواصم عربية وعالمية مظاهرات شارك فيها المتظاهرون تضامنا مع الاحتجاجات والمحتجين ونددوا بنظام القذافي واستخدام الطيران الحربي ضد المدنيين ومن بين الدول التي شهدت التظاهرات، إيطاليا والتي تظاهر فيها عشرات الليبيين والعرب أمام سفارة ليبيا، كذلك بريطانيا التي اشتبك فيها المتظاهرون مع الشرطة بعد أن تمكن بعضهم من اقتحام الممثلية الدبلوماسية ومصر التي تظاهر فيها أكثر من 150 شخص أمام مقر جامعة الدول العربية.

بالإضافة إلى كل هذا فقد لعبت بعض الأطراف دورا بارزا في الأزمة الليبية على غرار الإعلام وذلك من خلال تغطيتها للأحداث في ليبيا ومجريات الأزمة الداخلية، إذ ظهر العديد من الدبلوماسيين على

1- عماري حورية، التدخل الغربي في ليبيا، المرجع السابق.ص50

2- إيمان السيسي، ثورة 17 فبراير، الوجه السري للقذافي، القاهرة، الهيئة المصرية للكتاب، 2011، ص149.

شاشات هذه الوسائل يعلنون انشقاقاهم عن صفوف القذافي وهذا ما فعله السفير الليبي "بالعيد محمد العيساوي" الذي اتهم نظام القذافي باستئجار مرتزقة أجانب لإبادة أبناء بلده[1].

المطلب الثاني : القرار الاممي رقم (1970) الصادر في 26 فيفري 2011:

أمام تدهور الأوضاع في ليبيا بعد انطلاق التظاهرات التي عمدت السلطات الليبية على إخمادها تحرك المجتمع الدولي على غير عادته منددا بالانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان من طرف النظام وطلب وقف إطلاق النار من المتظاهرين.

وإلى جانب تنديدات كل من مؤتمر التعاون الإسلامي والاتحاد الإفريقي وأمام تنديد الأمين العام للأمم المتحدة بالوضع في ليبيا ودعوة العقيد غلى وقف إطلاق النار الفوري ضد المتظاهرين، عمل مجلس الآمن على إصدار مجموعة من التدابير وفقا للمادة 41 وتمثلت المحاور الكبرى الذي تضمنها القرار رقم 1970 ما يلي[2]:

- التنديد بأعمال العنف ومطالبة السلطات الليبية باحترام حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني وكذا السماح بدخول مراقبي حقوق الإنسان الدوليين إلى البلاد فورا.
- إحالة القضية الليبية إلى محكمة الجنايات الدولية، حيث تحيل الأوضاع في ليبيا ابتداء من 15 فيفري إلى المدعى العام للمحكمة الجنائية الدولية للتحقيق فيها.
- حظر الأسلحة على الجماهيرية الليبية، إذ طالب جميع الدول الأعضاء إلى اخذ التدابير اللازمة لمنع توريد جميع أنواع الأسلحة وما يتصل بها من عتاد غلى الجماهيرية العربية الليبية.
- خطر السفر وذلك بمنع الدول الأعضاء مجموعة من الأشخاص لاسيما القذافي وأبنائه وفلول النظام المتورطين غي جرائم ضد الشعب الليبي من دخول أراضيها أو عبورها.

1 - International Media support, 17 February revolution media in north –esterm, Lybya, 2011, p10.

2- جامعة الدول العربية، اللجنة الفرارية بشأن تطور الأحداث في ليبيا، www.arableague onlin.org. تاريخ و ساعة الزيارة2015/01/14 على الساعة2.00

- تجميد الأصول بحيث تقوم جميع الدول الأعضاء بتجميد جميع أموال والأصول المالية والموارد الاقتصادية الأخرى الموجودة في أراضيها والتي يملكها أو يتحكم فيها بصورة مباشرة أو غير مباشرة القذافي وعائلته والمقربين منه[1].

المطلب الثالث: القرار الأممي 1973 ومسؤولية حماية المدنيين في ليبيا

« The responsibility to protect can be a minefield of nuance, political calculation and comptening national interests. The result too often is hesitation or inaction. This we cannot afford»[2] …Secretary – General Ban Ki-Moon, 2011.

إن قرار الأمم المتحدة رقم 1973 القاضي بفرض حظر جوي على ليبيا، جاء وفقا للقيمة الناشئة لـ"المسؤولية عن الحماية" Responsibility to Protect[3]، هذا المبدأ الذي يقوم على قرار متعدد الأطراف يقضي بأنّ كلّ دولة مطالبة بحماية مواطنيها من الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية. وإذا كانت غير قادرة أو لا تريد حماية مواطنيها، فعندئذ يحق للمجتمع الدولي التدخل، وإذا اقتضت الضرورة استخدام القوة العسكرية. أقرت هذا المبدأ الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 2005م، وتركت لمجلس الأمن الدولي تحديد التدابير التي من شأنها فرض السلام.

وفي الوقت الذي اتخذ فيه معمر القذافي قراره بأن ساعة اقتحام مدينة بنغازي قد حلّت، وتوعدّ المسلحين بتطهير المدينة منهم "زنقة زنقة" على حدّ تعبيره، سارت الأمور في هيئة الأمم المتحدة بسرعة كبيرة، حيث تبنّى مجلس الأمن الدولي يوم 17 مارس 2011م القرار رقم 1973 القاضي بفرض حظر جوي على ليبيا بأغلبية عشرة (10) أصوات، واتخاذ كافة الإجراءات الضرورية لحماية

1- عماري حورية، التدخل الغربي في ليبيا، المرجع السابق.

2 - Nicola-Ann Hardwick, Can the Doctrine of the R2P Make the World More Secure? (August15, 2012) in: www.e-ir-info/2012/08/15/can-the-doctrine-of-the -r2p-make-the-world-more-secure. 18.00تاريخ و ساعة الزيارة2015/01/14 على الساعة

3 - Ramesh Thakur Libye: The First Stand or the Last Post for the Responsibility to Protect ? (March13, 2011), in: www.e.ir.info/2011/03/13/libye-the-first-stand-or-the-last-post-for-the-respnsibility-to-protect/. 18.00تاريخ و ساعة الزيارة2015/01/14 على الساعة

المدنيين. خاصة وأن الحكومة الليبية لم تلتزم بالقرار الأممي رقم 1970 في 26 فبراير 2011م[1]، والذي كان بمثابة آخر إنذار لها، دعا النظام الليبي إلى الالتزام بواجبه في حماية الشعب الليبي ووقف العنف المسلّح، وذلك من خلال فرض حظر السلاح على ليبيا وحظر السفر وتجميد الأموال الليبية في البنوك الخارجية، إلى جانب توجيه النظام الليبي إلى المحكمة الجنائية الدولية.

ورغم أن خمسة دول امتنعت عن التصويت على هذا القرار، ألا وهي "البرازيل"، الصين، ألمانيا، الهند وروسيا، إلا أنه يتم استخدام حق النقض، مع دعم كبير من الدول المصونة لصالح هذا القرار، وفي مقدمتها فرنسا، الولايات المتحدة وبريطانيا[2].

هذا القرار تعزز أكثر بعد إصدار الجامعة العربية قراراها الـ 7998 بتاريخ 02 مارس 2011م، طلبت فيه لأول مرة من مجلس تحمّل المسؤولية اتجاه الأوضاع المتدهورة في ليبيا، في ظل تعزيز أصوات فرنسا وبريطانيا،وهو ما أعطى الشرعية الدولية لإقامة حظر جوي على ليبيا واستخدام القوة المسلحة لحماية المدنيين.

تضمن القرار الأممي 1973 مقدمة مفصلة و 29 مادة، وملحقين خاصين بأسماء الأشخاص والمؤسسات التي تسري عليها إجراءات حظر السفر وتجميد الأرصدة، وطلب من الأمين العام للأمم المتحدة "بان كي مون" إنشاء لجنة من ثمانية أعضاء من الخبراء لمساعدة لجنة مجلس الأمن في مراقبة العقوبات، كما يطلب من الدول الأعضاء التنسيق بينها، ومع الأمين العام لضمان تنفيذ هذا القرار، وأهم ما تضمنه هذا القرار ما يلي[3]:

1) **حماية المدنيين:** من خلال اتخاذ كافة الإجراءات الضرورية لحماية المدنيين والمناطق السكنية التي تواجه تهديدا في ليبيا بما في ذلك بنغازي، وأنّ استخدام "كافة الإجراءات الضرورية" ينطوي على القيام بإجراء منفرد من طرف دولة أو بالتنسيق مع منظمة، بما في ذلك استخدام القوة العسكرية لحماية المدنيين. وهو ما نصت عليه المادة الرابعة من القرار.

المادة (4): يجيز القرار 1973 للدول لأعضاء التي أبلغت الأمين العام، والتي تتصرف بصفتها الوطنية أو عبر منظمات أو تكتلات إقليمية، وتتصرف بالتعاون مع الأمين العام، اتخاذ كل

---

[1]– عمر عاشور، الدولة الفاشلة في ليبيا، تحولات إستراتيجية، مج 174، ع185 (جويلية 2011م)، ص ص21–24.

[2] - Francis E Ramoin, why Intervention in Libye was Justified ? (January 25, 2012), in: www.thirdpower.org.تاريخ و ساعة الزيارة2015/01/15 على الساعة11.00

[3]– كامل فهمي، الحرب الأطلسية على ليبيا، مجلة قضايا عربية، ع128 (ربيع 2011م)، ص ص12–18.

الإجراءات الضرورية، باستثناء 'ما ورد في) الفقرة التاسعة من القرار 1970، لحماية المدنيين والمناطق الآهلة بالسكان المدنيين الواقعة تحت تهديد الهجوم في الجماهيرية العربية الليبية، بما في ذلك بنغازي، مع استبعاد قوة الاحتلال الأجنبي بأي شكل على أي جزء من الأرض الليبية، ويطلب من الدول الأعضاء المعنية إبلاغ الأمين العام فورا بالإجراءات التي تتخذها وفقا للسلطة الممنوحة لها بموجب هذه الفقرة، والتي ينبغي فورا إطلاع مجلس الأمن عليها. كما يجب ضمان مرور سريع وبدون عراقيل للمساعدات الإنسانية.

2) **فرض حظر الطيران** : حيث دعا القرار حظر كل رحلات الطيران فوق الأجواء الليبية بهدف حماية المدنيين، على أن تستثنى رحلات الإمدادات الإنسانية، وهو ما جاء بالتفصيل في المواد (6،8،9 و15،16،17،18) كالآتي

المادة (6): يقرر هذا القرار إنشاء حظر على كل طلعا الطيران في أجواء الجماهيرية العربية الليبية من أجل المساعدة على حماية المدنيين.

المادة (8): يجيز للدول الأعضاء التي أبلغت الأمين العام (للأمم المتحدة) والأمين العام لجامعة الدول العربية أن تتصرف بصفتها الوطنية أو عبر المنظمات أو التكتلات الإقليمية، اتخاذ كل الإجراءات الضرورية لتطبيق الامتثال للحظر على الطلعات الجوية المنشأة في الفقرة السادسة أعلاه، ويطلب من الدول المعنية بالتعاون مع جامعة الدول العربية التنسيق عن قرب مع الأمين العام للأمم المتحدة "بان كي مون" في الإجراءات التي تتخذها لتنفيذ هذا الحظر، بما في ذلك إنشاء آليات مناسبة لتنفيذ بنود الفقرتين السادسة والسابعة أعلاه.

المادة (9): يدعو كل الدول الأعضاء التي تتصرف وطنيا أو عبر المنظمات أو الترتيبات الإقليمية، إلى توفير المساعدة، بما في ذلك أي موافقات على طلعات جوية ضرورية، من أجل تنفيذ الفقرات الرابعة والسادسة والسابعة والثامنة أعلاه.

المادة (10): يطلب من الدول الأعضاء المعنية، التنسيق عن قرب بين بعضها البعض ومع الأمين العام للأمم المتحدة في الإجراءات المتخذة لتنفيذ الفقرات الرابعة والسادسة والسابعة أعلاه، بما في ذلك الإجراءات العملية للمراقبة والموافقة على الطلعات الخاصة الإنسانية والإجلائية المجازة.

المادة (13): يقرر أن الفقرة الحادية عشرة من القرار 1970 ينبغي أن تستبدل بالفقرة الآتية: "يدعو كل الدول الأعضاء، وخصوصا دول المنطقة، التي تتصرف وطنيا أو عبر منظمات أو ترتيبات إقليمية، من أجل ضمان التنفيذ الصارم لحظر الأسلحة بموجب الفقرتين التاسعة والعاشرة من القرار

1970 (2011م)، بما في ذلك الموانئ البحرية والمطارات، وفي أعالي البحار، السفن والطائرات المتوجهة من وإلى الجماهيرية العربية الليبية، إذا كانت لدى الدولة المعنية معلومات توفر لها أرضية معقولة للاعتقاد أن الحمولة تتضمن عناصر تكوين أو بيع أو نقل أو تصدير لما هو ممنوع بالفقرتين التاسعة والعاشرة من القرار 1970 كما هو محدد في هذا القرار، بما في ذلك البند المتعلق بالمرتزقة المسلحين، ويدعو كل الدول صاحبة الإعلام على مثل هذه السفن والطائرات إلى التعاون مع هذه التحقيقات ويجيز للدول الأعضاء إلى استخدام كل الإجراءات المتناسبة مع الظروف المحددة للقيام بهذه التحقيقات".

المادة (15): يطلب من أي دولة عضو أكانت تتصرف بصفة وطنية أم عبر منظمات أو تكتلات إقليمية عندما تقوم بالتحقق وفقا للفقرة الثالثة عشرة أعلاه، أن تقدم فورا تقريرا مكتوبا أوليا إلى اللجنة يتضمن، بالتحديد تفسيرا لأسس التحقيق، ونتائجه وعمّا إذا كان يتوفر التعاون، وما إذا كان تم العثور على مكونات محظور نقلها، كما يتطلب من الدول الأعضاء أن تقدم إلى اللجنة في مرحلة لاحقة، تقريرا مكتوبا ملحقا يتضمن التفاصيل المناسبة عن التحقق، والمصادرة، والتفاصيل المناسبة عن النقل، بما في ذلك وصف العناصر، ومصدرها ووجهتها، إذا كانت هذه المعلومات غير واردة في التقرير الأولي.

المادة (16): يأسف بشدة باستمرار تدفق المرتزقة إلى الجماهيرية العربية الليبية ويدهذعو الدول الأعضاء إلى الامتثال الحاسم لواجباتها تحت الفقرة التاسعة من القرار 1970 للحيلولة دون توفير العناصر المرتزقة المسلحة للجماهيرية العربية الليبية.

المادة (17): يقرر أن كل الدول الأعضاء ينبغي أن ترفض السماح لأي طائرة مسجلة في الجماهيرية العربية الليبية أو يملكها مواطنون ليبيون أو شركات ليبية بالإقلاع من أو الهبوط في أو التحليق فوق أراضيها إلا إذا كانت الرحلة المحددة نالت الإذن سلفا من اللجنة، أو في حالة الهبوط الاضطراري.

المادة (18): يقرر أن كل الدول الأعضاء ينبغي أن ترفض السماح لأي طائرة بالإقلاع من أو الهبوط أو التحليق فوق أراضيها، إذا كانت لديها معلومات توفر أسسا معقولة للاعتقاد أن الطائرة تحتوي على عناصر لتزويد أو بيع أو نقل أو تصدير محظورات الفقرتين التاسعة والعاشرة من القرار 1970 كما يحددها هذا القرار، بما في ذلك البند المتعلق بالمرتزقة المسلحين، إلا في حال الهبوط الاضطراري.

3) تجميد الأرصدة:

بحسب القرار فإن التجميد المفروض على الأصول ينطبق على كل الأموال والأصول المالية والموارد الاقتصادية التي يملكها أو يديرها نظام القذافي –بصورة مباشرة أو غي مباشرة– في أراضي الدول الأعضاء بالأمم المتحدة، وهو تمديد لما جاء به القرار 1970، وتقدر الأموال الليبية في الخارج بـ168 مليار دولار أمريكي وهو ما جاء في المادة 21 كالآتي:

المادة (21): يقرر أنه ينبغي لكل الدول أن تطلب من مواطنيها والأشخاص الخاضعين والمؤسسات الخاضعة لسلطاتها القضائية العاملة على أراضيها أو الخاضعة لسلطتها القضائية اليقظة عند القيام بعمل مع كيانات مرتبطة بالجماهيرية الليبية أو خاضعة لسلطاتها القضائية، وأي أفراد أو كيانات تتصرف نيابة عنهم وعنها أو بتوجيهات منهم ومنها، والكيانات التي يملكونها أو يديرونها، إذا كانت للدول معلومات توفر أسسا معقولة للاعتقاد أنّ أعمالا كهذه يمكن أن تساهم في العنف واستخدام القوة ضد المدنيين.

بموجب هذا القرار، بدأت دول الحلف الأطلسي بتجهيز قواتها للبدء على الفور في تطبيق ما جاء فيه، وتوضح الخارطة التالية عملية التأهب لحظر الطيران بين جانبي المتوسط، قوات الأطلسي شمالا والقذافي جنوبا[1]

المطلب الثالث: التدخل من مسؤولية الحماية إلى تغيير النظام

- **دور الحلف الاطلسي في توفير الحماية للمدنيين في ليبيا:**

حرصا منا على التقرب أكثر من الواقع الليبي خلال الحراك الشعبي، بحكم أن وسائل الإعلام لا تنقل الحقائق كما هي على ارض الواقع، وهو ما يؤكده Michel Collon في كتابه " Libye, Otan et médiamensonges" (أنظر الملحق 6)، اعتمدنا على أحد أهم ادوات البحث العلمي ألا وهي "الاستمارة"، باختيار عينة مساحية بسيطة تضم 30 مفردة، لمعرفة مدى مساهمة قوات حلف شمال الأطلسي في حماية المدنيين الليبيين.

تم توزيع الاستمارة عن طريق شبكة التواصل الاجتماعي "الفايسبوك" ، ويمثل مجتمع البحث "الشعب الليبي"، وقمنا بالاعتماد على العينة المساحية دون غيرها لنكون نوعا ما موضوعيين في اختيار مفردات العينة من كامل مدن التراب الليبي.

1 - Francis E. Ramoin, Op.Cit.p55

وعليه سيتم خلال هذا المطلب الاستعانة بنتائج الاستمارة، والمقابلة مع الصحفي الكاتب الفرنسي "Michel Collon" الذي عايش الأحداث الليبية عن قرب، وقام بعدّة مقابلات مع الليبيين خلال الثورة، وهذا لمعرفة مدى مساهمة الحلف في حماية المدنيين في ليبيا.

فأحد أهم بنود قرار مجلس الأمن رقم 1973 كان إيصال الإغاثات الإنسانية إلى المناطق التي قامت قوات القذافي بمحاصرة سكانها وقطع عنها كل موارد الحياة (من ماء، كهرباء، مواد غذائية...الخ)ن ولذلك عملت دول الحلف على توفير ممرّات آمنة لإيصال هذه المساعدات. ويتضمن الجدول الآتي المساعدات التي قدمتها كل دولة (بالدولار الأمريكي):

أما فيما يخص حماية المدنيين من انتهاكات القذافي المستمرة في حق شعبه، فقد عمل الحلف في البداية على قصف معاقل قوات النظام، بعد أن صرح القذافي بأنه بصدد القيام بتصفية الثوار "زنقة زنقة، دار دار"، حيث استطاع الحلف وقف زحف قوات معمر القذافي شرقا وتراجعه لغياب الدعم الجوي، وذلك بعد أن كان على مشارف مدينة بنغازي يوم 19 مارس 2011م، فأغلب عناصر الثوار من المدنيين ويفتقدون للخبرة في استخدام الأسلحة الثقيلة، ما جعل تقدمهم إلى المدن التي تسيطر عليها القذافي صعبا دون مساعدات قوات الـــNATO، كما نجح الحلف نسبيا في إيصال المساعدات الإنسانية لبعض المناطق المحاصرة.

لكن بعد تمديد العمليات العسكرية في ليبيا، تبين أن الحلف الأطلسي قد خرج عن التفويض الذي حصل عليه من الأمم المتحدة، والقاضي بمحدودية التدخل العسكري في ليبيا واتخاذ حماية المدنيين هدفا أساسيا له، حيث أصبح هدف الحلف هو دعم احد أطراف الحرب الأهلية بتغليب كفة الثوار على كفة القذافي للإطاحة بنظامهن ما جعل هذا التدخل يساهم في تغيير نظام الحكم وإرساء نظام جديد، وهو ما يعتبر مساسا بسيادة ليبيا وتدخلا سافرا في شؤونها الداخلية، حيث تشير بعض التقارير إلى أن القذافي لمي قتل على أيدي الثوار وإنما قوات حلف الأطلسي هي التي قامت بتصفيته.

هذا إضافة إلى الاتهامات التي وجهت لدول الحلف عن قصفه لمواقع مدنية، وأن عملياته العسكرية كانت عشوائية، ما ساهم في رفع نسبة الضحايا، حيث كانت تقدر بـ 1000 و 2000 شخص عند تدخل الحلف، ثم ارتفعت إلى 30.000 قتيل بحلول شهر أكتوبر 2011م، منهم آلاف المدنيين. وقد أصرت منظمة " Humann Right Watch" تقارير عن استهداف غارات الحلف لمواقع مدنية، في حين أن الحلف لا يزال يرفض التحقيق في الموضوع أو حتى الاعتراف بسقوط ضحايا مدنيين، ويبرر ذلك دائما بأنها منشآت مدنية تستخدم لأغراض عسكرية، فالحلف بذلك أيضا

يتحمل مسؤولية سقوط أعداد إضافية من القتلى المدنيين. لكن لا يمكن محاسبة قادة الحلف الأطلسي على المجازر الليبية كونهم لم يحاسبوا أصلا على الجرائم التي ارتكبها في العراق وأفغانستان، الشخص الوحيد أدين بارتكاب جريمة حرب كان "دونالد باين" البريطاني، الذي أدين بإساءة معاملة المعتقلين في البصرة عام 2003م، في المقابل جاهر "بوش الابن" بضرورة السماح بالتعذيب الدولي، ولم يلاقي نفس المصير.

وعليه يمكن القول أن حلف الأطلسي قد نجح نسبيا في حماية المدنيين، أو على الأقل في وقف زحف القذافي شرقا، الذي كان يحضر لعملية إبادة جماعية لسكان مدينة بنغازي، كما أنّ التدخل الخارجي مهما كان منظما فإنه ليس طريقا مختصرا لنشر الحرية والديمقراطية.[1]

خاتمة الفصل الأول

من الواضح ان للأزمة الليبية أبعادا كثيرة وأسباب و متنوعة ساهمت في اشتعال الحراك الليبي وهذه الأسباب تنوعت بين الداخلية و الخارجية.لعبت الخارجة فيها حجر الزاوية إلى غاية سقوط نظام العقيد ألقذافي.

بدأت الاحتجاجات الليبية سلميا ثم تحولت بمرور الوقت الي حراك مسلح استخدمت فيها مختلف أنواع الأسلحة ساهم في هذا التحول كل من الأعلام و القوى الغربية المعارضة لنظام القذافي .

طال الصراع المسلح بين قوات النظام الليبي و المعارضة المسلحة فتدخلت قوات الناتو من خلال القرارين 1970 و 1973 فتم حسم الصراع المسلح وبالتالي سقوط نظام القذافي بدواعي حماية المدنيين و الحقوق العامة في ليبيا .

[1] محمد عاشور مهدي. الأمم المتحدة وتدبير الأزمات الدولية.دار النهضة للنشر .بيروت .لبنان . ط1 ص80

الفصل الثاني

الفصل الثاني : تداعيات الأزمة الليبية بين الانهيار الداخلي والعداوة الإقليمية

المبحث الأول: تداعيات الأزمة الليبية على الوضع الداخلي

المطلب الأول: التداعيات السياسية والعسكرية

يعتبر سقوط مدينة سرت مقتل معمر القذافي من أبرز النتائج السياسية والعسكرية التي حققت بفضل التدخل الدولي في ليبيا، إلا أن التدخل الخارجي ساهم بشكل كبير في نشر الفوضى خاصة على الحدود إذ أصبح تأمين الحدود أحد أكبر التحديات التي تواجهها ليبي، وهذا ما يجعل ليبيا مكانا مناسبا لأسواق السلاح والمخدرات، إلى جانب عمليات الاتجار غير المشروع اليومية بالوقود والبضائع، مع ما يترتب على ذلك من عواقب وخيمة على المنظمة ككل، كما أصبحت ليبيا عبارة عن منطقة آمنة لتسليح ومرور الشبكات الإرهابية التي تشكل خطرا على المناطق المجاورة والعالم[1].

المطلب الثاني: التداعيات المادية والاقتصادية

لاشك أن الأحداث التي عرفتها ليبيا والتدخل الدولي أدّى إلى وقوع خسائر اقتصادية عالمية كبيرة سواء للاقتصاد الليبي والتي تراجعت معدلاته بصورة ضخمة أو بالنسبة للاقتصاد الأوروبي والأمريكي اللذين يعتمدان على النفط الليبي

بالإضافة إلى خسائر دول الجوار وفي مقدمتها مصر وتونس والجزائر، وقد بلغ حجم الخسائر الإجمالية للشركات الأجنبية والأوروبية بوجه خاص نتيجة العمليات العسكرية ضد ليبيا نحو 50 مليار دولار، كما سجلت الواردات الليبية خلال الأشهر الأولى من 2011 انخفاضا بنحو 35%، شملت الأسمنت ومواد التجميل والمواد المعدنية، وطوال 2010 كان نسق الواردات الليبية في حدود 6.8 ملايين دينار أمّا اليوم فهو لا يتعدى مليون دينار، وسجلت الصادرات بشكل عام هبوط بـ 26.5%، رغم تزايد الطلب من الأسواق العالمية وارتفاع الأسعار فيها، وذلك لأن المشكل يكمن في توقف نشاط المؤسسات المصدرة، كما بلغت نسبة التضخم 3.1%، علما بأن نسبة التضخم المستهدفة في الميزان الاقتصادي تبلغ 3.5%[2]، كما تأثرت اقتصاديات الدول التي لها عمالة في ليبيا مثل: الصين والفلبين وباكستان والهند، حيث تأثرت تحويلات العمالة لهذه الدول بشكل واضح والجدير بالذكر أن هناك أكثر

1- تقرير بعثة المجتمع المدني لتقص حقوق الإنسان في ليبيا، 2012 ، ص17.

2- محمد خوجة، حجم الخسائر الاقتصادية بسبب الأزمة في ليبيا، مأخوذ من:
www.digit.ahram.com تاريخ و ساعة الزيارة 2015/03/12 على الساعة 12.00

من 140 ألف صيني يعملون في ليبيا، ونحو 30 ألف فلبيني، ونحو 80 ألف عامل بنجلاديشي، ونحو 18 ألف باكستاني، ونحو 20 ألف هندي، ونحو 20 ألف تركي، تم إجلاء معظمهم من ليبيا بسبب الأحداث والتدخل الدولي، يضاف إلى كل ما سبق من خسائر تكلفة حرب حلف الناتو على ليبيا، حيث تشير الأرقام إلى أن هذه الحرب كفلت الولايات المتحدة نحو 40 مليون دولار امريكي شهريا إذ أن صاروخ "تما هوك" يكلف الميزانية الأمريكية 1.5 مليون دولار وقد أطلقت الولايات المتحدة الأمريكية ما يقارب 160 صاروخ وكلفت الحرب بريطانيا نحو 160 مليون دولار شهريا، وفرنسا ودول الحلف الأخرى بنفس الشكل بغض النظر عن اختلاف الأرقام، فمثلا قذيفة مضادة للدبابات تكلف 30 ألف دولار، والقنبلة موجهة بالليزر تكلف 100 ألف دولار، وقنبلة من طائرة تكلف 113 ألف دولار أمريكي، وتصل تكلفة حاملة طائرات إلى 200 ألف دولار يوميا دون احتساب طلعات الطائرات والذخيرة المستخدمة فطلعة طائرة واحدة تكلف 15 ألف دولار دون احتساب الذخيرة المستخدمة، إضافة إلى تكلفة طائرة الشبح الأمريكية المنطلقة من الولايات المتحدة الأمريكية التي تصل 7000 دولار أمريكي لكل ساعة طيران وهي تحتاج في مهمتها إلى 24 ساعة طيران دون احتساب الذخيرة التي تستخدمها[1].

المطلب الثالث: التداعيات الاجتماعية والإنسانية

كان الهدف الأساسي من أصدر مجلس الأمن القرار 1973 الذي يجيز اتخاذ "جميع التدابير اللازمة" من أجل "حماية المدنيين والمناطق الآهلة بالسكان المدنيين المعرضين لخطر الهجمات في الجماهيرية العربية الليبية"، وقد قامت طائرات الناتو بـ 17,939 طلعة جوية مسلحة في ليبيا واستخدمت ذخيرة دقيقة التوجيه، لكن رغم الاحتياطات التي اتخذها الناتو حدثت العديد من الوفيات في صفوف المدنيين والعديد من الأضرار التي لحقت بالبنية التحتية المدنية، ومن بينها 20 ضربة جوية قام بها الناتو، منها خمس ضربات جوية قتل فيها ما لا يقل عن 60 مدنيا والعديد من الإصابات، إضافة إلى الضربة الجوية التي أنزلت أضرارا كبيرة بالبنية التحتية المدنية ووقعت أكبر واقعة من حيث الخسائر في المدنيين بضربة جوية للناتو في ليبيا في مدينة "ماجر" إذ فاق عدد القتلى المدنيين 34 مدنيا في غارتين وأصيب فيهما عدد كبير من سكان المدينة، كما عرفت ليبيا العديد من عمليات

1- تقرير اللجنة الدولية لتقصي الحقائق حول ليبيا، 2012، ص85.

الخطف والقتل الغوغائي من طرف قوات المعارضة لعدد كبير من المدنيين في المناطق الخاضعة لهم، وخاصة منهم من كان يساند القذافي أو يشتبه فيهم أنهم أعوان أو أنصار للقذافي[1].

المطلب الرابع: التداعيات الأمنية

تمثل الوضع الأمني الليبي بعد نهاية التدخل بالتذبذب وعدم الاستقرار فالحرب الأهلية التي دامت ستة أشهرن تتحول إلى مرحلة انتقالية تتفق في إطارها جميع القبائل الليبية على طريقة نظام الحكم الذي سيتم تبنيه لتنظيم الحياة السياسية وإعادة الشرعية الدولية إلى ليبيا، فقد عمت الفوضى والاستقرار في ليبيا بارتفاع معدلات القتل، وتفاقم جرائم الاختطاف واستمرار التفجيرات التي مست عددا من المرافق الأمنية والمنشآت الحكومية والشخصيات السياسية والعسكرية، بالإضافة إلى تشعب عمليات السطو والنهي المسلح واستهداف المقرات الدبلوماسية، كان منها إضرام النار في السفارة الأمريكية ببنغازي أودت بحياة أربع أمريكيين منهم السفير الأمريكي.

إضافة إلى التصارع على السلطة السياسية واستهداف الدبلوماسيين ما دفع ببعض الدول إلى سحب سفرائها من ليبيا أو التقليل منهم كفرنسا والولايات المتحدة ومصر، هذا على سبيل المثال لا الحصر.

كمّا أدّى الانقلاب الأمني الذي ساد الوضع الداخلي بليبيا من جراء انسحاب قوات الزنتان ومصراتة من العاصمة كونهما كانا يمثلان الجناح الأمني لمنظومة الأمن السابق إلى انتشار الميليشيات المسلحة التي بلغ عددها حسب بعض التقارير إلى 500 ميليشيا والتي يكمن خطرها في استحواذها على كميات كبيرة من الأسلحة، إضافة إلى الصراع القبلي على السلطة، واحتدم الصراع بدءا من مدينة ابن الوليد إلى العاصمة طرابلس ثم الجبل الغربي وصولا إلى الجفوة[2].

1- منظمة العفو الدولية، ليبيا الضحايا المنسيون لحلف الناتو، 2012، ص9.

2- موقع الخليج للدراسات الإستراتيجية، ليبيا بعد عامين لقيام الثورة بين مطرقة الفوضى الأمنية وسنتان التدخل الأمني، 13 فيفري 2013، العدد 12745.

المبحث الثاني: التداعيات الإقليمية للأزمة الليبية

المطلب الأول: مالي الدولة الفاشلة و الحلقة الأضعف

أولا: مفهوم الدولة الفاشلة:

تتسم الدولة الفاشلة بالتوتر والصراعات العميقة، كما تتسم بالخطورة وتموج بنزاعات شرسة من جانب الفصائل المتصارعة ففي أغلب الدول الفاشلة تحارب قوات الحكومة التمردات المسلحة لكي تقف المعارضة ورائها غالبان وقد تواجه لسلطات غالبا في الدول الفاشلة حالات من التمرد والعصيان[1].

وتعد الصراعات الإثنية والعرقية والقبلية بين مختلف تكوينات المجتمع أساس الحروب الأهلية داخل الدولة، وهي تمثل السمة الرئيسية للدولة الفاشلة فلا توجد الدولة الفاشلة وتظم نوعا من التنافر بين مختلف مجتمعاتها المحلية، لأنه لا يمكن أن يرد فشل الدولة أساسا على عدم قدرتها على خلق التناسق والتناغم بين مختلف الأثنيات والعرقيات فيها.

هناك مؤشر آخر على فشل الدولة يتمثل في العنف الإجرامي ضعف السلطة المركزية وفشل الدولة القومية يصبح قانون غائب، وهو ما يجعل العصابات الإجرامية تسيطر على شوارع المدن وتنتشر تجارة السلاح والمخدرات وتصبح قوات الشرطة في حالة من العجز والكسل[2].

أما عن هشاشة الدولة فقد تنوعت التعريفات لكن بالرغم من هذا التنوع والاختلاف فهناك اتفاق على نقاط رئيسية في محمل الكتابات الاكاديمية، حيث وجد الكاتبان "ستيوارت وبراون" أن جميع التعاريف تتمحور حول ثلاثة أبعاد رئيسية للهشاشة وهي:

1. الفشل في بسط السلطة أي عدم القدرة القومية على حماية مواطنيها من العنف.
2. عدم توفير الخدمات الأساسية للمواطنين.
3. عدم الحفاظ على شرعيتها من طرف مواطنيها ومن طرف المجتمع الدولي[3].

---

1. روبرت كي، روتربرغ، الطبيعة الجديدة لفشل الدولة القومية، مجلة الثقافة العالمية، العد 118، مارس 2033، ص51.
2. التغلب على الهشاشة في إفريقيا صياغة نهج أوروبد جديد، التقرير الأوروبي حول التنمية ، ص16.
3. التغلب على الهشاشة في إفريقيا. المرجع السابق.ص22

ثانيا: أبعاد وخلفيات الأزمة المالية:

يمكن رد الأزمة المالية ما قبل نشر العراك في البلدان العربية وبالأخص الحراك الليبي إلى التنافي العميق بين الإدارة المالية وسكان المناطق الشمالية "من استقلال دولة مالي ويمكن إرجاع ذلك التنافر إلى مجموعة من المعطيات:

- ***على المستوى السوسيو ثقافي:*** انتمائه العرفي الموجود بين الطوارق والعرب ويمكن إرجاع ذلك التنافر إلى معطيات سوسيو ثقافية واقتصادية ونفسية وسياسية.
- ***على المستوى الاقتصادي:*** التصادم الموجود بين خطي الحياة والمعيشة المختلفتين بين الطوارق والعرب الأخرى، إذ تان معظم العرب والطوارق هم رحل يعتمدون على التنقل من أجل االكل، أما بقية الأعراق الأخرى فهي مستقرة تعتمد في عيشها على الزراعة والصيد والعديد من الحرف الأخرى ومن المعروف أن المزارعين والمولين يكونون على طرفي نقيض غالبا.
- ***على المستوى السياسي:*** إن سكان شمال مالي عاشوا قديما ضمن القضاء المغربي الساحلي في تواصل داعم مع بقية المجموعات العربية والبربرية الأخرى في مجال الشمال دون استشاراتهم ولا اخذ رأيهم، ممّا أدى إلى نفور السكان وشعورهم بغربة ما جعلهم يقومون بالعديد من الاحتجاجات والمظاهرات ولكن مطالبهم قوبلت بالرفض والقمع.

ضف إلى ذلك تهميش الطوارق والعرب وإقصائهم من المناصب المدنية والعسكرية في الدولة فضلا عن تجاهل خصوصيتهم وتعمد طمس هويتهم[1].

- **على المستوى النفسي:** قد تولد لدى الطوارق شعور بالتهميش و أحسوا أنهم مواطنون من الدرجة الثانية كل أنهم غرباء في وطنهم نظرا لإقصائهم التام من تسيير الشأن العام والمشاركة في صنع القرار وتسيير المستقبل[2].

وفي ظل هذا السياق الدولي والجهوي ونتيجة لتمادي في إقصاء سكان إقليم سكان الأزواد وتجاهل طموحات بقية ساكني الشمال المالي وتكون هويتهم الميزة ومواجهة مطالبهم بالقمع والترويج

1- أزمة شمال مالي، أسبابها وتداعياتها، www.eljanoub.com
تاريخ و ساعة الزيارة 2015/03/12 على الساعة 12.00
2- أزمة شمال مالي، المرجع السابق. تاريخ و ساعة الزيارة 2015/03/12 على الساعة 12.00

والتهجير وتبعا لتغير ميزان القوى المتطورة، أثر الانقلاب العسكري الذي أدّى إلى الإطاحة بالنظام المالي وتفكيك الجيش المالي والطبقة السياسية في البلاد انفجرت أزمة الشمال المالي بعد أن مكثت عقود متوالية في حالة ترقب[1].

ثالثا: عوامل تشكيل الدولة الفاشلة في مالي:

لكي توصف الدولة بالفشل وتصبح مصنفة في خانة الدول الفاشلة لابد أن يبدو واضحا وجليا أن هذه الدولة تتوافر فيها أغلب المواصفات الصريحة للدولة الفاشلة والمقصود في مصطلح الفشل هو قياس مجموعة المؤشرات كمية ونوعية في الدولة منها حالا الطرقات والمدارس والمستشفيات...الخ وإلى أي مدى يمتد نطاق الحكومة المركزية وما هو قدر شرعيتها.

وإذا أردنا قياس هذه المؤشرات على الوضع المالي، فنجد أن قليلا منها ما هو ايجابي فعلى المستوى البنية الأساسية لبست مالي أحسن من جيرانها، إذ أن فيها طرقا رديئة جدا هذا إذا توافرت...!

وتتميز البلاد بندرة المدارس والمستشفيات إلى حد الانعدام تقريبا خارج العاصمة باماكو، كذلك السكن فهو غير لائق، أما بالنسبة إلى أهم معيار لتقييم الفشل ألا وهو الصراعات الإثنية فما هو معروف بأن مالي تعرف صراعات عرقية وقبلية خطيرة وهذه سمة ساعدة في كل إفريقيا، لكن أهم صراع يتمركز في مالي هو صراع الطوارق مع الحكومة الرسمية في باماكو الذي يعود إلى بداية الستينيات تاريخ اندلاع حركة التمرد الأولى للطوارق ثم تلك التي اندلعت عام 1990 تحت إمرة "أياد آغ غالي" مؤسس الجبهة الشعبية لتحرير آزاواد والذي تحول فيما بعد من ثوري يساري إلى شيخ سلفي يقود حركة أنصار الدين التي تعتبر إحدى أزرع القاعدة في بلاد المغرب [2] وتوالت التمردات على مرّ السنين إلى أن جاء الحراك العربي والحراك الليبي الذي كان المستفيد من إصنافه إلى الغرب هم المحاربون الطوارق الذين عادوا إلى مناطقهم مدججين بالأسلحة وهم ما جعلهم يطلقون يوم 18 جانفي 2012 مرّارة صراع جديد مع السلطة المالية، فقاموا بعمليات كبرى وتوالت الفتوحات على كبريات مدن الشمال بمباركة من الحركات الجهادية في المنطقة وهكذا حكم هؤلاء الشمال المالي الذي أصبح

1- مالي وعودة الاستعمار القديم، مجموعة أبحاث ومنشورات، منتديات العلاقات العربية والدولية، بيروت، ط 1، سنة 2014، ص3.

2- عبد الله ماما دوباه، آفاق الوضع الأمني والسياسي في شمال مالي، مركز الجزيرة للدراسات، 29 اوت 2012، ص3.

تحت سيطرتهم التامة وفي نشوة انتصارهم سارعوا إلى إعلان استقلال الشمال معلنين "***غاو***" عاصمة لهم[1].

رابعا: تطورات الأزمة المالية في ظل الحراك الليبي(بين هشاشة الدولة المركزية إلى مخاطر الإرهاب):

ليس من الغريب أن تتحول دولة مالي تلك الدولة المترامية الأطراف إلى ملاذ أمن لعصابات الجريمة المنظمة والإرهاب.

وممّا فاقم الأمور و خطورة متزايدة هو الضعف الذي اتسمت به الدولة المركزية المالية وهشاشة بنيتها الاقتصادية وتركيبتها الاجتماعية حتى صارت مالي دون نزاع بؤرة للإرهاب في منطقة الساحل الإفريقي.

وبغض النظر عن السياسة الهادئة التي كانت تنتهجها حكومة "توري"، فإن البعض يحذر من مغبة التساهل مع تداعيات العملية الانقلابية في مالي بالنظر إلى آثارها الكارثية على أمن واستقرار هذا البلد ومنطقة الساحل عامة. فالمجموعات الإرهابية التي تنشط شمال مالي قد استفادت من كميات كبيرة من الأسلحة المهربة عبر الحدود من ليبيا وتونس بعد فتح مخازن السلاح الليبية واستغلال هذه الجماعات الأخيرة للوضع الأمني الهش في المنطقة ككلّ[2].

وبغية الكشف عن حقيقة الدعم الليبي المقدم إلى الحركات الانفصالية في مالي لابد الرجوع إلى سنة 2006 أي 5 سنوات قبل اندلاع الحراك لشعبي في ليبيا، إذ قامت هذه الأخيرة بإيواء ودمج العناصر الرافضة لاتفاق يوليو 2006 القاضي بإحداث برامج تنموية في شمال مالي في العسكري، ومن بين هؤلاء العقيد "محمد آغ" الذي أصبح فيما بعد أحد قيادات كتائب القذافي الشهيرة، وقد لعب هذا الأخير دورا هاما واستراتيجيا إبان الحراك الليبي في تهريب السلاح نحو الجبهات الخلفية التي كان يتواجد فيها عناصر حليفة مثل: "إبراهيم آغ باهنغا" لقي "آغ باهنغا" إثر حادث سير في شهر أوت 2011 قبل أن تكتمل رحل نقل السلاح الليبي إلى معاقل المتمردين في شمال مالي وبات لزاما على أنصاره التأقلم مع معطى غيابه.

1- عبد الله ماما دوباه، المرجع السابق.ص7

2- مالي بين مخاطر الإرهاب وهشاشة الدولة المركزية مأخوذ من www.sahelmedia.net تاريخ و ساعة الزيارة 2015/03/13 على الساعة 12.00

بعد شهرين من وفاة "آغ باهنغا" قررت حركتان من الطوارق هما: الحركة الوطنية للأزواد الاندماج في الحركة الوطني للتحرير وبتواتر على نطاق واسع أن عناصر الحركة الذين استفادوا من الالتحاق بالجيش الليبي النظامي مدججة بالعتاد والسلاح وهي من أطلق شرارة الحرب في 17 جانفي 2012 من مدينة "مناكا" إلى ضواحي "آغلهوك" وقد كانت قد حصلت في عملياتها على سند معتبر من القاعدة وحلفاءها في الميدان.

وتوالت فتوحات الحركة حتى سيطرت على كبريات المدن الشمالية بمباركة ومساندة حذرة من الحركات الجهادية من "مناكا" على حدود النيجر إلى مرمى حجر من الحدود الموريتانية[1].

في نشوة انتصاراتها الخاطفة أمام الجيش المالي سارعت الحركة إلى إعلان استقلال إقليم آزواد من جانب واحد في أفريل 2012 متخذة من "غاو" عاصمة له.

كما قامت بتسمية مجلس انتقالي بضم 28 عضو بالتسيير المؤقت للأمور تحت رئاسة "بلال آغ الشريف" وبعضوية "آغ ناجم" الناشط السابق في كتائب القذافي كوزير للدفاع.

وبعد أقل من ثلاث أشهر على إعلان الاستقلال انحدرت القوة الكاسحة للحركة الوطنية لتحرير الآزواد أمام فلول الجهاديين من أنصار الدين وحركة التوحيد والجهاد حلفاء القاعدة في المغرب الإسلامي التي أظهرت الأحداث لاحقا أنها السيد الفعلي في المنطقة ولم يشفع للحركة الاستقلالية محاولاتها المتكررة للتقارب مع الكتيبة الطارقية للقاعدة[2].

المطلب الثاني:فوضى انتشار السلاح

لقد أعربت الجزائر والإتحاد الإفريقي عن قلقهما إزاء انتشار الأسلحة الثقيلة في ليبيا، نظرا لتهديدها للسلم والأمن إقليميا وقاريا[3]، حيث تطرق المجتمعون في الندوة الدولية حول مكافحة الإرهاب التي أقيمت بالجزائر العاصمة، يوم السابع من سبتمبر 2011م، وبحضور أكثر من 40 دولة، إلى هذه المشكلة التي تثير المخاوف من تحول منطقة الساحل إلى خزان بارود بفعل فوضى السلاح في ليبيا.

1- عبد الله ماما دوباه، آفاق الوضع السياسي في شمال مالي، مركز الجزيرة للدراسات www.studies.aljazeera.net_تاريخ و ساعة الزيارة 2015/03/13 على الساعة 12.00

2- محمد سعيد اقشاط، الطوارق عرب الصحراء الكبرى، مركز الدراسات شؤون الصحراء، ص89، ص123.

3- Conseil de paix et de sécurité: Communique de la 291 eme Réunion du CPS, Addis Abeba, 26 aout 2011, p2.

كما اعتبر وزير خارجية النيجر محمد بازوم: "أن الوضع تدهور بسبب الأزمة الليبية التي حولت المنطقة إلى خزان بارود حقيقي بسبب انتشار السلاح والمتفجرات"،وأضاف أن الدليل على انتشار السلاح هو أن المصالح الأمنية لبلاده: "ضبطت في الأشهر الماضية 500 كغ من متفجر مستخدم في صناعة القنابل".

أما مستشار الرئيس الجزائري رزاق بارة فاعتبر: "أن الجماعات المسلحة تتطور وتجمع أسلحة وتستعد ربما للعب دور لإحداث الفوضى في المنطقة، يؤكد على أحقية الجزائر على اتخاذ التدابير الاحتياطية اللازمة التي تسمح بها بالحفاظ على أمنها، مع دعم كل الجهود التي من شأنها تأمين الاستقرار والأمن في ليبيا الشقيقة".

ومن جهته أكدّ الوزير الجزائري المنتدب للشؤون المغاربية والإفريقية عبد القادر مساهل على ضرورة التعاون والتنسيق ما بين دول المنطقة أولا وبينها وبين أعضاء مجلس الأمن الدولي، واستخدام التقنيات الحديثة لتحقيق فعالية عمليات المكافحة "ما ينقصنا هو تبادل المعلومات الاستخباراتية والتي يتطلب الحصول عليها استخدام وسائل تقنية حديثة" [1]. وحسب مجلة الجيش الجزائرية، في عددها لشهر جانفي 2012م، أن قوات الجيش صادرت كميات من السلاح على الحدود مع ليبيا نظرا للرقابة التي مارستها في المنطقة، واشتملت على 123 قذيفة مضادة للدبابات، و 193 قذيفة صاروخية، و283 حشوة قذيفة صاروخية وعددا كبيرا من الذخائر من عيارات مختلفة، إضافة إلى 82 رشاشا من نوع كلاشنكوف و57 بندقية رشاشة مختلفة، وثلاث قاذفات صواريخ[2].

وفي عملية أخرى تمكنت القوات الجزائرية من استرجاع 30 قطعة سلاح وذخيرة ومتفجرات مهربة من ليبيا، وذلك في المنطقة المعروفة بالمثلث الحدودي بين الجزائر والنيجر وليبيا وذلك في 3 جوان 2011م[3]، وهذا الانقلاب الأمني راجع إلى عدم قدرة السلطة الجديدة في ليبيا المتمثلة في المجلس الوطني الانتقالي من حراسة مخازن السلاح في شرق ليبيا المليئة بالذخيرة وأنواع مختلفة من

1- فرانس 24، الأزمة الليبية تغذي المخاوف من تحول منطقة الساحل إلى خزان بارود.
www.france24.com/ar/20110907-libya-sahel-neighbours-fear-powder-keg-scanario-algeria-mali-mauritania-al-qaeda.02.00 تاريخ و ساعة الزيارة 2015/03/12 على الساعة

2- الجزيرة، الجزائر تعزز أمنها على الحدود مع ليبيا.
www.aljazeera.net/news/pages/
تاريخ و ساعة الزيارة 2015/03/12 على الساعة 12.00

3- محمد بن أحمد، في عملية قضي فيها على إرهابيين ومهربين، الجيش يسترجع 30قطعة سلاح وذخيرة ومتفجرات مهربة من ليبيا، الخبر، عدد 6376، 5 جوان 2011م، ص6.

الأسلحة الخفيفة والثقيلة، نظرا للصفقات لعسكرية العديدة التي ربطت القذافي مع مصدري السلاح خاصة روسيا[1].

انطلاقا من هذا الوضع المتأزم بفعل انتشار السلاح في ليبيا، وتهديده لأمن ليبيا أولا ودول الجوار ثانيا، فحسب الأرقام الأولية لعدد الأسلحة المهربة المقدرة بـ10000 صاروخ أرض/جو[2].

ومن هنا أكدت الجزائر في الندوة الدولية لمكافحة الإرهاب التي عقدت بالجزائر العاصمة في 7 سبتمبر 2011م، على خطورة الوضع في المنطقة، وفيها أرادت الجزائر بحث 3 قضايا تواجهها منطقة الساحل: الإرهاب، الجريمة والتخلف الاقتصادي، ومن خلالها وضع المجموعة الدولية أمام مسؤولياتها في تحمل تبعات قرارها بالتدخل العسكري في ليبيا، وهو الخيار المرفوض جزائريا، هذا من جهة، ومن جهة أخرى سعت من خلال الندوة كسر الحصار الدبلوماسي الذي فرض عليها بعد موقفها المتحفظ على طريقة إحداث تغييرات في ليبيا[3].

لتقييم أضرار انتشار السلاح الليبي على الجزائر، تم تشكيل لجنتي خبراء وأمنيين و عسكريين بطلب من الرئيس الجزائري بوتفليقة، وكلفت ***اللجنة الأولى*** المكونة من خبراء في مكافحة الإرهاب والتسلح، بتقدير حجم السلاح المهرب من معسكرات الجيش الليبي التي ستباع في السوق السوداء للمجرمين والجماعات المسلحة خاصة الصاروخ سام 7 وأستريلا 2 وهو صاروخ دفاع جو يحمل على الكتف، وحسب مصادر غربية فإن نظام القذافي يمتلك كمية غير معروفة من هذا النوع. وهو أمر لا يهم دول التالف بقدر ما يهمها استمرار الدمار لكسب صفقات الاستثمار في البنى التحتية في ليبيا.

أما ***اللجنة الثانية*** فشكلتها هيئة الأركان للجيش الوطني الجزائري، وتهتم بدراسة أسباب إخفاق السلاح الروسي من التصدي للهجمات الأطلسية، لهذا تم إقرار توقيف استيراد السلاح الروسي إلى حين التأكد من سلامته وفعاليته. في حين تعاني الجزائر من مشكلة في الحصول على السلاح

1- الوكالات، تخوفات من انتقالها بطريقة غير شرعية إلى دول الجوار، مخازن أسلحة من دون حراسة في صحراء ليبيا،يومية الشروق الجزائرية، عدد 3467، 8 نوفمبر 2011م، ص15.

2 - Samia Lokmane Khelil, «les armes de kadhafi: un arsenal qqui fait peur», le magazine de l'Afrique, n°24, jan-fév 2012, p26.

3- عاطف قدادرة، الندوة الدولية حول مكافحة الإرهاب، رهان جزائري لتسويق المخاوف من أزمة ليبيا وفك الحصار الدبلوماسي،يومية الخبر عدد 6468، 7 سبتمبر 2011م، ص5.

المتطور من الغرب بفعل التحفظات الإسرائيلية على نقل تكنولوجيا دفاع متطور من الولايات المتحدة للدول العربية[1].

من جهته أكد المحلل السياسي الجزائري الدكتور مصطفى صايج أن هذا السلاح يمكن أن يحدث أضرارا في القدرات الدفاعية للدولة، وأن الجماعات المسلحة تستغل هشاشة الوضع في المنطقة لتعزيز صفوفها بالسلاح الذي تقتنيه من السوق السوداء مع صعوبة تحديد أضرار انتشاره بدقة، مع ذلك على الجزائر تكثيف عمليات المراقبة في إطار التنسيق مع دول الميدان والاعتماد على المقاربة التنموية لاستئصال التهديدات الأمنية في المنطقة وفي هذا الصدد قال: "تعتبر الحل الأفضل لأن المنطقة تحتاج إلى إدماج اجتماعي واقتصادي وفي غياب هذه التنمية يبقى صعبا التحكم في الوضع"[2].

فالقاعدة تستمد عناصر قوتها من خلال إذكاء الصراعات القبلية، إيقاظ العداءات ما بين القبائل خاصة أنها تعاني من التهميش من قبل السلطات، غياب برامج تنموية مما يزيد من احتمال سهولة حدوث الفوضى والصراعات، بفضل ارتباط القبائل بالولاء لرئيس القبيلة وليس للدولة التي تنتمي إليها، وانطلاقا من هذا على دول المنطقة أن تتجاوز الخلافات الثنائية، والتركيز على العوامل الاجتماعية والاقتصادية كالفقر، وربطها بالمعضلات الأمنية كالإرهاب، الجريمة...

تشكل ظاهرة الإرهاب، تحدي كبير لدول العالم عامة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001م، وفي المنطقة الإفريقية خاصة لوجود العوامل المساعدة على زيادة نشاطها، كالتهميش، الفقر، التعصب القبلي، المشاكل الاقتصادية، غياب الحريات السياسية وغيرها، حيث اعتبر الملحق العسكري السابق للجزائر في الشرق الأوسط العقيد المتقاعد بن عمر بن جانه، في الندوة الفكرية "العولمة والأمن الوطني" التي أقيمت بمركز البحوث الإستراتيجية والأمنية ببن عكنون بالعاصمة الجزائرية، وذلك في ماي 2011م، أن الجماعات الإرهابية ستستفيد من انتشار السلاح في ليبيا لتعزيز صفوفها، وبالتالي يمكن القول أن خطر الإرهاب سيتضاعف بحصوله على كميات معتبرة من الأسلحة الثقيلة، وهذا ما

1- محمد بن أحمد، بطلب من الرئيس عبد العزيز بوتفليقة لهيئة أركان الجيش، خبراء عسكريون لتقييم الضرر الأمني من تهريب السلاح الليبي على الجزائر، الشروق الجزائرية، عدد 6361، 21 ماي 2011م، ص6.

2- زهير بيت سعادة، الدكتور صايج، السلاح الثقيل المهرب من ليبيا قادر على تدمير القدرة الدفاعية للدول، الأيام، www.elayem.com/ تاريخ و ساعة الزيارة 2015/03/12 على الساعة 12.00.

يستدعي خلق ميكانيزمات لمحاربة وضعية اللا استقرار، اللا أمن واللا ثقة الناتجة عن الاضطرابات الاجتماعية[1].

أولا : مخاطر انتشار السلاح الليبي في إفريقيا:

نبّه تقرير نهائي أعدّه فريق من خمسة خبراء لدى الأمم المتحدة ينسق عملهم الخبير الإقليمي خليل مسن على استمرار الأسلحة إلى ليبيا ومنها يجري تهريبه إلى 14 دولة على الأقل، وسعى الفريق أثناء فترة مهمته إلى ترتيب زيارات لتلك الدول، قبل أن يضمن تقريره كذلك صورا ووثائق وملاحق سرية لم تنشر للعموم. لكن التقرير يؤكد على الانتهاكات المستمرة لقرار حظر الأسلحة المفروض على ليبيا والذي يشكل "إحدى العقبات الكبرى في سبيل الاستقرار داخل البلد والمنطقة"، إنه وبحسب التقرير الذي سلّم لمجلس الأمن تطبيقا لمقتضيات القرار رقم 2011/1773 فإنه على الرغم من التطورات الإيجابية الطفيفة التي تحققت عل صعيد إعادة بناء القطاع الأمني الليبي إلا أن الأسلحة في معظمها تحت سيطرة جهات مسلحة غير تابعة للدولة، كما أن نظم مراقبة الحدود لا تزال ضعيفة.

وتواجه عدة بلدان في إقليم منطقة الساحل عمليات تمرد عنيفة انطلاقا من ليبيا، ويشكل شمال مالي وشمال النيجر ودارفور، دواعي رئيسية للمخاوف الأمنية في المنطقة جرّاء تنقل الأسلحة غير المشروع الذي بات يشكل أكبر تحد لسلطات المنطقة، كما تمثل عمليات الاختطاف وغيرها من الأنشطة العنيفة التي تمارسها جماعات إرهابية مثل: تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، تهديدات وتحديات هائلة للأمن القومي لعدة بلدان في المنطقة وخاصة مالي وموريتانيا والنيجر ونيجيريا، وتسهم عائدات هذه الأنشطة –يضيف التقرير– في تعزيز القدرة الاقتصادية للمشترين الراغبين، وفي شراء واقتناء كميات كبيرة من الأسلحة منها: بنادق هجومية، ومدافع رشاشة، ومقذوفات آر.بي.جي ومدافع آلية ثقيلة للطائرات محمولة على مركبات وذخيرة وقنابل يدوية،

وبحسب تقرير مكمل نشرته لجنة العقوبات على ليبيا فإنه توجد أدلة واضحة على خروج كميات كبيرة من الأسلحة الليبية أثناء وبعد الثورة، ولاسيما الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة فضلا

1– زايدي أفتيسن، الأزمة الليبية أصبحت تشكل خطرا حقيقيا على الأمن الجزائري، . www.djazairess.com/ennahar/79262 تاريخ و ساعة الزيارة 2015/03/14 على الساعة 15.00

عن المتفجرات، وفي هذه الحالة فإن توريد هذه الأسلحة قد أجّج النشاط الإرهابي في المنطقة والإجرام المسلح والنزاعات المحلية وخاصة في شمال مالي.

واتهم تقرير الفريق المعني بليبيا شبكات إجرامية مؤلفة من فئات عرقية عابرة للحدود الليبية بفضل امتداداتها داخل البلدان الأخرى، كقبائل التبو والطوارق اللتين أشار التقرير إلى دورهما في تهريب وتأمين نقل الأعتدة نحو غرب ليبيا وجنوبها وصولا إلى بقاع نائية في إفريقيا.

وتضمن التقرير معلومات مهمة للغاية حول دولة مالي، أنها تشمل أسلحة نقلها مرتزقة من الطوارق معهم أثناء فرارهم من ليبي في عام 2011م، وقد استطاعت الحركة الوطني لتحرير أزواد تخزين كميات كبيرة من هذه الأسلحة في منطقة غاو وضواحيها وفي جبال آذرار إيفوغاس، وتبين للفريق المعني بليبيا أن عمليات النقل من ليبيا إلى مالي لا تزال تجري ويشارك فيها العديد من الجهات الفاعلة. بما في ذلك حركة التوحيد والجهاد غرب إفريقيا وتنظيم "المرابطون" وخلايا مرتبطة بتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي وجماعة أنصار الدين.

وعدا النشاط البري للجماعات المسلحة في شمال مالي، يكشف التقرير أن عمليات نقل غير مشروعة للسلاح الليبي تمت برعاية الدولة جوا إلى جماعات مسلحة في الجمهورية العربية السورية، وبحرا إلى جمهورية مصر العربية، حيث يصل نشطاء المهربين شبه جزيرة سيناء، وقطاع غزة، ومن المرجح أن تسهم تلك الأعتدة المهربة في تعزيز قدرات الجماعات الإرهابية في تونس، والصومال، والجزائر، إذ تشير التقارير الإعلامية إلى أن جماعة بوكو حرام النيجيرية استطاعت توريد الأسلحة الليبية من خلال طريفين رئيسيين في شمال النيجر وغرب تشاد.

ويعتقد على نطاق واسع، أن حركة السيليكا المشكلة أساسا من الأقلية المسلمة في جمهورية إفريقيا الوسطى، قد استعانت في مارس/آذار 2013 بالسلاح الليبي في القيام بانقلابها العسكري، وفي إدارة الأزمة الأمنية التي أعقبت ذلك.

وتتهم الأمم المتحدة عدة دول برعاية عمليات نقل الأسلحة إلى المعارضة الليبية في بدايات الربيع العربي،وبعد ذلك من ليبيا إلى خارجها وخاصة إلى المعارضة السورية، ويشار بأصابع الاتهام إلى دور قطري مزعوم عبر لبنان وتركيا[1].

1- تقارير، انتشار السلاح الليبي والتعقيدات الأمنية في إفريقيا،
www.studies.aljazeera.net. تاريخ و ساعة الزيارة 2015/03/14 على الساعة 17.00

ثانيا : مستقبل الأمن الإفريقي في ظل انتشار السلاح الليبي:

تواجه المنطقة في دوائرها الجيوسياسية المختلفة تحديات إجرامية وأمنية متشابكة تتمثل في تجارة جميع أنواع السلاح وصولا إلى تنامي عمليات الاتجار بأكثر من 45 مليون قطعة سلاح كانت بيد النظام الليبي السابق، ولتلافي الانجرار وراء الهاوية التي لا رجعة فيها، فإن المنتظم الدولي والإفريقي خاصة مطالب بتقديم العون المباشر للحكومة الليبية في مجال تعزيز مراقبة الحدود وتنسيق العمل المشترك بين الدول المتاخمة لليبيا من أجل تشكيل منصة رصد لمستويات انتشار السلاح الليبي بغية توقيف تهريبه إلى الخارج.

وفي هذا الصدد من المناسب أن تجد التدابير العملية التي اقترحتها دول الجوار الليبي على المستويين السياسيين والتخطيط عبر الحدود، طريقها إلى التجسيد الفور. ومن الملائم كذلك استثمار جهود دول الميدان المكونة من موريتانيا، والجزائر، ومالي، والنيجر في مجال تعزيز أمن الحدود المشتركة وتقوية التنسيق الأمني على صعيد مواجهة التهديدات المشتركة للسلام والأمن في منطقة الساحل وبلدان إفريقيا جنوب الصحراء بدون إشراك قوي وحقيقي لكل من نيجيريا وتشاد يعد علا عبثيا.

لقد سرعت الانتفاضات العربية في سنة 2011 وما أعقبها من اضطراب إقليمي، من تغير الديناميات الإقليمية والإفريقية التي تسعى شعوبها إلى طي صفحة الأنظمة التسلطية والديكتاتورية ولا تزال تدفع في سبيل ذلك حياتها ومصائرها. أضف إلى ذلك تجديدا حاصلا في الأولويات الخاصة بالاستراتيجيات الإفريقية المشتركة، كحتمية التنسيق الأمني نظرا لوجود مساحة شاسعة خارج سيطرة الحكومات في المنطقة، إضافة إلى أن الفراغ الأمني في ليبيا يفرض إرساء تعاون أمني مع دول الساحل من أجل المساعدة على إيقاف عمليات التمرد وتنقل المقاتلين وانتداب المتطرفين وتهريب الأسلحة وتمويل الميليشيات المتمردة، وينادي كثير من المتابعين للشأن الإفريقي بضرورة قيام تحالف دولي وإقليمي لمكافحة الجريمة العابرة للحدود ومعالجة التهديدات العابرة لها وحصا نشط الميليشيات الليبية بوصفها الشرارة الأولى لتقويض الأمن في المنطقة وفي ليبيا التي بات تقترب شيئا فشيئا من الحرب الأهلية أو التقسيم.

ومن شأن توسيع عمليات التنسيق الأمني بين ليبيا والدول الإفريقية أن يسهم في تغير التحديات الأمنية الراهنة، إن الحكومة الليبية التي سبق وأن طالبت بالتدخل الدولي مطالبة الآن بالتوجه إلى الإتحاد الإفريقي من أجل حثه على تشكيل قوة إفريقية خاصة بأمن حدودها الجنوبية والشرقية، وقطع الطريق على عمليات تمويل الميليشيات الليبية، وهنالك إمكانية لتمويل هذه القوة من مداخيل النفط الليبي كبديل حكومي مؤقت عن شراء الذخيرة والسلاح الذي غالبا ما يسقط في أيدي مجموعات الكتائب الأكثر استنادا على حكومة طرابلس[1].

المطلب الثالث: تنامي ظاهرة الإرهاب والجريمة المنظمة في الساحل الإفريقي

أولا: تعريف الإرهاب وإشكالية تحديد المفهوم:

بدأ استعمال كلمة الإرهاب في نهاية القرن 18 للتعبير عن أعمال العنف التي تنفذها الحكومات كي تضمن إسكات شعوبها وفيم بعد أستخدم لوصف العنف الذي تقوم به الجماعات، حتى أصبح مؤخرا أسلوب يسعى من خلاله الفاعلون بواسطة الخوف الناجم عن العنف إلى فرض رأي سياسي أو الضغط والسيطرة على الدول والعمل على تغييرها أو تدميرها، حيث قدمت جهات عديدة تعريفاتها المختلفة للإرهاب والتي لم تخل من إنحيازات قيمية لمقاصد وأهداف سياستها الخارجية[2].

- عرفته الجمعية العامة للأمم المتحدة بأنه: "أفعال إجرامية ضد دولة من الدول من شأنها إثارة الرعب في نفوس شخصيات أو جماعات من الأشخاص أو في نفوس العامة لأغراض سياسية وغير مبررة تحت أي ظروف ومهما كانت الاعتبارات الدافعة لهذه الأفعال"[3].
- ووفقا للاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب: "الإرهاب هو كل فعل من أفعال العنف أو التهديد به أيّا كانت بواعثه أو أغراضه يقع تنفيذا لمشروع إجرامي فردي أو جماعي ويهدف إلى إلقاء الرعب بين الناس أو ترويعهم بإيذائهم أو تعريض حياتهم أو حريتهم أو أمنهم للخطر أو

1- تقارير، مرجع سابق الذكر. www.studies.aljazeera.net تاريخ و ساعة الزيارة 2015/03/14 على الساعة 17.00

2- محمد المصالحة، تطورات البيئة الدولية وتأثيرها في ظاهرة الإرهاب، المجلة العربية للعلوم السياسية، ع 21 (نشأة 2009). ص70

3- محمد المصالحة، المرجع السابق.ص85

إلحاق الضرر بالبيئة أو بأحد المرافق أو الأملاك العامة أو الخاصة أو احتلالها أو الاستيلاء عليها أو تعويض أحد الموارد الوطنية للخطر"[1].

- يعرفه قاموس العلوم الاجتماعية بإبراز خصائصه وهي[2]:

أ. عدم تنفيذ الأوامر مهما كانت الشكليات من ناحية ضحايا محتملين يمكن ضمان سلامتهم.

ب. العقوبات الموقعة عشوائيا بالهدف المتعمد لخلق جو من الخوف وشل المقاومة.

- يتضمن التعريف الأمريكي للإرهاب السبب غير الشرعي لأي تصرف من القتل أو الجرح أو الاختطاف أو أي فعل من هذا التصرف أو التواطؤ في مثل هذه الجرائم الإجرامية، كما يتضمن التعريف الفرنسي للإرهاب الدولي الفعل غير المقبول الذي يرتكب من طرف أمة ضد الآخر خلال وسط وطن أجنبي.
- ويعرف بأنه استخدام عنف مقصود وغير قابل للتنبوء به أو تهديد باستخدامه لتحقيق أهداف يمكن التعرف إليها، يتضمن هجمات ضد السواح وموظفي السفارات والطاقم العسكري والعاملين في مجال الإغاثة وموظفي الشركات الأجنبية، فهدف الإرهاب نفسي أساسا ويرمي إلى بث الرعب والخوف والقلق والفزع لدى الشعب عامة من أجل ممارسة الضغط على أهدافه الحقيقية التي ترضخ لطلباته وهي الحكومات في العادة تحمل أساسا الهجمات الإرهابية على المدنيين هدفا رمزيا فالإرهابي الذي يفجر مبنى ليس لأنه يسعى إلى القتل من دون تمييز، بل لأن العمل نفسه سيحظى بالدعاية حول العالم وسيجلب الانتباه إلى القضية حيث قد تصبح وسائل الإعلام حليفة للإرهابيين من دون إرادتها[3].

ويفهم الإرهاب على أنه عنف مدبر بدافع سياسي ينفذ ضد أهداف غير قتالية من قبل جماعات شبه قومية أو وكلاء سريين يعزمون التأثير على مشاهدين، وهناك جدل فيما إذا كان الإرهاب أكثر من أن يكون أداة انتفاضة ليبلغ بذاتها أي هدف لإحلال عدم الاستقرار في المجتمع،

1- الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب الصادرة بقرار من مجلسي وزراء العدل والداخلية العرب في اجتماعهما المشترك، القاهرة، مقر الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، 22/04/1998، المادة 1/ فقرة2.

2 - Ali Bin Faiz Al Jahni,Terrorism: Concept And Reality, (Riyadh: Naif Arab Academy For Security Siences, 2002), pp 12-14.

3- مارتن غريفيش وتيري أوكالاهان، المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية، (دبي، مركز الخليج للأبحاث، 2008)، ص ص41-43.

حيث توجد ملاحظات خطيرة خاصة بأشكال التعبير عنه مثل ما يعرف بـ"الإرهاب الجديد" كتنظيم "القاعدة"[1].

ولتعريف الإرهاب على المستوى الدولي، فإنه لابد من اتفاقية دولية شاملة حول الإرهاب تعرفه بشكل صريح يتلازم مع الحدود الإبستيمولوجية للظاهرة والحاجة إلى التمييز بين الإرهاب والمقاومة والحق في تقرير المصير، بالإضافة إلى حل الأزمات والنزاعات العالقة والتي تولد أسباب موضوعية تستعمل من قبل الإرهاب في عملياتهم والحاجة إلى تطوير آليا دولية تمنع تمويل الإرهاب، وكذلك الحاجة إلى إعادة صياغة الحكم العالمي من خلال إنهاء المعايير المزدوجة والتفاوت الدولي بخصوص نظام حقوق الإنسان والتأكيد على النظرة الإنسانية للأمن الدولي[2].

ثانيا : التنظيمات الإرهابية في الساحل الإفريقي:

الشكل(2) يبين الإرهاب في الساحل الإفريقي

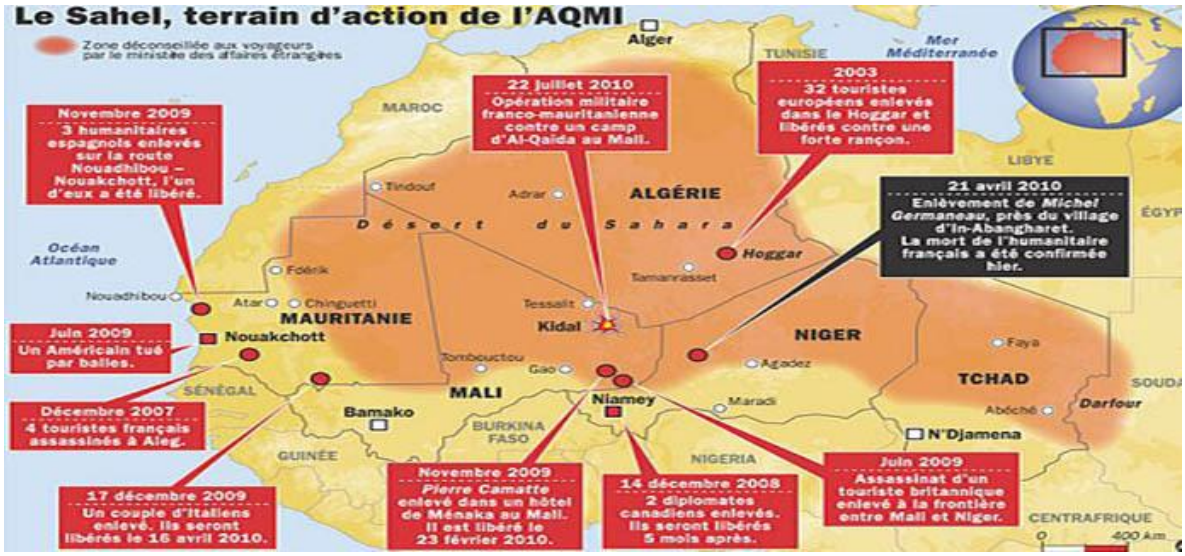

www.saharamedias.net

هناك جماعتان تنشطان في الشمال المالي وتتبنيان فكرا عقائديا قتاليا، والجماعتان هما:

1- غريغ ميلز، "الإرهاب والحروب الجديدة" في كاظم هاشم نعمة (محرر)، إفريقيا بعد 11 سبتمبر، استراتيجيات الانخراط والتعاون، طرابلس، الدار الأكاديمية للنشر والطباعة والتأليف والترجمة، ط1، 2005، ص16.

2 - Mhand Berkouk, conceptualising international terrorism, Horizons de la GEOSTRATEGIE, N°01, Mars 2010, p12.

✓ "**جماعة أنصار الدين**"

بقيادة الزعيم السياسي والقبلي إياد غالي التي توصف بأنها حركة "تبليغية" وتسعى هذه الحركة حسب بعض المصادر في أزواد إلى ضرورة إظهار الحالة الدينية الإسلامية للشعب الأزوادي ذلك بتطبيق الشريعة وإقامة حكم إسلامي في أزواد، وقد توحدت مع الحركات التارقية الأخرى التي ليس لها توجه ديني نتيجة لالتقاء مصالح الطرفين بالإضافة كون عدوهما واحد وهو الحكومة المالية، وهي جماعة تحاول أن تأخذ لنفسها مسافة من القاعدة لكن العارفين بخفايا الأمور في منطقة الساحل يرجحون أن الجماعة التي يقودها قنصل مالي السابق في السعودية والقائد الميداني للتمرد عدة مرات ضد الحكومة باماكو كما تصالح معها أحيانا بفضل وساطات جزائرية، ليست سوى عنوان من عناوين "السلفية الجهادية" في شمال مالي[1].

✓ "**حركة التوحيد والجهاد في غرب إفريقيا**" وهي حركة حديثة النشأة بقيادة سلطان ولد بادي الأزوادي والسلفي الموريتاني حمادة ولد محمد خيرو أحد أبرز قيادة تنظيم القاعدة في الساحل، تضم في عضويتها مجموعات من المنشقين عن كتائب "القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي" ويغلب على عضويتها العنصر العربي، مثلت في البداية نواة صلبة لعناصر جهادية مدانة لكن سرعان ما تحولت قوة مؤثرة في المنطقة عبر اندماجها في شبكات الجريمة المنظمة، حيث برزت "حركة التوحيد والجهاد في غرب إفريقيا" لأول مرة في أكتوبر 2011 عند تبنيها اختطاف إسبانيين وإيطالي من مخيمات اللاجئين في تندوف وأعلنت مسؤوليتها عن الهجمات الانتحارية التي استهدفت قوات الأمن الجزائرية في مارس وجوان 2012، واسر الدبلوماسيين الجزائريين في غاو في افريل 2012، ويوجد ضمن هذه الجماعة الإرهابية مسلحون متطوعين جاؤوا من بلدان مختلفة[2].

أوردت مصادر محلية مالية أسماء عدد من رجال الأعمال من قبيلة "لمهار" معروفين بتورطهم في عمليات تهريب على أنهم القادة الحقيقيون والممولون للحركة ثم انضم الوجهاء ورجال

1- قوي بوحنية، الإستراتيجية الجزائرية اتجاه التطورات الأمنية في منطقة الساحل، تقارير مركز الجزيرة للدراسات (جوان 2012)، www.studies.aljazeera.net. تاريخ و ساعة الزيارة 2015/03/22 على الساعة 00.00

2- سيدي أحمد ولد أحمد سالم، أزمة شمال مالي... والاحتمالات المفتوحة، تقارير مركز الجزيرة للدراسات، (20 ديسمبر 2012)، ص6.

www.studies.aljazeera.net . تاريخ و ساعة الزيارة 2015/03/22 على الساعة 01.00

الأعمال البارزون في قبيلة "لمهار" و "سوتغاي" إلى الإدارة المشتركة لـ"حركة التوحيد والجهاد في غرب إفريقيا"، "أنصار الدين" و "تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي" في غاو/شمال مالي ودعموها من أجل حماية مصالحهم، حيث كسبت حركة التوحيد والجهاد في غرب إفريقيا دعم السكان في المنطقة عبر استخدام نفوذها المالي لتوزيع المواد الغذائية.

استولت "حركة التوحيد والجهاد في غرب إفريقيا" يوم 18 ديسمبر 2012 على مدينة الخليل التابعة لمدينة كيدال والتي تبعد بـ18 كلم عن مدينة برج باجي مختار الجزائرية الأمر الذي يعني تقدم مقاتلي الحركة للسيطرة على مناطق شاسعة من إقليم أزواد باتجاه الحدود الجزائرية وتمكنت قوات تابعة للجيش الوطني الجزائري مرابطة بمنطقة برج باجي مختار في مطلع نفس الأسبوع خلال دورية استكشافية في المنطقة المتاخمة لمدينة الخليل (18 كلم على برج باجي مختار) من العثور على مخزن سري وسط الرمال معبأ بمختلف الأسلحة والذخيرة[1] وهذا ما يمثل تهديدا للأمن الوطني الجزائري حيث قد تنقل هذه الأسلحة لاستخدامها في العمليات الإرهابية على المستوى الداخلي أو يتم بيعها، وتأكد هذا خلال عملية اعتراض قافلة على الحدود الجزائرية – النيجيرية من طرف قوات الجيش الوطني الشعبي تحاول تمرير شحنة هائلة من أسلحة وذخيرة إلى التراب الوطني

ومن خلال عمليات "حركة التوحيد والجهاد في غرب إفريقيا" في منطقة الساحل الإفريقي يظهر جليا أنها تستهدف الجزائر أكثر رغم أن تسميتها تحدد ميدان نشاطها المتمثل في غرب إفريقيا وهنا يمكن أن نطرح السؤال المثير والمتمثل في سر استهداف هذه الحركة للدبلوماسيين الجزائريين بالدولة الجارة مالي وفي هذا الظرف الأمني المتعلق بظهور مشكلة الطوارق من جديد (أزواد) إن لم نسال من وراء هذا الاستهداف وهذه الحركة؟ لأن الجماعات الإرهابية في هذه المنطقة تستهدف السواح الأجانب من أجل طلب الفدية والدبلوماسيين ليسوا بوساح أجانب كما أن الجزائر تتبنى مبدأ (لا تفاوض لا فدية) بحكم أنها أول من سعت إلى تجريم الفدية على مستوى هيئة الأمم المتحدة.

وفي الوقت الذي تنتشر فيه عناصر "أنصار الدين" في منطقة كيدال نجد عناصر "حركة التوحيد والجهاد" تسيطر على منطقة غاو ولم يأت هذا التوزيع للمناطق صدفة وإنما بسبب الروابط القبلية

1- التهديدات الامنية الجماعات المسلحة في ليبيا.يومية النهار الجزائرية، ع 1590، الأربعاء 26 ديسمبر 2012، ص3.

والاجتماعية، حيث توجد قبيلة إيفوغاس التي ينحدر منها أياد أغ غالي في منطقة كيدال وتوجد القبيلة التي ينحدر منها زعيم حركة التوحيد والجهاد سلطان ولد بادي في غاو[1].

ويبقى "تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي" العامل الرئيسي لتهديد الأمن القومي عبر أنحاء منطقة الساحل الإفريقي بسبب أمواله الطائلة واقتنائه لأسلحة ضخمة من ليبيا مع قدرته على العمل في كل الاتجاهات من دون عوائق في المنطقة[2].

يبدو في الغالب أن الحدود الفاصلة بين مختلف هذه التنظيمات فيه نوع من الضبابية بسبب التطور الدائم والمستمر للديناميكيات التي تعمل على تقلب الحدود بين مختلف هذه الجماعات الإرهابية والحركات المطلبية، مما يجعل عمليا إعادة التشكيل داخل الطوارق وتغيير حجم التهديد أمر وارد.

لكن الحقيقة هي أن السلفية الجهادية في منطقة الساحل باتت عمليا تنظيم يفوق قوة بعض دول منطقة الساحل من حيث التنظيم والسلاح، وهي في طريقها الراجح على زيادة قوتها وهيمنتها وتوسعها، حيث أكد قائد القيادة العسكرية الأمريكية في إفريقيا الجنرال (كارتر هام)، بأن الروابط الإيديولوجية بين مختلف المجموعات الإرهابية التي تنشط في إفريقيا منها "القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي" و "حركة الشباب" بالصومال و "بوكوحرام" في نيجيريا قد أصبحت روابط عملية وهناك تعاون بين هذه المنظمات مثل تنقل عناصر بوكوحرام إلى مالي لتلقي التدريب والمال والسلاح من قبل "تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، وما يدل على ذلك تصعيد النزاعات في كامل الجزء الشمالي لنيجيريا مع مئات الإصابات والقتلى كنتيجة للهجمات الإرهابية المتزايدة، حيث أعلنت الجماعة الإرهابية النيجيرية "بوكوحرام" مسؤوليتها عن بعض هذه الهجمات.

من الصعب معرفة عدد مقاتلي الجماعات الجهادية في شمال مالي بعد أزمة مارس 2012 حيث أن من تقاليد تنظيم القاعدة المتعارف عليها هو نجدة الإخوان في الفكر والتوجه والجهاد، ومع صعوبة تحديد عددهم فالمؤكد أنهم يملكون كمية هائلة من الأسلحة المتطورة التي جاؤوا بها إلى المنطقة بعد سقوط نظام القذافي[3].

1- سيدي أحمد ولد أحمد سالم، المرجع السابق، ص ص5-6.

2- أنوار بوخرص، الجزائر والصراع في مالي، مؤسسة كارينغي للسلام الدولي (أكتوبر 2012).ص88

3- سيدي احمد ولد أحمد سالم، المرجع السابق، ص6.

حيث تعتمد هذه الحركات الإرهابية على حوالي 2000 مقاتل تقريبا موزعون إلى 600 مقاتل في تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، 700 مقاتل في جماعة انصار الدين و 300 مقاتل من حركة التوحيد والجهاد وجماعة "بوكوحرام" النيجيرية إلى جانب 300 متطوع من توافدوا على المنطقة من آسيا خصوصا باكستان والهند وأفغانستان ومن بعض الدول العربية خصوصا المغاربية. وهم عناصر مدربين تدريبا جيدا وهذا العدد يسمح بالقيام بعمليات نوعية تحقق صدى دولي واسع على جغرافية صحراوية تساعد أكثر على حرية التنقل لهذه العناصر من بلد إلى آخر وبالتالي فإن مستوى التنسيق العملياتي الذي يمثل أهمية كبيرة في أي نشاط إرهابي، يبدو متوفر بالحد المعقول الذي يمنح هذا النشاط فعالية معتبرة[1].

تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي:

تمثل "الجماعة السلفية للدعوة والقتال" GSPC الحلقة المركزية التي أسست الإرهاب العابر للحدود عند نقل جزء من نشاطاتها إلى الجنوب الجزائري ومنطقة الساحل الإفريقي بسبب نجاح القوات الجزائرية في فرض السيطرة الأمنية في الشمال، وبروز هذا منذ اختطاف 32 سائحا ألمانيا في 2003، حيث اقتصر عملها في البداية على فتح نوافذ جديدة للجماعات السلفية الموجودة في دول الجوار واستقطاب العناصر الحاملة للفكر الجهادي في المنطقة بما في ذلك الجماعات الجهادية في الدول المغاربية والإشراف عليها تحت لواء ما يسمى بـ"تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي".

حيث تحمل "الجماعة السلفية للدعوة والقتال" و "الجماعة الليبية للقتال" و "الجماعة المغربية للقتال" و "الجماعة التونسية للقتال" إيديولوجية جهادية واحدة تشترك بها مع تنظيم القاعدة رغم اختلاف أشكالها التنظيمية/ ممّا سهل عملية التوحيد في تنظيم مركزي ذو نشاط إقليمي معبر عنه بـ"تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي"[2].

لذلك تعتبر "القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي" هي التسمية الجديدة "للجماعة السلفية للدعوة والقتال" التي تعد بدورها الفصيل سنة 1998 عن "الجماعة الإسلامية المسلحة" والتي عرفت بوحشية نادرة في تاريخ الحركات المتطرفة، وبتاريخ 24 جانفي 2007 أعلن تنظيم الجماعة السلفية للدعوة والقتال

1- حسين بلخيرات، المقاربة الأمنية الإقليمية لمواجهة الإرهاب في الساحل الإفريقي، تحليل لعوامل الاختلال،مأخوذ www.houcinebelkhirat.maktoobblog.com تاريخ و ساعة الزيارة 2015/03/13 على الساعة 12.00

2- نبيل بويبية، المقاربة الجزائرية اتجاه التحديات الأمنية في الصحراء الكبرى، رسالة ماجيستار في العلوم السياسية والعلاقات الدولية (جامعة الجزائر 3، كلية العلوم السياسية والإعلام 2011).ص55

رسميا انضمامه إلى القاعدة التي كانت تسعى إلى توحيد الحركات المتطرفة بالمغرب العربي والإشراف عليها، حيث جاء في البيان المتعلق بالانضمام إلى القاعدة ما يلي: "بعد انضمام الجماعة السلفية للدعوة والقتال إلى منظمة القاعدة وإعلان الولاء إلى أسامة بن لادن، يجب على التنظيم تغيير اسمه لإبراز حقيقة العلاقة بين المجاهدين في الجزائر وإخوانهم في القاعدة، وقد كنا حريصين على تغيير الاسم منذ اليوم الأول لانضمامنا، إلا أننا لم نقم بذلك قبل استشارة الشيخ أسامة بن لادن"[1].

ومن خلال هذا التحول يهدف "تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي" إلى تعويض التراجع العسكري للتنظيم مع الرغبة في الحصول على نوع من الشرعية لأن القاعدة توحي لدى عامة الناس بمواجهة الهيمنة الأمريكية مع الاستفادة من قدرات القاعدة والانتقال من حركة محلية إلى حركة إقليمية ممتدة إلى عدة دول كشبكة واسعة عابرة للحود.

وفي نفس الوقت يهدف تنظيم "القاعدة" (الأم) إلى دمج الجماعات الإرهابية بالمنطقة تحت قيادة واحدة لتوسيع ميدان المواجهة إلى منطقة الساحل وشمال إفريقيا بشكل يوحي بوجود تنظيم قوي من الاستفادة من شباب المنطقة المعارض لسياسات الدول الغربية اتجاه بعض القضايا الدولية الحساسة كالقضية الفلسطينية وغزو العراق[2].

لذلك فإن اسم "القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي" استخدم في تلميع مجموعات إرهابية فشلت لتستثمر في الدعاية الإعلامية للقاعدة، كما تستثمر في ضعف الأداء الأمني لدول الساحل، حيث وجدت في البيئة الأمنية من أشكال الجريمة المنظمة أسلوبا لتمويل نشاطاتها وأصبحت تستخدم أيضا أسلوب خطف الرهائن والمطالبة بالفدية كآلية إضافية للتمويل.

استخدم "تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي" جذوره العربية كي يكسب المجتمعات المحلية العربية في تمبكتو (شمال مالي) معقل التنظيم والمكان الذي بنى فيه الشبكة الأولى من التحالفات الاجتماعية والسياسية بما في ذلك ميليشيات عربية كان يتغاضى عنها أماد توماني توري* وفي بعض الأحيان استغل التنظيم المنافسة والخلاف بين سونغاي وبيول من جهة والعرب والطوارق من جهة أخرى لصالحه، لكن العامل الأكثر أهمية في نجاح التنظيم كان اقتصاديا حيث تمكن من

1- عمار جفال، من تنظيم محلي إلى الارتباط بالقاعدة، المغرب الموحد، ع 5، (17 فيفري 2012)، ص ص 15-16.

2- عمار جفال، من تنظيم محلي على الارتباط بالقاعدة، المرجع السابق، ص16.

توظيف أمواله للاستفادة من الفجوة الثقافية والسياسية العميقة في شمال مالي فهناك زعماء القبائل تلقوا مبالغ مالية وهدايا (سيارات رباعية).

الشكل(3) إعلان"إمارة الساحل الإسلامية" من موريتانيا

www.essaha.info

الهيكل التنظيمي لـ تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي ونطاق نشاطها:

أدّى الضغط الأمني والحصار العسكري للجماعات الإرهابية في الجزائر إلى تكوين خلايا الصحراء وتوسيع العمل الإرهابي ليشمل دول الساحل الإفريقي، حيث أعلن تنظيم الجماعة السلفية للدعوة والقتال رسميا انتمائه للقاعدة التي تطمح للإشراف على مجموع الحركات المتطرفة في منطقة المغرب والساحل الإفريقي، ويعد هذا الانضمام بمثابة إعلان رسمي لما يوصف بأقلمة نشاط القاعدة.

"... أمّا عن إنتشار جماعة القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي في الساحل الإفريقي فنجدها في جميع دول الساحل تقريبا من خلال شبكات الدعم والإسناد والأعضاء المنخرطين مع تمركزها في ثلاث مناطق أساسية في الساحل الإفريقي وهي:

- ✓ ***المنطقة الأولى:*** هي على الحدود الجزائرية الليبية حيث يوجد المسلحون الليبيون ويتم التنسيق مع نظرائهم الجزائريين.
- ✓ ***المنطقة الثانية:*** توجد على امتداد الحدود الصحراوية بين الجزائر ومالي وموريتانيا.
- ✓ ***المنطقة الثالثة:*** تقع على الحدود النوبية الجزائرية..."[1]

"... ويتكون الهيكل التنظيمي لقاعدة المغرب الإسلامي من مجلس للأعيان يقوده عبد الملك دروكدال المدعو أبو مصعب عبد الودود، ثمّ إمارات المناطق الثلاث في الوسط والشرق والصحراء، وذلك على النحو التالي:

1) **إمارة منطقة الوسط:** وتضم ثلاث هيئات للجند هي:

أ) "جند الاهوال" وتضم كتائب "الفتح" و "أبو بكر الصديق" وتنشط بولاية بومرداس (60 كلم شرقي العاصمة الجزائرية).

ب) "جند الأنصار" ويضم "كتيبة النور" و "كتيبة عثمان بن عفان" و "كتيبة علي بن أبي طالب" وتنشط بولاية تيزي وزو (100 كلم شرقي العاصمة الجزائرية).

ج) "جند الاعتصام" وتضم "كتيبة الفاروق" و "كتيبة الهدى" تنشط بولاية البويرة (160 كلم شرقي العاصمة الجزائرية) حتى منطقة برج بوعريريج (شرق).

2) **إمارة منطقة الصحراء:** تحت قيادة يحيى جوادي المعروف بيحيى أبو عمار وتضم ثلاث كتائب أساسية هي:

"كتيبة الملثمين" ويقودها مختار بن مختار المكنى "خالد أبو العباس" و "كتيبة طارق بن زياد" بقيادة عبد الحميد عبيد المكنى بـ"عبد الحميد أبو زيد" و "كتيبة الفرقان" والتي يقودها يحي أبو الهمام.

3) **إمارة منطقة الشرق:** وتدير سرايا قليلة تنشط بولايات تبسة وجيجل وسكيكدة وقسنطينة شرقي الجزائر وتعاني من قلة عناصرها بسبب ضعف التجنيد وفشلها في تجنيد عناصر جديدة ونجاح مصالح الأمن في تفكيك شبكات كانت تدعم هذه المجموعات الصغيرة خاصة في قسنطينة وجيجل.

1- عمورةمصطفى، التهديدات اللاتماثلية في منطقة الساحل الإفريقي مقاربة جيو امنية، ص ص46-47.

4) في منطقة الغرب الجزائري: لا وجود لتنظيم "القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي" بسبب تواجد تنظيم آخر هو "حماة الدعوة السلفية" بقيادة "سليم الافغاني" وهو على خلاف مع القائد ويعرض نهج العمليات الانتحارية واستهداف المدنيين بواسطة التفجيرات...

وتمتد نشاطات إمارة الصحراء إلى باقي دول الساحل خاصة مالي، النيجر، تشاد، نيجيريا وموريتانيان بالإضافة إلى الدول المغاربية حيث ارتبطت بالجماعة المقاتلة الليبية والجماعة المقاتلة في تونس والمغرب للجماعة السلفية للدعوة والقتال مشكلة بذلك القاعدة في المغرب الإسلامي. من خلال هذا يمكن القول بأنّ AQMI تستمد جذورها من الجماعة السلفية للدعوة والقتال ولكن مجال نشاطها العملياتي يمتد للساحل الإفريقي.

في سنة 2007، تم تاسيس فرع موريتاني لـ AQMI تحت مسمى تنظيم أنصار الله المرابطون من بلاد شنقيط تحت قيادة الخديم ولد السّمان ولكن بعدها تم تفكيكه من قبل الأجهزة الأمنية[1].

تبين الخريطة المتواجدة في الأعلى أهم المناطق التي تنشط فيها القاعدة بشكل كبير بأفغانستان وباكستان واليمن في الشرق الأوسط وفي إفريقيا تسجل القاعدة تواجدها في الساحل الإفريقي وفي الصومال، حيث تنشط في المنطقة التي تسيطر عليها حركة المجاهدين الشباب، الأمر الذي يدل على وجود علاقات بين هذا التنظيم الصومالي والقاعدة[2].

من خلال الخريطة السابقة يتضح بأن هناك تنسيق بين مختلف الفروع الجهادية بدءا من النواة المركزية (في أفغانستان وباكستان) ويتوسع مجالها ونفوذها إلى شبه الجزية العربية (اليمن والعراق خاصة) لتصل امتداداتها إلى الصومال والساحل الإفريقي وشمال إفريقيا.

هذا يعني أنه على المستوى الإقليمين توجد عملية تنسيق أو اتصالات بين تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي وحركة الشباب المجاهد في الصومال.

وتتولى القاعدة في المغرب الإسلامي تدريب العناصر الإرهابية في دول الجوار حتى تتمكن من القيام بالهجمات الإرهابية في بلدانها.

1- محمد فاضل ولد الإمام، اركيولوجيا الجماعات المسلحة المغاربية، www.aqlame.com، افريل 2015.
تاريخ و ساعة الزيارة 2015/03/19 على الساعة 17.00

2 - L'Afrique, nouveau terrain d'opération d'Al - Qaida, jeune Afrique, du 19 au 25 septembre 2010.p22

لا توجد إحصائيات دقيقة لعدد مقاتلي الجماعة، لكن أغلب المصادر تقدر عددهم بما بين 300 و 800 مقاتل اغلبهم من الجزائريين، فيما يتوزع الباقون على جنسيات مختلفة أبرزها موريتانيا وليبيا والمغرب وتونس ومالي ونيجيريا[1].

"تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام" داعش".

- **نبذة تاريخية من التنظيم:** هو تنظيم مسلح سلفي وهابي والذي يهدف أعضاؤه حسب اعتقادهم إلى إعادة الخلافة الإسلامية وتطبيق الشريعة الإسلامية يتبنى بفكر السلفي وينتشر بشكل رئيسي في العراق وسوريا وله فروع أخرى [2] في اليمن وباقي أنحاء العالم له زعيم هو "أبو بكر البغدادي".

انبثق تنظيم داعش من القاعدة في العراق والتي شكلها "أبو مصعب الزرقاوي" عام 2004 والذي كان قد تناول في المقاومة ضد القوات التي تقودها

كان هدف داعش الأصلي هو السيطرة على المناطق التي تسكنها أغلبية سنة في العراق وبعد مشاركته في الحرب الأهلية السنية، استولى لتنظيم توسع ليشمل المناطق ذات الأغلبية السنة في سوريا، وقد أعلنت الخلافة يوم 29 يونيو سنة 2014[3] واهم الحركات المؤيدة له[4].

- بوكو حرام (نيجيريا)
- انصار الدين (أزواد مالي)
- حركة الشباب (الصومال)
- انصار الشريعة (ليبيا)
- أنصار بيت المقدس (مصر)
- القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي (الجزائر)

1- تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي،
ww.aljazeera.net تاريخ و ساعة الزيارة2015/03/22 على الساعة 23.00

2- أبو بكر البغدادي السلفي الذي يحرك داعش مأخذ منه، www.annahar.com تاريخ و ساعة الزيارة 2015/03/19 على الساعة 17.00

3- داعش، ar.wikipedia.org/wiki تاريخ و ساعة الزيارة 2015/03/19 على الساعة 17.00

4- نفس المرجع.

- **عصابات داعش في شمال إفريقيا:**

لا يمكن الحديث عن السلفية الجهادية وتاريخها من أن تحتل مصر الصدارة فتلك الحالة فيها ليست مستجدة. ولا حتى سيناء نشكل وضعا منعزلا عن الداخل المصري.

غير أن أهمية الحالة الليبية تمكن في أنها نقلت تجارب الحركات المتطرفة من العمل في الظل إلى العلن عبر السيطرة على مساحات واسعة تشمل مدنا وطرقا إستراتيجية تصب بين البحر المتوسط والصحراء الإفريقية وقد عزز هذا واقع الانفلات في ليبيا إثر سقوط نظام معمر القذافي وعدم وجود قوى قادرة على تجميع أوصال السلطة ضمن الأراضي الليبية.

لم تكن حقيقة وجود جماعات تكفيرية في دول الشمال خافية، حيث سبق المجموعات المتطرفة في 12 سبتمبر الماضي عن انضمامها إلى الدولة الإسلامية في العراق والشام ومبايعة "ابو بكر البغدادي" بعد انشقاقها عن القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي[1].

كما كشفت تقارير استخباراتية أمريكية أن تنظيم الدولة بدا يتمدد في خارج نطاق ميدانه في العراق وسوريا منشئا قواعد انطلاقه في دول إسلامية عديدة من بينها الجزائر ومصر وأفغانستان عن طريق عناصر تدين بالولاء التام للتنظيم[2].

وقد أعلن عن أسماء المجموعات المسلحة الأولى التي انضمت إلى التنظيم في نوفمبر وكان رغم التنظيم الإرهابي داعش قد تم قبول مبايعة التنظيمات الأخرى من الجزائر ومصر وليبيا واليمن[3].

مصادر التمويل:

يعود جزء من ذلك التمويل إلى خزينة الدولة الليبية من خلال رفع الرواتب للثوار وقوات الدروع والمجموعات المسلحة وجزء آخر من خلال رفع الفدية والتي بلغت أرقاما قياسية في ليبيا، إضافة إلى تلك المصادر يرجع مراقبون أن تنظيم الدولة قام باستغلال الموانئ البحرية الخارجية عن سيطرة الدولة مثل ميناء مصراتة وبنغازي ودرنة واستغل أيضا الحدود المفتوحة مع أغلب دول الجوار[4].

1- ربيع داعش في شمال إفريقيا ماخوذ من، www.alkhabar.com. تاريخ و ساعة الزيارة 2015/03/17 على الساعة 17.00

2- اتصالات بين البغدادي وقادة التنظيمات في شمال إفريقيا، www.ecloivolonline.com. تاريخ و ساعة الزيارة 2015/03/17 على الساعة 19.00

3- نفس المرجع.

4- مصطفى الحربي، تنظيم الدولة يتوسع في ليبيا، مأخوذ من، www.lamaghreb.tn. تاريخ و ساعة الزيارة 2015/03/14 على الساعة 19.00

- **نموذج عن الأعمال داعش في ليبيا:**

تفجير سفارة كوريا الجنوبية في طرابلس:

أعلن تنظيم الدولة الإسلامية مسؤولية عن هجوم استهدف سيارة أمن كانت تقف أمام سفارة كوريا الجنوبية في الأندلس في العاصمة الليبية طرابلس وقتل خلال الهجوم أحد أفراد الأمن الديبلوماسي ومدني، وبعد ساعات من هذا الهجوم انفجرت حقيقة وضعت بها متفجرات أمام مقر السفارة المغربية في وسط العاصمة الليبية دون وقوع خسائر بشرية.

المطلب الرابع: تنامي ظاهرة الهجرة الغير الشرعية في الساحل الإفريقي

إن الإنكشافية التي لازمت الأمن الإنساني في المنطقة الساحلية الصحراوية لم تقتصر على الإرهاب وأنواع الجريمة الأخرى العابرة للحدود. بل أكثر من ذلك تعدت إلى الأزمات الاقتصادية المتتالية والتي ضربت المنطقة لفترات زمنية طويلة حسب كل بلد، والصراعات المسلحة امتدت لمناطق واسعة ساهمت في هروب الآلاف من المدنيين من بؤر التوتر والكوارث الطبيعية كالتصحر وانتشار الأمراض الفتاكة بسبب نقص الرعاية وغياب المؤسسات الحكومية عن المناطق البعيدة والحدودية.

وحسب تقديرات "اليونيسيف" فعدد الأشخاص الذين فروا من مناطقهم في إفريقيا سنة 1994 بفعل النزاعات المسلحة بلغ حوالي 17 مليون شخص منهم 06 ملايين صنفوا في فئة اللاجئين.

وهذا ما يقودنا للحديث عن أزمة الهجرة غير المنتظمة أو السرية من مناطق جنوب الصحراء نحو الشمال سواء للاستقرار في شمال إفريقيا مثل الجزائر وليبيا أو استعمالها كمناطق عبور للوصول للضفة الأوروبية والأسباب الدافعة لتنامي ظاهرة الهجرة، فإضافة للحروب وغياب الأمن فالعامل الطبيعي كان حاضرا بقوة وفرض نفسه على الحقل الأمني للمنطقة الساحلية.

والملاحظ في السنوات الأخير تصاعد الهجرة السرية بشكل رهيب عبر الصحراء الكبرى نحو دول شمال إفريقيا وأوروبا وحظيت بتغطية واسعة من وسائل الإعلام، ولعل هذه الصورة القاتمة عن الوضع المتردي لحقوق الإنسان لهؤلاء المهاجرين والمشاكل الاجتماعية الناجمة عن هؤلاء الأفارقة دفع الاتحاد الأوروبي في مرات عديدة لممارسة ضغوط على دول العبور مثل الجزائر والمغرب لتعزيز إجراءات ضبط الحدود التي أصبحت سهلة الاختراق بفعل نقص إمكانات الرقابة وطول الحدود من

جهة أخرى بالنسبة للجزائر وليبيا، فالكثير من المهاجرين يحلمون بالوصول إلى العتبة الأوروبية هروبا من جحيم الفقر والحروب والأمراض والتصحر[1].

من الظاهر أن التكهنات التحذيرية التي أطلقها "نادي روما" حول زحف جماعي بالملايين وحتى الرئيس الفرنسي السابق جاك شيراك حذر من أن الأفارقة سيجتاحون العالم مازال تأثيرها قائما وبدأت هذه التصورات تكبر وتصبح حقيقة على الضفاف الشمالية للبحر المتوسط[2].

فالصورة الشعبية بأن الحرب والفقر هي من أسباب ارتفاع منسوب الهجرة عبر إفريقيا، لكن المهاجرين غالبا ما يعتبرون أنفسهم ضحية لعصابات الإجرام والمهربين الذي يعدوهم بالوصول إلى الناطق أكثر أمنا مثل شمال إفريقيا وحتى أوروبا عبر المتوسطي أو الأطلسي، وحسب مكتب الأمم المتحدة لمكافحة المخدرات والجريمة فعصابات تهريب المهاجرين تستعمل نفس آليات السلب والنهب للمجرمين وحتى الجماعات الإرهابية[3].

ثم إن الهجرة السرية من هذا المنظور أصبحت تثير مشاكل أمنية لدول العبور والإقامة لارتباطها في كثير من الأحيان مع جماعات الجريمة وحتى إمكانية تسلل إرهابيين ضمن قوافل الهجرة غير المنتظمة.

أولا : ضبط المفاهيم المتعلقة بالهجرة

وقبل التطرق لتحليل الظاهرة من المهم التطرق إلى الإطار المفهوماتي للمصطلحات المتعلقة بالهجرة، حيث يلاحظ خلط كبير بين المفاهيم ذات الصلة مثل الهجرة السرية، الهجرة غير شرعية، والهجرة غير المنتظمة.

فأولا يثير استعمال مفهوم الهجرة غير الشرعية بعض الغموض حيث أن الحدود بين الشرعي وغير شرعي تبقى غير واضحة بأتم المعنى، وهنا ينبغي التمييز بين الدخول الشرعي والرسمي والبقاء غير رسمي، فمثلا عدد من المهاجرين يدخلون البلاد بطريقة قانونية وتتوفر ظروف مناسبة كالعمل والسكن ولكن يقيمون بطريقة غير رسمية وفي حالات أخرى فالمهاجر قد يدخل البلاد بطريقة غير

---

[1] - Dirk Kohnert, African Migration to Europe: Obscured Responsibilities and Common Misconceptions GIGA German, Institute of Global and Area Studies, Germany, 2007, p6.

[2] - Hein de Haas, The myth of invation Irregular migration from West Africa to the Maghreb and the Eurpean Union, (oxford: MI research report, October 2007), p5.

[3] - Regional conference on migration, migrants in the transit countries: sharing responsibilities in management and protection, Istanbul, 30 Septembre-1st October2004, p89.

قانونية لكن يكتسب الوضع القانوني بمجرد الزواج والعمل مثلا، ففي حالة المهاجرين القادمين من الصحراء يعبر هؤلاء عددا من المناطق بعضها بالترخيص وبعضها دون ترخيص، وبهذا التوصيف المهاجرين يتحركون بإطار قانوني وغير قانوني.

وستعتمد هذه الدراسة على مصطلح "الهجرة غير المنتظمة Irregular migration" أو الهجرة السرية لأنها أوسع وأقل معيارية لمصطلح "الهجرة غير شرعية Illegal migration"، فالهجرة غير شرعية مصطلح قانوني لا يعكس التجارب والخبرات السابقة للمهاجرين، فمثلا Van lienpt لاحظ أن التهريب للمواد الغذائية يكون غير قانوني ولكنه شرعي ومقبول اجتماعيا أثناء الأزمات والمجاعة مثلا، أكثر من ذاك فإدراك الحكومات للهجرة يغير معنى المصطلح من منطقة لأخرى وذلك انعكاسا للتشريعات المختلفة وتطبيقها على أرض الواقع[1].

فمثلا مواطني الدول الأعضاء في منظمة المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا ECOWAS يستطيعون بموجب الاتفاقيات المنظمة لهذا التجمع الإقليمي التحرك بحرية تامة لكن يواجهون عوائق في الميدان أو على الأقل يحسون بها.

فخطاب الأنظمة الرسمية يكون متناقضا في كثير من الأحيان بين إفريقيا وأوروبا، فطرفي الهجرة المصدر والمستقبل يغضان الطرف مرات عديدة عن حركة الهجرة غير قانونية ضمنا وذلك استجابة لضغط سوق العمل في فرنسا واسبانيا مثلا. وبهذا يمكن تعريف الهجرة غير المنظمة كحركة دولية واسعة وملجأ للمهاجرين أثناء النزاعات والحروب والكوارث الطبيعية.

ولعل نفس التشويش يميز بين تجارة الأشخاص وتهريب الأفراد " trafficking and Smuggling" في الخطابات السياسية والأكاديمية فمصطلح التجارة يشير إلى الحالة التي يكون فيها الفرد المهاجر مخدوعا ومهددا وفي حالة الاستغلال وتشمل التجارة بالمواهب أو الشرف بالنسبة للنساء والأطفال أما في حالة تهريب الأفراد فهؤلاء يبرمون بصفة اختيارية صفقة مع المهربين لإيصالهم لمناطق معينة مقابل دفع مبالغ مالية متفق عليها[2].

[1] - Walter Schwimmer, New patterns of irrrgular migration in Europe, (Seminar report, 12 and 13 November2002, Centre National de la Recherche Sientifique (CNRS), France), p14.

[2] -Kathleen Fitzgibbon, modern-day slavery ? The scope of trafficking in persons in Africa, Africar Security Review12, (1) 2003, p82.

غير أنه مهما كانت الأحوال فمن الصعوبة التمييز بشكل واسع بين ما هو اختياري وقسري، وفي حالة المهاجر "migrant" الذي يتضمن المهاجرين العمال واللاجئين، وهناك أيضا مهاجري العبور "transit migration".

حيث يوظف هذا المصطلح للدلالة على واقع الهجرة الغير منتظمة من جنوب الصحراء الكبرى إلى شمال إفريقيا وهناك أيضا عدم الاستقرار في استعمال هذا المصطلح، فبعض وليس كل المهاجرين الأفارقة يمكن تصنيفهم كمهاجرين عابرين زيادة على ذلك فنوايا التحرك قد لا تعكس بالضرورة الحركات الراهنة، ويطرح مشكل التمييز الدائم والمؤقت للهجرة حيث هناك من يقيم في الجزائر أو ليبيا مثلا ومن الصعب في هذه الحالة معرفة مصيره بين الاستقرار هناك أو إكمال رحلته نحو أوروبا.

وعموما فالهجرة عر الصحراء نحو دول المغرب العربي خصوصا عب حزام ليبيا، الجزائر، المغرب ارتفعت منذ تدهور الأوضاع في دول نيجيريا وكوت ايفوار في الثمانينات حيث حاول ربع سكان هذه المناطق المنكوبة النزوح واستمر الحال على هذه الوتيرة فمنذ الاضطراب السياسي في الكوت ايفوار 1993 والانقلابات التي شهدتها البلاد هناك حتى اندلاع الحرب الداخلية في 2003 تضاعف عدد الفارين من مناطق القتال بشكل كبير وفي سيراليون دفعت الحرب ومظاهر التدهور الاقتصادي حوالي مليون شخص للعيش في ملاجئ[1].

ثانيا أسباب الهجرة الغير الشرعية

01 /العوامل الاقتصادية

التباين في المستوى الاقتصادي

يتجلى التباين في المستوى الاقتصادي بصورة واضحة بين الدول الطاردة والدول المستقبلة .

هذا التباين هو نتيجة لتذبذب وتيرة التنمية في هذه البلاد التي لازالت تعتمد أساسا في إقتصاداتها على الفلاحة والتعدين وهما قطاعان لا يضمنان استقرارا في التنمية نظرا لارتباط الأول بالأمطار والثاني بأحوال السوق الدولية وهو ما له انعكاسات سلبية على مستوى سوق العمل.

سوق العمل

[1] - N.Khaled (eds), profils des migrants subsahariens en situation irréguliére en Algerie, rapport intermediaire de recherche, CISP-Algérie, p4. www.ciddef-dz.com/).

خلافا لما نجده في دول الاستقبال، فإن النمو الديمغرافي، رغم الوضعية المتقدمة لما يسمى بالانتقال الديمغرافي في الدول الموفدة، لازال مرتفعا نسبيا وهذا له انعكاس على حجم السكان النشيطين وبالتالي على عرض العمل في سوق الشغل.

وهكذا فإن البطالة تمس عددا كبيرا من السكان وخاصة منهم الشباب والحاصلين على مؤهلات جامعية. و تقدر نسبة البطالة في المغرب على سبيل المثال بحوالي 12%وتبلغ 21% في المجال الحضري، وفي الجزائر تصل هذه النسبة إلى 23.7% حسب المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي و15% في تونس. هذا الضغط على سوق العمل يغذي "النزوح إلى الهجرة" خاصة في شكلها غير القانوني.

-صورة النجاح الاجتماعي:

الذي يظهره المهاجر عند عودته إلى بلده لقضاء العطلة، حيث يتفانى في إبراز مظاهر الغنى: سيارة، هدايا، استثمار في العقار الخ.... وكلها مظاهر تغذيها وسائل الإعلام المرئية.

آثار الإعلام المرئي: فالثورة الإعلامية التي يعرفها العالم جعلت السكان حتى الفقراء منهم يستطيعون اقتناء الهوائيات التي تمكنهم من العيش عبر مئات القنوات في عالم سحري يزرع فيهم الرغبة في الهجرة.

02 /القرب الجغرافي:

فأوروبا لا تبعد عن الشاطئ المغربي إلا بـ14 كلم والشاطئ الإسباني يمكن رؤيته صحوا من الشاطئ المغربي الممتد من طنجة إلى سبتة السليبة.

إضافة إلى هذه العوامل الاقتصادية والمحفزة، هناك عوامل أخرى مصدرها دول الاستقبال..

"كل هذه العوامل تغذي الرغبة في الهجرة، وهذا النزوح هو أقوى عند الشباب كما تدل على ذلك مختلف المسوح التي أجريت في هذا الشأن في دول المغرب العربي والتي تبرز بعضها أن الرغبة في الهجرة في المغرب موجودة عند 19% من السكان النشيطين وهي أعلى عند عن الطلبة حيث تبلغ 54%.

والخلاصة أن محددات الهجرة كثيرة ومتباينة وأن الإجراءات القانونية لدول الاستقبال لا يمكن أن تكون فاعلة إلا إذا واكبتها إجراءات مصاحبة للتأثير على هذه العوامل في إطار مقاربة شاملة ويلخص

العالم الديمغرافي الفرنسي الكبير ألفريد صوفي Alfred Sauvy إشكالية الهجرة بقوله "إما أن ترحل الثروات حيث يوجد البشر وإما أن يرحل البشر حيث توجد الثروات[1]."

ثالثا أنعكاسات الهجرة الغير الشرعية على الجزائر و دول الجوار

سيناريو يتكرر دائما في أغلب ولايات الوطن الكبرى العاصمة سطيف وهران عنابة قسنطينة تيزي وزو بجاية كل هذه الولايات تشهد تحركا مريبا للمهاجرين الغير شرعيين، يقومون بطلب مبلغ محدد و معلوم من المال ولا يقبلون أقل من ذلك بل أصبحوا يزاحمون المتسولين الجزائريين الذين حاولت معه الجهات المسؤولة بكل الطرق للقضاء على هذه الظاهرة السلبية التي لا يحبذها الدين و ينهي عنها و يعف عنها المسلم الحقيقي إلا من كان ذا حاجة حقيقية فذلك يستحي من أن يمد يده للناس و هذا مصداقا لقول رب العالمين في كتابه الذي أنزله من فوق سبع سموات و لا أجد لقولي هذا حجة أمكثر من القرآن الكريم، فكيف بنا نحارب هذه الظاهرة نجد أن تورد لنا منا البلدان الأخرى ألا يكفينا متسولونا، بل الشيء العجيب أن الأفارقة لا يؤمنون بمبلغ 50 دينار و 10 دنانير إنما دائما يطلبون 500 دج و 1000 دج أرقام لا تتوفر حتى في جيب المواطن العادي الذي ينتظر راتبه بفارغ الصبر ليفرقه على متطلبات الحياة اليومية ليجد أمامه هذا التسول الجديد و الذي يطالبه بأرقام تكفيه لإعالة عائلته ليومين كاملين، و الشيء الغريب أيضا أن الأفارقة لا يتوسلون من أي شخص بل يجلسون في الشارع أو يمشون فيه و بمجرد أن يرو شخصا هندامه جيد و على محياه معالم الحياة الكريمة أو يركب سيارة فخمة يتقربون منه مباشرة قصد الظفر بجائزتهم.

كما عالجت المحاكم الجزائرية العديد من قضايا تزوير النقود التي أصبحت تشكل عنوانا رئيسا في مختلف الصحف الجزائرية و يكون الأفارقة هم أبطال قصصها في الكثير من القضايا، كيف لا و هم يوهمون الناس بأنهم يستطيعون أن يحولوا الورقة البيضاء الى أورو و دينار و دولار، فيسيل لعاب الطمع حقيبة من الأورو المضمون مقابل 50 مليون 100 مليون و في بعض 10 ملايين، هل حقا يقبل العقل السليم بأن سائلا سحريا مستقدما من أمريكا يحول الورقة البيضاء الى عملة حقيقة و كيف

[1] من منتديات الشروق اون لاين.الجماعات المسلحة ..منتدى الاخبار .ماخود من
www.echouroukonline.com
تاريخ و ساعة الزيارة 2015/03/14 على الساعة 17.00

بهذا الإفريقي الساحر يعطف على الجزائريين و يعطيهم نتاج سحره لماذا لا ينفع به نفسه و لماذا هو في الجزائر أصلا إن كان ساحرا هكذا فلماذا لا يتمتع بسحره و يعيش في أمريكا و سويسرا [1]

خاتمة الفصل الثاني

إن من الواضح أن للازمة الليبية تداعيات خطيرة سواء على الصعيد الداخلي أو الإقليمي فعلى الصعيد الداخلي هناك دمار هائل على لمستوى البنية التحتية بالإضافة إلى الشتات على مستوى البنية الاجتماعية .

أما على الصعيد الإقليمي فهناك تهديد انتشار السلاح ووقوعه بين أيدي الجماعات المتطرفة في المنطقة و بهذا تكون ليبيا بمثابة خزان وقود في المنطقة لا يعلم مدى خطورته.

[1] منتدى سطيف نيوز . لمادا الهجرة الإفريقية نحو الجزائر بالدات. تاريخ النشر .07 جويلية 2012 ماخوذ من www.studies.aljazeera.net تاريخ و ساعة الزيارة 2015/03/17 على الساعة 17.00

الفصل الثالث

الفصل الثالث : آليات التعامل مع الأزمة الليبية و الحلول المقترحة :

المبحث الأول :الآليات الدبلوماســـــة و اليساسيـــــــــــــة:

أولا :البوادر الأولي للحل السلمي (مؤتمر حركة عدم الانحياز)

إن البوادر الأولى للحل السياسي الدبلوماسي للأزمة الليبية جاء عن طريق دول عدم الانحياز المنعقد بالجزائر في 30 ماي 2014م، حيث وبانتهاء أشغال المؤتمر خلصت الدول الأعضاء لـ – حركة عدم الانحياز – إلى المصادقة على عدد من الوثائق من بينها الوثيقة الختامية وبيان فلسطين بالإضافة إلى التقرير العام.

كما تمثلت أهم المواضيع التي تطرق إليها المؤتمر والتي جاءت على لسان وزير الخارجية الجزائري رمطان لعمامرة ما يلي :

- تتمسك الحركة بخطها المركزي المتمثل في نزع السلاح الشامل وضرورة إيجاد آلية قانونية محل نزاع السلاح النووي في ظل حق الاحترام الصارم لحق كافة الدول في الاستخدام السلمي للذرة.
- كما جاء أيضا أنه يتعين على دول عدم الانحياز تعزيز المجهودات من أجل تنفيذ برامج الإصلاح الكبيرة والرامية إلى دولة القانون.
- كما أن الموضوع الأبرز وموضوع هو الموضوع الليبي بما يحمله من تعقيدات إذ أن من جملة العوائق التي كانت تشغل أعضاء المؤتمر هو كيفية بناء موقف موحد اتجاه القضية الليبية وذلك بدعم مختلف سبل الحوار بين الأشقاء الليبيين المتنازعين ومن جهة أخرى البحث عن كيفية التقليل من ظاهرة انتشار الإرهاب الجريمة المنظمة على حد سواء.

وخرج اجتماع دول حوار ليبيا الذي انعقد في ساعات متأخرة من ليل الأربعاء عل هامش المؤتمر الوزاري لحركة عدم الانحياز بعدة توصيات من بينها تأكيد المستشارية على ضرورة تضافر

الجهود من أجل مساندة ليبيا وفق آليات مشتركة بالتنسيق والتعاون مع الجامعة العربية والاتحاد الإفريقي ومن جهة أخرى أكد الوزراء المشاركون على ضرورة التنسيق من أجل مكافحة الإرهاب وتجارة السلاح.

كما تحدث المشاركون على إمكانية إرسال وفد رفيع المستوى من دول الجوار إلى ليبيا بالتنسيق مع السلطات الليبية للتعبير عن تضامنهم مع الشعب الليبي ودفع عجلة الحوار مع الأطراف الليبية وفي هذا الشأن صرح وزير الخارجية المصري أن هناك حاجة لمساعدة الأشقاء الليبيين على ربط سبل الحوار بالإضافة إلى أن مصر ستعقد اجتماعا ستحضره دول جوار ليبيا[1].

الشكل(4) مؤتمر حركة عدم الانحيازالجزائر2014

www.aps.dz

[1] افتتاح أعمال المؤتمر الوزاري لدول عدم الانحياز بالجزائر، مأخوذ من www.arabicpeople.com.cn تاريخ و ساعة الزيارة 04/22 /2015 .الساعة 20.00

ثانيا : تأكيد الجزائر للمبادرة السلمية من أجل حل النزاع الليبي :

(الحوار الليبي الليبي)

أعادت الجزائر تأكيد قلقها بشأن الأزمة الليبية وكان ذلك على لسان الوزير المنتدب المكلف بالشؤون المغاربية عبد القادر مساهل معتبرا أن الأزمة الليبية تعد في صميم انشغالات الجزائر ونشاطها الدبلوماسي بالنظر إلى علاقات الجوار بين البلدين بما فيها الفضاء العربي المغاربي الإفريقي والمتوسطي. ضف إلى ذلك الضرر الكبير الذي سيلحق بالجزائر جراء تدهور الوضع المني في ليبيا إن عاجلا أم آجلا.

كما أن الجزائر ستحاول تقديم حلول سلمية للأزمة الليبية في إطار المبادئ العامة للسياسة الخارجية والتي منها عدم التدخل في الشؤون الخارجية للدول.

وأن هذا التدخل السلمي الذي تتبناه الجزائر جاء في إطار العلاقات والروابط الأخوية للبلدين والشعبين الشقيقين منذ الثورة التحريرية الكبرى الجزائرية والتي حظيت بمساندة الشعب الليبي الشقيق.

إن الجزائر في إطار تبينها للخيار السلمي في تسوية النزاع الليبي تقوم بإجراء اتصالات مع البلدان الصديقة والشقيقة والشركاء الإقليمين والدوليين من أجل توفير الدعم والمساندة لهذه المبادرة والاشتراك في تحقيق أهداف مسار المفاوضات والحل السياسي بعيدا عن أي تدخل خارجي أو تصعيد عسكري[1].

[1] كلمة الوزير المنتدب المكلف بالشؤون المغاربية والإفريقية عبد القادر مساهل بالخرطوم، مأخوذ عن www.radioalgérie.dz/news تاريخ و ساعة الزيارة 04/22 /2015 .الساعة 20.00

المطلب الثاني : آلية دول الجوار المعلن عنها في تونس

شاطرت كل من تونس، المغرب، ليبيا والولايات المتحدة رؤية الجزائر بإيجاد حل للأزمة الليبية في إطار آلية البلدان المجاورة التي أطلقت شهر يوليو الفارط بتونس داعية في هذا كل الأطراف الليبية إلى وقف فوريا لإطلاق النار والشروع في مفاوضات قصد إيجاد حل حقيقي للأزمة الليبية.

كما تحاول البلدان المجاورة لليبيا وضع حد للفوضى التي تسود البلاد وذلك أثناء اجتماعها في شهر يوليو في تونس إنشاء لجنتين تعالجان المسائل السياسية والأمنية ترأسها على التوالي كل من الجزائر ومصر.

كما أكدت الجزائر على ضرورة إيكال مهمة التنسيق بين ليبيا ودول الجوار من أجل تشديد الإجراءات الأمنية وكذا مراقبة الحدود والعمل من أجل تكثيف التعاون مع كافة الجماعات المسلحة في ليبيا، إذ تواجه هذه الأخير أسوأ حالات العنف منذ الإطاحة بنظام معمر القذافي السباق حيث تتقاتل المجموعات المسلحة فيما بينها من أجل السيطرة الكلية على البلاد مما جعل من طرابلس وبنغازي ساحة للقتال أودت بحياة أكثر من مائتي شخص[1].

كما أكدت الدول المجتمعة على ضرورة توفير آلية تتضمن تدابير عقابية متدرجة يتم اللجوء إليها في حالات عدم الامتثال بما في ذلك فرض عقوبات موجه ضد الأفراد والجماعات الذين تثبت مسؤولياتهم عن عرقلة مسار العملية السياسية وتحقيق الاستقرار. ضرورة إنشاء آلية بإشراف وزراء خارجية دول الجوار لمتابعة تنفيذ ما تقدم بالتعاون مع المبعوثين العربي والإفريقي[2].

[1] إسماعيل دبش .تصريح للإذاعة الجزائرية .مأخوذ من www.radioalgerie.dz. تاريخ و ساعة الزيارة 04/28 /2015 .الساعة 10.00

[2] نفس المرجع . تاريخ و ساعة الزيارة 04/28 /2015 .الساعة 10.00

المطلب الثالث : موقف الأطراف الإقليمية و الدولية من الحل السلمي :

أولا : الاتحاد الإفريقي :

لقي الاقتراح الجزائري بشأن القضية الليبية لاسيما اقتراح تسوية الوضع بعيدا عن العنف والتدخلات الأجنبية ترحيبا واسعا من قبل الاتحاد الإفريقي والذي يصر بدوره على نهج خطوات الحل الجزائري من أجل تسوية النزاع الليبي.

كما دعا مجلس الاتحاد الإفريقي المجموعة الدولية بما فيها الأمم المتحدة إلى دعم الجهود الإقليمية من أجل تحمل أعباء الأزمة الليبية التي تواجه أسوء وضع أمني لها منذ سنة 2011 إثر اندلاع مواجهات بين الميلشيات المسلحة منذ أكثر من شهر تسبب في انفلات أمني كبير أدى إلى سقوط عشرات القتلى ومئات الجرحى وآلاف المهجرين. ودعا المجلس إلى وقف فوري لإطلاق النار بين الفصائل الليبية المتناحرة[1].

ثانيا : الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد الأوروبي

رحب وزراء خارجية الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا (فرنسا، ألمانيا، بريطانيا، إسبانيا) باستئناف الحوار الليبي اليوم بالجزائر والذي يضم أحزاب وقادة سياسيين مستقلين بشأن تشكيل حكومة وفاق وطني تحت رعاية الأمم المتحدة، حيث صدر بيان عن وزراء الخارجية للبلدان المذكورة آنفا، دعا هذا البيان الأطراف المشاركة في المفاوضات إلى استغلال هذه الفرصة لتشكيل حكومة وحدة وطنية وعمل الترتيبات للتوصل إلى وقف إطلاق النار غير مشروط.

[1] الأزمة الليبية، الاتحاد الإفريقي يدعم اقتراح الجزائر الداعي لحل الأزمة www.APS.dz/av.monde تاريخ و ساعة الزيارة 04/23 /2015 .الساعة 21.00

وأكد التقرير أن ليبيا تستطيع المضي قدما نحو مستقبل آمن ومستقر من خلال تقديم بعض التنازلات داعيا كافة الأطراف إلى وقف القتال والمشاركة في الحوار السياسي[1].

ودعا المسؤولون الأمريكيون تشجيعهم للجزائر للقيام بجهود وساطة لإقرار حل سياسي في ليبيا يقوم على الحوار الشامل خاصة بعد التوصل بفضل نفس الجهود إلى اتفاق سلام ومصالحة ما بين الحكومة المالية والحركات الأزوادية سبت.

وتسعى الجزائر إلى طرح وساطة بين حكومتي طرابلس وطبرق وإيجاد أرضية سياسية للتوافق وبدء مفاوضات جدية بين الطرفين لإنهاء الأزمة الدامية[2]

[1] أمريكا وخمس دول أوروبية ترحب باجتماعات الجزائر، مأخوذ عن وكالة الأنباء الليبية، www.LANA.news.ly
تاريخ و ساعة الزيارة 04/32 /2015 .الساعة 11.00
[2] أمريكا تدعم الحل السياسي/ مأخوذ عن www.ALARABIA.net
تاريخ و ساعة الزيارة 04/22 /2015 .الساعة 11.15

المبحث الثاني :الآليات الأمنية والعســـــــــــــــــــــكرية.

أولا : التدخل العسكري المصري الإماراتي و مبرراتة

الشكل(5) صورة لنموذج عن الأسطول الجوي المصري

www.lkue.fr

جاء التدخل العسكري في ليبيا على خلفية إعدام مجموعة مسلحة أطلقت على نفسها اسم "ولاية ليبيا" مجموعة من الأقباط المصريين في مدينة سرت الليبية، مما أثار حفيظة المصريين ووقعت الحكومة المصرية على إثر ذلك في حرج الرد وشنت غارات جوية مستعجلة.

هذه الغارات الجوية التي شنت على المجموعات الإرهابية في ليبيا فتحت المجال واسعا أمام عدة تساؤلات منها هل هذه الغارات الجوية المصرية تعتبر مقدمة لتدخل مصري عسكري أكبر قادم وإن كان ذلك كذلك فما مدى هذا التدخل وما طبيعته[1]؟

خلال معارك طرابلس بين قوات فجر ليبيا ولواء حرس الحدود (القعقاع) وكتائب أخرى انحازت المواقف المصرية بوضوح للخيارات المؤيدة لعملية الكرامة، حيث اعتبرتها آلية عسكرية لمواجهة الحركات الإرهابية بالإضافة إلى التضامن المصري مع اللواء " خليفة حفتر" بعد الإعلان عن تشكيل مجلس نواب في طبرق باعتباره يمثل إطار شرعيا.

وفي ملتقيات عديدة، عبرت مصر عن رؤيتها بأن حل الأزمة في ليبيا لن يكون إلا بالتدخل العسكري وليس بالحوار السياسي وأعلنت استعدادها للتدخل في حال توفير غطاء دولي أو بتفعيل العلاقات الثنائية من خلال مجلس النواب أو الحكومة القريبة منه حيث بدأ التعاون الوثيق بينهما بداية من التعزيز المتبادل لطلب التدخل الدولي والشروع في عقد اتفاقية للدفاع المشترك تمنح مصر صلاحيات واسعة على الأراضي الليبية[2].

حاولت مصر توظيف التعاون مع فرنسا والإمارات العربية المتحدة في تكوين إطار دولي يعزز مسار التدخل العسكري في ليبيا وكانت ذروة هذا التوجه في دعوة وزير الدفاع الفرنسي إلى مواجهة خطورة الإرهاب في الجنوب الليبي.

---

[1] التدخل المصري العسكري في ليبيا الشروط والإنجاز، مركز الجزيرة للدراسات، www.Studies.Aljajeera.net تاريخ و ساعة الزيارة 04/42 /2015 .الساعة 23.00

[2] تطور الأوضاع في ليبيا، مأخوذ من www.3rabmirror.com/28248. تاريخ و ساعة الزيارة 04/24 /2015 .الساعة 23.00

تملك مصر واحدا من أكبر الجيوش في شمال إفريقيا بتعداد يبلغ مليون من الجنود وما يقارب 400 طائرة حربية من كافة الأنواع و 4000 دبابة حربية ويعتبر الجيش المصري واحدا من بين الجيوش القلائل في المنطقة التي تحتفظ بخبرة عملياتية للقتال في بيئة صحراوية، وعلاوة على أن قوات حفتر تتوسل مصر للتدخل العسكري، تمثل ليبيا سوقا هائلة للعمالة والمنتجات المصرية ويمكن أن تكون أحد مصادر النفط الرخيص لمصر، وليس من المستبعد أنه إذا أرادت القوات المصرية التدخل ستكفل دولة الإمارات الحليف الوثيق للنظام المصري بالتكاليف المالية والتي تلعب دورا هاما في دعم طبرق وقوات حفتر[1].

المطلب الثاني : موانع لتدخل العسكري المصري الإماراتي في ليبيا :

مهما كان حجم القوات المسلحة المصرية، فإن هناك شكوك حول كفاءة الجيش المصري في قيادة عملية عسكرية ضخمة خارج حدود بلادها، لأن منذ سنة 1973 م لم يخض الجيش المصري معارك خارج الحدود.

ويعتقد أن النشاطات المالية والاقتصادية قد أفسدت قطاعات واسعة من طبقة الضباط، ضف إلى ذلك أن الجيش المصري يفتقر إلى الخبرة الميدانية للقتال داخل المدن والتجمعات السكنية.

من جهة أخرى فإن العمليات التي تعهدها الجيش المصري خارج حدود البلاد في الحقبة الحديثة لا تبعث على كثير من الاطمئنان، فسواء في حرب فلسطين أو حرب اليمن الأهلية مطلع الستينات أوقعت بالجيش المصري خسائر مؤلمة، وتركت خسائر اليمن أثرا عميقا على تأييد المصريين 1952 للنظام الناصري[2].

[1] تطورات الأوضاع في ليبيا، (مرجع سابق الذكر). تاريخ و ساعة الزيارة 04/42 /2015 .الساعة 23.00
[2] التدخل المصري العسكري في ليبيا، (مرجع سابق الذكر). تاريخ و ساعة الزيارة 04/24 /2015 .الساعة 23.00

اولا : العائق الدولي

على هامش اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة وقعت مصر إلى جانب 11 دولة على بيان مشترك في 23 ديسمبر 2014 برعاية الاتحاد الأوروبي يدعو إلى التعامل مع الأزمة في ليبيا وفق مبدأ الحل السياسي والحوار الوطني ووقف إطلاق النار وتشكل هذه *** الإطار الواسع للتناول الدولي للأوضاع في ليبيا، حيث يشمل عدة دول تتخذ مواقف متناقضة ومتعارضة كالإمارات ومصر وفرنسا من جهة والجزائر وإيطاليا وتركيا وألمانيا وقطر من جهة أخرى، وهو بذلك يشكل الإطار الدولي الذي يشمل كل وجهات النظر والمصالح المتعددة تجاه منطقة المتوسط.

ويشكل البيان مرحلة متقدمة من تنفيذ قرار مجلس الأمن رقم 748[1]. فإلى جانب التأكيد على عدم التدخل العسكري، فإن توقيع الإمارات ومصر والسعودية يعتبر تأييدا لالتزام مصر بالقرارات الدولية التي تقضي بمنع دخول السلاح عبر الحدود إلى ليبيا.

ولعل الصيغة الدولية التي صدر بها البيان المشترك تكشف عن الانتقال من الإطار الإقليمي وصيغة دول الجوار التي تشكل آخر من المناقشات المفاوضات حول ليبيا يمكن أن يكون من شأنها كبح التصرفات الفردية تجاه المسائل والأوضاع المعقدة في ليبيا والتي تعني بالأساس فرض قيود واسعة على الدعم العسكري لأي من الأطراف الليبية ويتضافر هذا التوجه الدولي مع رؤية بعض دول الجوار وخصوصا الجزائر والسودان وتونس التي رفضت كل منها التدخل العسكري في ليبيا[2].

وعلى وجه الرفض الدولي تم رفض الطلب المصري بتشكيل تحالف دولي ينفذ مهمات عسكرية ضد "داعش" في ليبيا، أعربت الولايات المتحدة الأمريكية ومعها دول أوروبية وعربية عن

[1] التدخل المصري العسكري في ليبيا،(مرجع سابق الذكر). تاريخ و ساعة الزيارة 04/24 /2015 .الساعة 23.00

[2] المزجع نفسه. تاريخ و ساعة الزيارة 04/24 /2015 .الساعة 23.00

تفضيلها للحل السياسي حيث أخفقت الدبلوماسية المصرية في حشد أي عام دولي وعربي في تحصيل دعم بإنشاء تحالف دولي يساند القاهرة في خيارها العسكري والتقدم نحو العمق الليبية. وللإشارة فإن الرفض الأمريكي جاء بالتزامن مع إشارة الأوروبيين عبر الممثلية العليا للأمن والسياسة الخارجية في الاتحاد الأوروبي[1].

ثانيا ; العائق الإقليمي

منذ انعقاد لجنة دول جوار ليبيا في جويلية 2014 في تونس، لم تكن هناك اتجاهات في تأييد التدخل الدولي وفي بيان 20 أوت 2014 صارت اللجنة تميل إلى أهمية مراعاة الجوانب السياسية في حل الأزمة الليبية من دون التدخل العسكري الخارجي، ولكن صدور بيان مشترك بين وزارتي الخارجية (مصر، ليبيا) والذي يركز على النزع السريع للسلاح "الميلشيات المسلحة" يعكس اختلاف الموقف المصري عن مواقف دول الجوار الأخرى، حيث أن المواقف المتعلقة بدول الجوار يشير إلى رفض التدخل الدولي والعمل على مساعدة الليبيين في الوصول إلى حل سياسي وكانت للجزائر صريحة في رفض التدخل الإقليمي أو الدولي باعتبارها تهديدا لدول الجوار.

المطلب الثالث: مخاطر التدخل العسكري في ليبيا :

بعد شهور طويلة من القتال في أكثر من جهة بين أطراف الأزمة وتراجع المقدرات المالية لليبيا التي تعتبر واحدة من أغنى الدول المصدرة للنفط وتزايد أعداد اللاجئين لم يعد ثمة خلاف على أن حل الأزمة الليبية لا بد أن يكون تفاوضيا. التدخلات العربية والغربية ستزيد الأزمة تعقيدا وآلام

[1] الغرب لمصر، ليس وقت الحل العسكري،مأخوذ من www.Alkhabar.com.
تاريخ و ساعة الزيارة 04/24 /2015. الساعة 23.00

الليبيين وخسائر تفاقما. وستوقع هذه التدخلات أذا كبيرا بالجيش المصري كما بأية قوى دخيلة وتوفر الوقود لمزيد من تنامي الجماعات المسلحة[1].

يعتبر المجتمع الدولي أن الخطر الحقيقي في ليبيا هو تنامي قوة تنظيم " داعش" أكثر من الفرص الناجمة عن الصراع بين الميلشيات، لذلك فإن أي تدخل سيستهدف أولا مجموعات المقاتلين لكنها أهداف يصعب إصابتها كونها متحركة وقادرة على الاختباء وسط السكان كما هي الحال في سوريا والعراق.

كما توالت تقارير محذرة من أن هناك خلايا نائمة في كل من مدينة لها ارتباطات بداعش وزعيمها أبو بكر البغدادي.

كما يعتبر الخبراء أن أي تحالف دولي ضد ليبيا من الصعب جدا عليه تحديد أهداف عسكرية لقصفها جوا دون الاستناد إلى عمل استخباراتي معمق بسبب كارثة الفصائل الجهادية التي لا تتقاسم نفس أيديولوجية داعش أو أنصار الشريعة.

أما بالنسبة إلى التدخل البري، فإنه يتطلب آلاف من الجنود وأن احتمال نجاحه ضعيفة بالاستناد إلى مثال أفغانستان.

كما أن العمليات الجوية تؤدي بالسكان إلى مزيد من التشدد والانخراط في صفوف المقاتلين ضد الغزاة[2].

المبحث الثالث مستقبل الأزمة الليبية :

– الأزمة الليبية بين الحل العسكري والتسوية السياسية :

[1] التدخل المصري العسكري في ليبيا،(مرجع سابق الذكر). تاريخ و ساعة الزيارة 04/24 /2015 .الساعة 23.00

[2] التدخل في ليبيا معقد محفوف بالمخاطر،مأخوذ من www.echourouknews.com.
تاريخ و ساعة الزيارة 04/28 /2015 .الساعة 10.00

إن الحديث عن الأزمة الليبية يجرنا إلى الحديث عن صومال شمال إفريقيا، وليس هذا من قبيل الثرثرة الإعلامية بل هناك مجموعة من المؤشرات المتقاربة بين البلدين، إذ أنه لا عجب أن كثر الحديث عن الأزمة الليبية في الآونة الأخيرة لكونها أصبحت مخيفة أكثر بالنسبة للدول المجاورة على حد سواء مما يحيلنا إلى التساؤل حول مستقبل الأزمة الليبية في ظل هذه التحركات الدبلوماسية التي تعرفها الأزمة الليبية، إذ أن هناك أربع سيناريوهات يمكن أن تعرفها الأزمة الليبية وهي[1] :

أولا . الحرب الأهلية :

الشكل (6) يوضح الأحداث في ليبيا

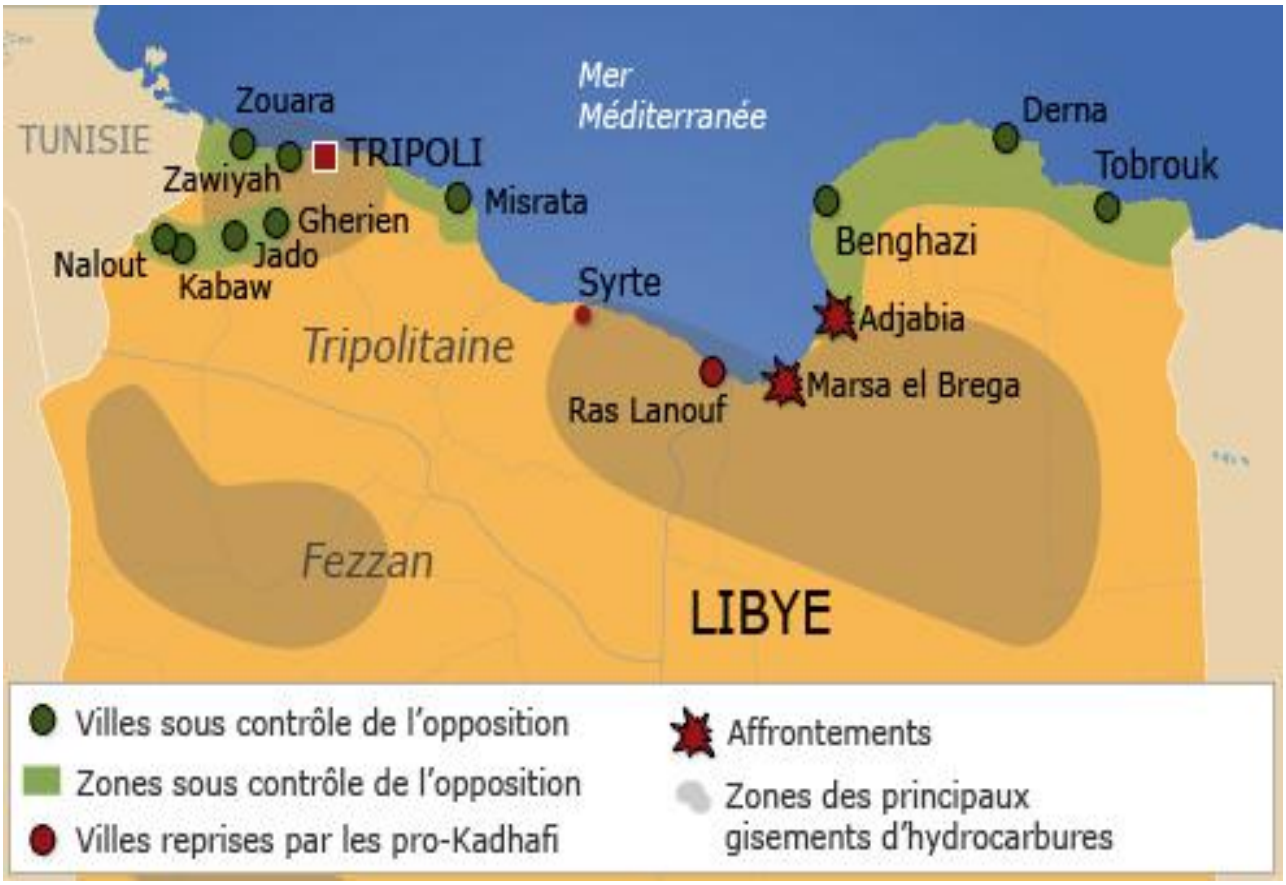

www.shababsy.org

[1] إيمان حسين، باحثة في العلاقات الدولية، جامعة محمد الخامس، الرباط، مقالة الأزمة الليبية، 23 سبتمبر 2014 م. على الموقع : www.mohammed.univ.com تاريخ و ساعة الزيارة 04/28 /2015 .الساعة 10.00

بعد مرور ثلاث سنوات على سقوط القذافي، لازالت ليبيا تعيش تحت وطأة الاقتتال في ظل غياب سلطة مركزية قادرة على توحيد الصفوف ولم الشمل والسيطرة على الوضع الأمني المتدهور الذي انزلق بالبلاد إلى حرب أهلية قد تؤدي إلى تفكك البلاد. ومما زاد الطين بلة هو السلاح المنتشر بصورة مخيفة بيد الأوساط الليبية، ما ساعد على تسليح الميلشيات وتدعيم الانشقاقات في الشارع الليبي. فليبيا الآن تعيش نوعا من الحرب الأهلية التي تطغى عليها الاغتيالات والتفجيرات والاختطافات والتي تحول دون العيش بشكل عادي[1].

ثانيا تدويل الأزمة الداخلية الليبية :

ويعني هذا تورط جهات خارجية في الصراع الدائر على لساحة الليبية، إذ أن بعض الدول تحاول وتؤمن بمثل هذا الحل مثل مصر والإمارات من جهة وقطر والسودان من جهة أخرى.

هذا الحل قد يجعل من ليبيا ساحة لتصريف الخلافات بين أعضاء مجلس التعاون الخليجي، أي بين مؤيدي الإسلام السياسي ومعارضيه.

إن استدعاء جهات خارجية في الأزمة الداخلية لن يعمل إلا على خلق حالة من التوازن في القوى بين أطراف الصراع الذي سيصعب عملية إيجاد تسوية وتقديم التنازلات[2].

لكن هذا الاحتمال لم يعد مستبعدا في حال عدم حصول أي تقدم عسكري أو سياسي، لكن انشغال الأوروبيين بأزمة أوكرانيا وتقاطع المصالح في ليبيا وفاتورة العمليات العسكرية تعيق تدخلا عسكريا دوليا.

[1] الحرب الأهلية، تفكك ليبيا ببطء سياسيا واقتصاديا، مأخوذ من www.dw.de تاريخ و ساعة الزيارة 04/27 /2015. الساعة 00.00

[2] إيمان حسين، مرجع سابق. تاريخ و ساعة الزيارة 04/28 /2015. الساعة 10.00

ومن جهة أخرى فإن المساس بمنشآت الغاز يمس الأمن القومي الإيطالي ومعروف أن أهم منشآت الغاز تقع تحت سيطرة قوات فجر ليبيا بينما تهيمن شركات النفط الأمريكية على القرار بشأن موانئ النفط.

تبدو مصر الوحيدة التي تدافع عن الحل العسكري لحسم الصراع تحت مظلة محاربة الإرهاب في حين تقف الجزائر على الطرف الآخر في رفض مثل هذا التدخل وتحاول تونس الوقوف على الحياد في الصراع الدائر مع تفضيل الحل السياسي.

وانعكست مواقف جيران ليبيا في الشرق والغرب على الوضع الداخلي والدولي. ففيما تحتضن مصر حفتر وقواته وحكومة طبرق، تبدي الجزائر ليونة واضحة مع قوات فجر ليبيا وحكومة الإنقاذ وقد رشحت حكومة الإنقاذ الجزائر لاحتضان الحوار[1].

ثالثا إخضاع ليبيا إلى مقتضيات الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة :

إن إصدار قرار جديد من مجلس الأمن الدولي يعطي لحلف الناتو الحق في استعمال القوة لضرب المجموعات المسلحة في ليبيا كما تروج لذلك فرنسا وإيطاليا، غير أن الجدير بالذكر أن مثل هذا التصرف لن يلقى رواجا أو إجماعا داخل ليبيا مثلما كان وقت القذافي إذ آنذاك كان الهدف مشتركا بين جميع الأطياف المتناحرة وهو دحر القذافي، أضف إلى ذلك بأن التدخل لن يكون مجديا كون مثار الجدل حول أي مجموعة يستهدفها الناتو. أي لمن الأحقية ؟ أهي لأنصار الشريعة المدرجة ضمن اللائحة الدولية للإرهاب أم أن الأمر سيشمل جميع الميلشيات الإسلامية في ليبيا. وفي هذه الحالة فإن الغرب قد استهدف جهة إسلامية بأكملها (الجبهة الإسلامية) والتي تحظى بغطاء شعبي كبير في ليبيا. علاوة على الغطاء القبلي الذي تتميز به ليبيا، فإن إصابات في أبناء قبائل معينة من شأنه أن يثير السخط في أوساط تلك القبيلة والقبائل الموالية لها.

[1] سامر علاوي، المشهد السياسي، الموقف الميداني والعقوبات الدولية، مأخوذ من .www.Aljazeera.net تاريخ و ساعة الزيارة 04/28 /2015 .الساعة 15.00

وباختصار شديد، فإن أي تدخل غير مدروس من شأنه تحويل المنطقة إلى صومال جديد [1].

رابعا التسوية السلمية :

إن التسوية السلمية تتضمن مجموعة من الشروط منها التقاء جميع الأطراف الليبية على طاولة المفاوضات دون تغييب أي جهة من الجهات الليبية، إلا أن أغلب المبادرات الدبلوماسية أجمعت على ضرورة نبذ العنف وفتح الحوار الوطني الشامل والإشكال الأوحد لهذا الاقتراح يتلخص في كيفية تقريب وجهات النظر بين تلك الأطراف مع نبذ الخلافات السياسية فيما بينها. ويضاف إلى ذلك ضرورة إدخال أو إشراك مجالس الحكماء والأعيان ومجالس الشورى وهيئات المجتمع المدني، كما يجب أن يركز الحوار على مجموعة من النقاط أهمها :

1. توزيع الثروة والسلطة توزيعا عادلا بين مختلف الأطراف المتنازعة بحيث يضمن هذا العدل والمساواة بين جميع الأطراف. إذ أن هذا البعد حاضرا بقوة في الصراع وإن كان محجوبا بقضايا الشرعية والثورية والشرعية الانتخابية، والرؤى الليبرالية والرؤى الإسلامية للسلطة.

2. المسألة الثانية هي الاتفاق على نزع سلاح الميلشيات بطريقة محددة ومضمونة تضمنها جهد معين إذ أنه في ظل فوضى السلاح والميلشيات لا يمكن الحديث عن دولة لها سيادة. غير أنه يجب الاستفادة من أخطاء تجربة نزع السلاح في الصومال.

وبشكل عام وبهذا الحل يمكن الحديث عن حوار وطني شامل هو الأجدى والأقل كلفة من خيارات الحل العسكري لأن هذا الأخير لن يعمل إلا على تمديد النزاع وتهديد أمن ووحدة ليبيا، والواقع الصومالي خير مثال على أين يمكن أن تذهب بنا الحلول العسكرية.[2]

---

[1] إيمان حسين، مرجع سابق. تاريخ و ساعة الزيارة 04/28 /2015 .الساعة 10.00

[2] نفس المرجع . تاريخ و ساعة الزيارة 04/28 /2015 .الساعة 10.00

خاتمة الفصل الثالث

يتضح من خلال هذا الفصل أن الحل الأنجع لتسوية الأزمة الليبية لا يكون إلا عن طريق الحل السلمي و التسوية السلمية وذلك بمواصلة العمل من اجل لم شمل الفرقاء الليبيين

وتفادي سيناريوهات التقسيم و التدخلات الأجنبية كونها لا تزيد إلا الطين بله ومن ثمة فان الشعب الليبي يجب عليه الوقوف جنبا الى جنب من اجل ككتلة واحدة

الخاتمـــــــة

خاتمة الدراسة

تضمنت هذه الدراسة موضوع انعكاس الأزمة الليبية على الوضع الأمني الإقليمي في الساحل الإفريقي بداية بمحددات الأزمة الليبية المختلفة وآثارها المتعددة المستويات وتدخل مجلس الأمن فيها ومبرراته للتدخل وما ترتب عن ذلك التدخل على المستوى الإقليمي وبالخصوص على مستوى إقليم الساحل الإفريقي الذي يشهد نزاعات وأزمات أمنية تعصف ببلدانه بين الفينة والأخرى.

إن من الأسباب التي كانت وراء اندلاع الحراك الليبي هي أسباب سياسية بالدرجة الأولى والمتمثلة في احتكار السلطات كلّها في يد الزعيم الليبي "**معمر القذافي**"، هذا ويضاف إل ذلك غياب كلّي لمؤسسات الدولة للأسباب المذكورة آنفا.

ضف إلى الأسباب السياسية عامل تدخل الأيادي الخارجية الخفية على غرار "**بريار ليفي**" والذي عرف إعلاميا "بعرّاف الثورات العربية" كون المصالح الاقتصادية الغربية تتنافى ووجود الزعيم معمر ألقذافي في شدة الحكم وهذا هو السبب الأكثر تأثيرا من بين كل الأسباب.

عملت قوات المعارضة بمختلف أطيافها على إسقاط نظام العقيد ألقذافي بمساعدة قوات الناتو وسعت في ذلك منذ الشرارة الأولى للانتفاضة المسلحة، وكانت بذلك الثورة الليبية نموذجا لثورة فعلية ضد نظام شمولي تغيب فيه جميع أشكال الديمقراطية والحكم الراشد على حدّ سواء.

تم التدخل الدولي في ليبيا بتفويض من مجلس الأمن والدواعي إنسانية وذلك تحت القرار الأممي رقم 1973، الصادر في مارس 2011م باعتبار الأزمة الليبية أزمة تم فيها انتهاك صارخ لحقوق الإنسان والأعراف الدولية.

وبعد الضربات القوية التي قام بها الناتو ، انتهت المعركة في ليبيا وانسحبت على إثرها قوات التحالف تاركة بذلك ليبيا تتخبط في مستنقع من الفوضى العارمة...

إن الموقف الإقليمي من الحراك الليبي وإسقاط نظام معمر القذافي تراوح بين التحفظ والرفض وذلك لأسباب أمنية تتمثل أساس في التخوف من مشكل انتشار الأسلحة ووقوعها في يد الجماعات الإرهابية والمتطرفة والعائدة من القتال في ليبيا، ضف إلى ذلك الخبرة الميدانية لهذه العناصر والتي اكتسبتها طيلة 8أشهر متواصلة من القتال إلى جانب قوات العقيد معمر القذافي.

أما بالمرور إلى التداعيات التي كانت للثورة الليبية اليد فيها فنحن أمام مأزق أمني بالدرجة الأولى بداية بانتشار الجماعات الإسلامية داخل ليبيا وصعوبة الوصول إلى وفاق وطني بين الأطراف الليبية، ضف إلى ذلك المأزق الأمني في الساحل الإفريقي لاسيما ما يحدث على مستوى مالي من ضربات الانفصاليين ضد الحكومة المالية مطالبين بانفصال إقليم الأزواد عن مالي.

كذلك من جملة الأحداث التي لا يجب تناسيها الانقلاب العسكري ضد الرئيس المالي سنة 2012 وضعف المؤسسة العسكرية المالية، ممّا أدّى بهذه الأخيرة إلى رفع راية الاستسلام والاستنجاد بقوى خارجية "فرنسا" خالقة بذلك أزمة أخرى.

وعلي ضوء ما سبق فمن الواضح أن الأزمة الليبية إضافة إلي ما كان لها من تبعات فإنها يمكن أن تكون أكثر دموية إذا لم تعالج بطريقة سلمية مثلما تدعوا إليه المقاربة الجزائرية و عكس ما تدعوا المقاربة المصرية القطرية و أنصار التدخل الخارجي .

فعلا تحققت فرضية الدراسة القائلة بان للازمة الليبية تداعيات سلبية ليس فقط على الدولة الليبية بل على الإقليم ككل وبالأخص الساحل ومالي بالرغم من الجهود الإقليمية لاحتواء الوضع الأمني في المنطقة على غرار الجزائر و تونس...

كذلك تبين من خلال الدراسة انه لتزايد النشاط الإرهابي علاقة وطيدة بالأزمة الليبية وهذا ما تؤكده الفرضية الثانية للدراسة .

لذلك كان من الواجب علي جميع الأطراف الدولية و الإقليمية العمل من أجل إقرار السلم بين الأطراف الليبية و التفاوض بجدية من أجل تحقيق الأمن و تفادي سيناريوهات التقسيم و التشتت في ليبيا.

فهرس الأشكال

فهرس الأشكال

العنـــــــــــــــــوان	الصفحة
شكل (1) خريطة تبين دول منطقة الساحل	21
الشكل(2) يبين الإرهاب في الساحل الإفريقي	71
الشكل(3) إعلان"إمارة الساحل الإسلامية" من موريتانيا	77
الشكل(4) مؤتمر حركة عدم الانحيازالجزائر2014	81
الشكل (6) يوضح الأحداث في ليبيا	92

المراجع

قائمة المراجع

أولا الكتب

أ/باللغة العربية

01/أحمد السيد النجار، قضية لوكربي ومستقبل النظام الدولي، مركز الدراسات العالم الإسلامي، بيروت، 1992.

02/إيمان أحمد رجب، التداخل: أنماط وأدوار الفاعلين من غير الدول في المنطقة العربية، السياسة الدولية، المجلد 47، عدد 185، جويلية 2011م.

03/إيمان السيسي، ثورة 17 فبراير، الوجه السري للقذافي، القاهرة، الهيئة المصرية للكتاب، 2011.

04/خليل عبد السيد، جماهيرية الدم والنار، القاهرة، دار الكتاب العربي، 2012.

السريحي, حسن عواد . حافظ, عبد الرشيد عبد العزيز, التفكير والبحث العلمي, مركز النشر العلمي جامعة الملك عبد العزيز.

05/عبد الله ماما دوباه، آفاق الوضع الأمني والسياسي في شمال مالي، مركز الجزيرة للدراسات، 29 أوت 2012.

06/عبد المجيد بيوك، "حول إرهاصات التغيير والإصلاح السياسي في ليبيا"، الإصلاح السياسي في ليبيا (عمّان: الهاشمية للنشر والتوزيع، 2010م).

07/عبد الوهاب الكيالي، موسوعة السياسة، ج1، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر.

08/عليان, ربحي مصطفى. غنيم,عثمان محمد, -أساليب البحث العلمي الأسس النظرية والتطبيقية العملي, الطبعة الثانية, دار صفاء للنشر والتوزيع.

09/غريغ ميلز، "الإرهاب والحروب الجديدة" في كاظم هاشم نعمة (محرر)، إفريقيا بعد 11سبتمبر، استراتيجيات الانخراط والتعاون، طرابلس، الدار الأكاديمية للنشر والطباعة والتأليف والترجمة، ط 1، 2005.

10/فخر الدين خليفة : مناهج البحث في التربية وعلم النفس 1985 م. مكتبة الانجلو المصرية . القاهرة .ط2.

11/مارتن غريفيتش، اوكالاهان، المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية، مركز الخليج للأبحاث، الإمارات العربية المتحدة، 2008.

12/مفيد محمد شهاب، القانون الدولي العام، دار النهضة العربية، ط2

13/هاني سليمان وآخرون، التوجه الجديد لليبيا (دبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ط2009، 1م).

ب / باللغة الاجنبية

14/Bernard Kauchener, le mallan des autres, paris, édition ordile jocoli, 1991.
Georges Berghezan, Panorama du Trafic de Cocaine en Afrique de L'Ouest, Belgique : Groupe de Recherche et d'information sur la paix et La securité, juin 2012.

15/International Media support, 17 February revolution media in north –esterm, Lybya, 2011.
16/L'Afrique, nouveau terrain d'opération d'Al – Qaida, jeune Afrique, du 19 au septembre 2010.
17/Laurance Aida Ammour, Les Défis De Sécurité dans la Zone Saharo – Sahélienne et leurs répercussions dans la région Méditerranéenne, Instituto Espanol de Estudios Estaratégioos, 2010.
18/Patrick Haimzadeh, Au cœur de la Libye de Kadhafi (Paris : JC Lattès, 1ére edn, 2001).
19/Rechard A.Marquise Intelligence and the letherbie investigation, USA: Algoror publuling 2006.

ثانيا المقالات

المقالات باللغة العربية

20/أحمد السيد النجار، قضية لوكربي ومستقبل النظام الدولي، مركز الدراسات العالم الإسلامي، بيروت، 1992.

21/امحند برقوق، الساحل بين التهديدات الداخلية والحسابات الخارجية، مجلة العالم الاستراتيجي، العدد 7 نوفمبر 2008.

22/التغلب على الهشاشة في إفريقيان صياغة نهج أوروبد جديد، التقرير الأوروبي حول التنمية مع مركز بيروت.

23/التغلب على الهشاشة في إفريقيان صياغة نهج أوروبد جديد، التقرير الأوروبي حول التنمية مع مركز بيروت.

24/روبرت كي، روتربرغ، الطبيعة الجديدة لفشل الدولة القومية، الثقافة العالمية، العد د118، مارس 2033.

25/سعاد بوعبوش، ويكيليكس مهد الأرضية لإعادة تشكيل الخارطة السياسية العربية، السيطرة على ليبيا لتأمين مصادر الطاقة، جزيدة الشعب، عدد 15473، 21 افريل 2011م.

26/عاطف قدادرة، الندوة الدولية حول مكافحة الإرهاب، رهان جزائري لتسويق المخاوف من أزمة ليبيا وفك الحصار الدبلوماسي، الخبر عدد 6468، 7 سبتمبر 2011م.

27/عمار جفال، من تنظيم محلي إلى الارتباط بالقاعدة، المغرب الموحد، ع5، (17 فيفري 2012).

28/عوض يوسف الحداد، البعد السياسي للفساد القبلي، جيوسياسية إفريقية، ع67 (مارس 2008م).

فنديس بن بلة، ليبيا البوابة الغربية لخارطة الشرق الأوسط الكبير، الشعب، عدد 15522، 19 جوان 2011م.

29/قوي بوحنية، الإستراتيجية الجزائرية اتجاه التطورات الأمنية في منطقة الساحل، تقارير مركز الجزيرة للدراسات (جوان 2012).

30/مارتن غريفيتش، اوكالاهان، المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية، مركز الخليج للأبحاث، الإمارات العربية المتحدة، 2008.

31/محمد المصالحة، تطورات البيئة الدولية وتأثيرها في ظاهرة الإرهاب، المجلة العربية للعلوم السياسية، ع21 (نشأة 2009).

32/محمد بن أحمد، بطلب من الرئيس عبد العزيز بوتفليقة لهيئة أركان الجيش، خبراء عسكريون لتقييم الضرر الأمني من تهريب السلاح الليبي على الجزائر، يومية الشروق، عدد 6361، 21 ماي 2011م.

33/محمد مغلاوين شبكات التواصل الاجتماعي في خدمة القوى الغربية، يومية الشعب، عدد 15522، 19 جوان 2011م.

34/موقع الخليج للدراسات الإستراتيجية، ليبيا بعد عامين لقيام الثورة بين مطرقة الفوضى الأمنية وسنتان التدخل الأمني، 13 فيفري 2013، العدد 12745.

35/الوكالات، تخوفات من انتقالها بطريقة غير شرعية إلى دول الجوار، مخازن أسلحة من دون حراسة في صحراء ليبيا، الشروق، عدد 3467، 8 نوفمبر 2011م.

ب /المقالات بالغة الاجنبية

36/Ali Bin Faiz Al Jahni,Terrorism: Concept And Reality, (Riyadh: Naif Arab Academy For Security Siences, 2002).

37/Conseil de paix et de sécurité: Communique de la 291 eme Réunion du CPS, Addis Abeba, 26 aout 2011.

38/Georges Berghezan¸ Panorama du Trafic de Cocaine en Afrique de L'Ouest¸ Belgique: Groupe de Recherche et d'information sur la paix et La securité¸ juin 2012.
39/Hein de Haas, The myth of invation Irregular migration from West Africa to the Maghreb and the Eurpean Union, (oxford: MI research report, October 2007),.
40/International Media support¸ 17 February revolution media in north –esterm¸ Lybya¸ 2011.
41/International Media support¸ 17 February revolution media in north –esterm¸ Lybya¸ 2011.
42/L'Afrique¸ nouveau terrain d'opération d'Al - Qaida¸ jeune Afrique¸ du 19 au 25 septembre 2010.
42Laurance Aida Ammour¸ Les Défis De Sécurité dans la Zone Saharo – Sahélienne et leurs répercussions dans la région Méditerranéenne¸ Instituto Espanol de Estudios Estaratégioos¸ 2010.
43/Laurance Aida Ammour¸ Les Défis De Sécurité dans la Zone Saharo – Sahélienne et leurs répercussions dans la région Méditerranéenne¸ Instituto Espanol de Estudios Estaratégioos¸ 2010.
44/Mhand Berkouk, conceptualising international terrorism, Horizons de la GEOSTRATEGIE, N°01, Mars 2010, p12.
45/Mhaned Berkouk¸ Terrorism An Etymo-Episteemological Analysis¸ in Wafula Ikuma and Anneli Botha (ed)¸ understanding terrorism in Africa:
50/building bridges and overcoming the gaps¸ (pretoria: institue for security studies¸ 2008)¸
46/Mhaned Berkouk¸ Terrorism An Etymo-Episteemological Analysis¸ in Wafula Ikuma and Anneli Botha (ed)¸ understanding terrorism in Africa: building bridges and overcoming the gaps¸ (pretoria: institue for security studies¸ 2008)¸
47/Patrick Haimzadeh¸ Au cœur de la Libye de Kadhafi (Paris: JC Lattès¸ 1ére edn¸ 2001).
48/Regional conference on migration, migrants in the transit countries: sharing responsibilities in management and protection, Istanbul, 30 Septembre-1st October2004.
49/Samia Lokmane Khelil, «les armes de kadhafi: un arsenal qui fait peur», le magazine de l'Afrique, n°24, jan-fév 2012.
50/sishuwa Sishiwa¸ Libye: comment définir un dictateur? Le magazin de l'Afrique¸ n°24¸ janvier-février 2012.

51/Walter Schwimmer, New patterns of irrrgular migration in Europe, (Seminar report, 12 and 13 November2002, Centre National de la Recherche Sientifique (CNRS), France).

ثالثا/المذكرات العلمية

52/عبد الوهاب عمروش، التدخل الإنساني ومصير الدولة الوطنية في إفريقيا، مذكرة ماجستير، كلية الإعلام والعلوم السياسية، جامعة الجزائر، 2006-2007.

53/عز الدين حمايدي، دور التدخل الخارجي في النزاعات العرقية، مذكرة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة منتوري قسنطينة، 2005.

54/عمار حورية، التدخل الغربي في ليبيا وأثره على الأمن القومي الجزائري 2011، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، سنة 2013.

55/فتحي محمد أميمة، التنمية البشرية: المفاهيم ومؤشرات القياس، دراسة حالة ليبيا الجزائر: أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية بجامعة الجزائر، 2008م.

رابعا / المواقع الالكترونية

56/العربية، فتحي تربل، محام شاب أطلق فتيل شرارة الانتفاضة في ليبيا. www.alarabya.net .تاريخ وساعة الزيارة 2015/01/11 على الساعة 14.00.

57/كتائب الامن واللجان الثورية بليبيا، الجزيرة نت، www.aljazeera.net .تاريخ و ساعة الزيارة2015/01/12 على الساعة00.00.

58/ كتائب القذافي. ويكيبيديا الموسوعة الحرة، arwikipedia.org/wiki_ .تاريخالزيارة2015/01/12 على الساعة22.00.

59/عصام بدران، القبائل الليبية عامل الحسم في إسقاط القذافي، . www.onislam.net/arabic. تاريخ و ساعة الزيارة2015/01/12 على الساعة17.55.

60/ بدء الصراع على النفط الليبي. www.libya-alyoum.com . تاريخ الزيارة2015/01/12 على الساعة17.55.

61/ما مصلحة فرنسا وبريطانيا في ليبيا، www.aljazeera.net/news. تاريخ الزيارة2015/01/12 على الساعة17.55.

62/ليبيا تطلق معتقلين ومواجهات بنغازي، www.ajazeera.netتاريخ النشر، 2011/2/16ن الزيارة2015/01/12 على الساعة17.55.

63/ليبيا جرحى في مظاهرات بنغازي والإعلان عن إفراج معتقلين البي بي سي العربية، تاريخ النشر: 2011/02/16، تاريخ الزيارة2015/01/12 على الساعة17.55.

64/الشرطة تفرق اعتصام ضد النظام . قناة فرانس 24، تاريخ النشر: 2011/02/16ن. ، تاريخ الزيارة2015/01/12 على الساعة17.55

65/ليبيا، مصادر طبية تفيد بمقتل 15 شخصا في بنغازي، البي بي سي العربية، ، تاريخ و ساعة الزيارة2015/01/13 على الساعة17.55.

66/تصاعد الاحتجاجات ومجازر بنغتزين. www.aljazeera.net.، تاريخ الزيارة2015/01/13 على الساعة17.55.

67/شادي عمر الشربيني، حقيقة ما جرى في ليبيا،www.docsata.com. تاريخالزيارة2015/01/14 على الساعة17.55.

68/عدي ستات، الاقتصاد في ليبيا مأخوذ من، www.docsata.com. تاريخ و ساعة الزيارة2015/01/14 على الساعة17.55.

69/أحمد إبراهيم خضرن ليبيا صراع على النفط أم السيطرة المصرفية . www.alukah.net. تاريخ و ساعة الزيارة2015/01/14 على الساعة17.55.

70/خضر شنكالي، ليبيا والسوق الأوروبية الجديدة.www.doxata.net. تاريخ الزيارة2015/01/14 على الساعة18.00.

71/محمد خوجة، حجم الخسائر الاقتصادية .بسبب الأزمة في ليبيا.
www.digit.ahram.com تاريخ و ساعة الزيارة 2015/03/12 على الساعة 12.00.

72/ أزمة شمال مالي، أسبابها وتداعياتها www.eljanoub.com.تاريخ الزيارة 2015/03/12 على الساعة 12.00.

73/عبد الله ماما دوباه، آفاق الوضع السياسي في شمال مالي، مركز الجزيرة للدراسات .
www.studies.aljazeera.net تاريخ الزيارة 2015/03/13 على الساعة 12.00

74/الأزمة الليبية تغذي المخاوف من تحول منطقة الساحل إلى خزان بارود.www.frane24.com
الزيارة 2015/03/12 على الساعة.02.00

75/ الجزائر تعزز أمنها على الحدود مع ليبيا.www.aljazeera.net.
تاريخ الزيارة 2015/03/12 على الساعة.02.00

76/زايدي أفتيسن، الأزمة الليبية أصبحت تشكل خطرا حقيقيا على الأمن الجزائري، .
www.djazairess.com/ennahar تاريخ الزيارة 2015/03/14 على الساعة 15.00.

77/محمد فاضل ولد الإمام، اركيولوجيا الجماعات المسلحة المغاربية، www.aqlame.com، افريل 2015. تاريخ و ساعة الزيارة 2015/03/19 على الساعة 17.00

78/تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي،
www.aljazeera.net تاريخ الزيارة2015/03/22 على الساعة 23.00.

79/افتتاح أعمال المؤتمر الوزاري لدول عدم الانحياز بالجزائر، www.arabicpeople.com.cn
تاريخ و ساعة الزيارة 04/22 /2015 .الساعة 20.00.

80/كلمة الوزير المنتدب المكلف بالشؤون المغاربية والإفريقية عبد القادر مساهل بالخرطوم
www.radioalgérie.dz/news تاريخ الزيارة 04/22 /2015 .الساعة20.00.
81/إسماعيل دبش .تصريح للإذاعة الجزائرية ..www.radioalgerie.dz
تاريخ الزيارة 04/28 /2015 .الساعة 10.00.
82/الأزمة الليبية، الاتحاد الإفريقي يدعم اقتراح الجزائر الداعي لحل الأزمة
www.APS.dz/av.monde.
تاريخ الزيارة 04/23 /2015 .الساعة 21.00.
83/أمريكا وخمس دول أوروبية ترحب باجتماعات الجزائر، وكالة الأنباء
الليبية،www.LANA.news.ly
تاريخ و ساعة الزيارة 04/32 /2015 .الساعة 11.00.
84/أمريكا تدعم الحل السياسي. .www.ALARABIA.net.تازيخ الزيارة 2015/04/22 الساعة 11.15.
85/التدخل المصري العسكري في ليبيا الشروط والإنجاز، مركز الجزيرة للدراسات،
www.Studies.Aljajeera.net تاريخ الزيارة 04/42 /2015 .الساعة 23.00 .
86/تطور الأوضاع في ليبيا، مأخوذ من www.3rabmirror.com/28248.
تاريخ و ساعة الزيارة 04/24 /2015 .الساعة 23.00.
87/إيمان حسين، باحثة في العلاقات الدولية، جامعة محمد الخامس، الرباط، مقالةحول الأزمة الليبية،
23 سبتمبر 2014 م.www.mohammed.univ.com
تاريخ و ساعة الزيارة 04/28 /2015 .الساعة 10.00.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

شكـــــــــــــر

إهـــــــــداء..... III.

ملخص الموضوع بالعربية..... IV

ملخص الموضوع بالفرنسية..... V

ملخص الموضوع بالإنجليزية..... VI

مقدمـــة..... **X**

الفصل الأول: الأزمة الليبية دراسة في الأبعاد والخلفيات..... 24

المبحث الأول: الحراك الليبي والتدخل الأممي..... 24

المطلب الأول: جذور الأزمة الليبية وأسبابها..... 24

المطلب الثاني: أطراف الأزمة الليبية(الداخلية و الخارجية)..... 32

المطلب الثالث: تطورات الحراك الليبي إلى ما قبل التدخل ألأممي..... 39

المبحث الثاني: المبررات القانونية للتدخل الأممي، القراران الأمميان (1970،1973)..... 41

المطلب الأول: مفهوم التدخل ألأممي وأسبابه..... 41

المطلب الثاني: القرار ألأممي رقم (1970)..... 46

المطلب الثالث: القرار ألأممي رقم (1973) من مسؤولية الحماية إلى تغيير النظام..... 47

الفصل الثاني: تداعيات الأزمة الليبية بين الانهيار الداخلي والعداوة الإقليمية 55

المبحث الأول: تداعيات الأزمة الليبية على الوضع الداخلي..... 55

المطلب الأول: التداعيات السياسية والعسكرية..... 55

المطلب الثاني: التداعيات المادية والاقتصادية..... 56

المطلب الثالث: التداعيات الاجتماعية والإنسانية..... 57

المطلب الرابع: التداعيات الأمنية..... 58

المبحث الثاني: التداعيات الإقليمية للأزمة الليبية..... 58
المطلب الأول: مالي الدولة الفاشلة و الحلقة الأضعف..... 58
المطلب الثاني: انتشار فوضى السلاح والجريمة المنظمة..... 62
المطلب الثالث: تنامي ظاهرة الإرهاب والجريمة المنظمة في الساحل الإفريقي..... 69
المطلب الرابع: : تنامي ظاهرة الهجرة الغير الشرعية في الساحل الإفريقي..... 82
الفصل الثالث ; اليات التعامل مع الأزمة الليبية و الحلول المقترحة..... 90
المبحث الأول ; الآليات الدبلوماسية و اليساسية 90
المطلب الأول ; البوادر الأولي للحل السلمي (مؤتمر حركة عدم الانحياز)..... 90
المطلب الثاني ; آلية دول الجوار بتونس..... 93
المطلب الثالث: موقف الأطراف الإقليمية و الدولية من الحل السلمي..... 94
المبحث الثاني: الآليات الأمنية و العسكرية..... **96**
المطلب الأول: التدخل العسكري المصري الإماراتي و مبرراته..... 98
المطلب الثاني ; موانع التدخل العسكري في الشأن الليبي..... 100
المطلب الثالث: مخاطر التدخل العسكري في ليبيا..... 100
المبحث الثالث : مستـــــــــقبل الأزمة الليبية 101
المطلب الأول : الحرب الأهلية في ليبيا..... 102
المطلب الثاني : تدويل الأزمة الداخلية الليبية..... 103
المطلب الثالث : إخضاع ليبيا إلى مقتضيات الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة..... 104
المطلب الرابع : إخضاع ليبيا إلى مقتضيات الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة..... 105
الخاتمة..... 108
فهرس الاشكال..... 110

قائمة المراجع..... 112

فهرس المحتويات..... 120